كما قصده المص ذيل قوله فان قلت فان الجزء المائي مثلا اذا فرضنا انطباق مركزه على مركز الارض بحيث
يتساوى جميع جهات الماء اليه فح يجري الدليل المذكور من عدم تعين الاقرب اليه في الجزء ايضا فقد عرفت
منا تحقيقه بان الحد شبهة المذكورة بحث قوله لا انتقال لا يتوقف دفعه على ما ذكره المص في قطعة الثانية بل اذا فرضنا
جزءا منفصلا من البسيط العنصري اي بسيط كان يلزم مساواته حال ذلك الجزء الكلية لجريان وقيل
اثبات الحيز الطبيعي للكل منه فانا اذا فرضنا المتوسط بمعنى اذا لاحظنا الكل وانه لا بد له من حيز معين كما لا بد
للكل من حيز معين فح يكون الكل والجزء متساويين القدر في اقتضاء الحيز المعين ولا يتصور اقرب الاحياز
بالنظر الى الجزء كما لا يتصور بالنظر الى الكل واما الجزء المتوهم فحاله بعد التجزية بالوهم كحال الجزء المنفصل الذي كك
بمعنى انه لو منع مانع من تحصيله في الخارج لاقتضى حيزا معينا من بين الاحياز وكما لا يتصور تعدد الاحياز للكل
لا يتصور للجزء فان قلت ان الجزء الوهمي يحصل هويته بالتمايز عن الاتحاد والانفصال عن الكل فح يكون الفا
واخلافي هويته فلا يمكن التخلف عنه قلت وان سلمنا ذلك لكن لابد في وقت الصاقه بالكل مع قطع النظر
والاتحاد عنه من اقتضاء حيز طبيعي له وان كان في ضمن حيز الكل لكن ح لا يكون الحيز الطبيعي للجزء اقرب الاحياز
بل حيزا معينا بالافتراق والتجزية من حيز الكل لجريان الدليل الذي اسسنا بنيانه على اساس التوفيق كما ذكر جنيت
مرارا وسنذكرها وقعه المص في دفعه في بل الجواب قوله فالجواب ان الاقرب اه وانت اذا ذكرت ما قد
في تقرير السؤال عرفت انه لا يدفعه الجواب وقد ظهر لك مما قررنا ايضا ان كل ما ذكره المص في بيان الحيز الطبيعي
للجزء من حيث هو جزء منفصلا كان او متصلا عنده ان حيزه الطبيعي هو الاقرب وهو مقيد وبخلاف الكل
فانه واحد معين لا تعدد فيه واورده الاسولة والاجوبة مما لا يرتضيه العاقل بل هو سفسطة لقلبه اشتباه شبه
من كمال سفه بحث الشيخ الرئيس والحق ما ذكرنا من ان البرهان اثبات الحيز الطبيعي ان تم لدل على اثبات
الحيز المعين للكل طبيعيه نوعيه او شخصيه سارية في كل البسيط او جزئه سواء كان الجزء منفصلا او متصلا
متوهما بعد اعتبار التجزية وما ذكره المص من ان الجزء من حيث هو جزء لا يكون متعينا فلا يمكن بالقياس اليه

والمحاكمة فيه كلام خال عن التحصيل فان اثبات الحيز الطبيعي لا يتوقف على الابداع فان التخلية عن
العلل كما لا يمكن في الحوادث لا يمكن في المبدعات ايضا والنظر الى ذات الطبيعة الشخصية او النوعية كما
يتصور في المبدع يتصور في الحادث ايضا الا ترى ان جزءا منفصلا من الارض مثلا اذا نظرنا الى ذاته
الشخصية قطعنا النظر عن التجربة وبواقي العلل المحصلة له سواء كان ابداعيا او حادثا فلكيا نعلم بالضرورة
حصوله في حيز معين يحصل بالفعل ولا يكون من الخارج فهو من الذات ولا يكون من الهيولى والجسمية
والطبيعة النوعية الكلية لاستواء نسبة هذا الحيز بالنظر اليها اما بالنظر الى الهيولى والجسمية فيستوي كل حيز واما
بالنظر الى الطبيعة النوعية فيستوي كل جزء من الحيز النوعي للكل وهذا التقرير من الدليل هو ملاك اثبات الحيز
الطبيعي لكم فهو كما يقتضي بالحيز النوعي للجسم النوعي كذلك يقتضي الحيز الشخصي للشخصي واقتصر يقتضي بابطال
التعدد في الحيز الطبيعي مطلقا شخصيا كان او نوعيا منسوبا الى الجزء او الكل فالطبائع الكلية للبسائط يقتضي
حيزا كليا نوعيا فاذا تحققت تلك الطبائع في ضمن الفرد والكلي اي الكل بما هو كل يتحقق املاء ذلك
الحيز الكلي واذا كان نحو حصول الفرد والكلي في الحيز الكلي على طرق متعددة بان يكون الاجزاء الشرقية
الى الغرب والجنوبية الى الشمال وبالعكس فواحد معين من تلك الطرق يكون متعينا بازاء شخصية الكل
لا بعلة شخصية ولكن الدليل يقتضي ان اي الطريق قد تعين في بعض الاجسام بالقسر طبعا كان او
ارادة وبالجملة اما الجزء المنفصل فيقتضي بالنظر الى الحيز الكلي جزءا معينا لا بعلة يتعينه والبواقي بالقسر واما الجزء
الوهمي بعد فرض التجربة يجوز ان يكون مقتضيا للجزء الوهمي المعين من الجزء الكلي والثاني بالقسر وهذا الطريق
الذي ذكرنا مما يصلح ولا يلهم والصواب ما ذكره المص فافهم واستقم **قوله** واما المركب فلا يكون له حيز على حدة
الخ ان اريد بهذا الكلام ان المركب لا يكون له حيز زائد بحيث لو قسم على احياز البسائط الفضل عليه فهو
حق لكن لا يلائم السياق وان اريد به لا يكون له حيز على حدة اصلا بل الاحياز انما هي للاجزاء بالذات
وينسب الى الكل بالعرض وح لا يكون للمركب حيز طبيعي حقيقي اصلا فان الحيز بالعرض لا يكون طبيعيا فهذا لما
قال انه لا يكون الحيز الطبيعي الحق للاجزاء البسائط واليه يشير السياق فهذا الكلام باطل لان الدليل يقتضي بان كل

جسم بسيطا كان او مركبا له حيز طبيعي معين على ان المجموع حكما غير حكم الاجزاء فان الاحياز المتعينة للاجزاء اذا

لوحظت بالاجمال يكون مجموعها مغاير الكل جزء جزء من احياز الكل تغايرا بالذات ان اخذ على سبيل

التفصيل وبالاعتبار ان اخذ على سبيل الكثرة فقد تحقق له حيز على حدة مغايرا بالذات لحيز كل جزء جزء منه

اوما لاعتبار الا ان يقال اراد باحياز البسايط كل حيز حيز على سبيل الكثرة دون التفصيل واراد بقوله على حدة

المغايرة الذاتية قوله والنفس لا يتصور للمركب اه قد ظهر سابقا من كلام المص ان غير المبدعات لا يتصور

له حيز طبيعي حقيقي وههنا قد ظهر من كلامه سلب الوجود الابداعي من المركبات فيظهر ان المركبات ليس لها

حيز طبيعي حقيقي كالاجزاء المنفصلة والمتوهمة للبسيط مع ان البرهان المذكور يقتضي بخلافه ايضا على ان مطلق المركب

عندهم قديم بالزمان كالبسايط وتاخره بالذات عن البسايط لا ينافي ابداعه ولو خصص الابداع بما لا يكون

له تاخر اصلا لا بالذات ولا بالزمان فلا يكون الجسم البسيط ايضا مبدعا لتاخره عن الهيولى والصورة بالذات

وكذا لو اريد بالمبدع ما لا يكون مسبوقا بالمادة مسبوقا ذاتيا فانه غير شامل للبسايط ضرورة سبق المادة

عليه سبقا ذاتيا وبالجملة لا يكون فرق بين الجسم البسيط ومطلق المركب فلا يتصور التفرقة بينهما باقتضاء

الاول للحيز الطبيعي دون الثاني فتامل تامل صادق وتفكر تفكرا صايبا قوله من لزوم امكان الخلاء اه

فيه ان الحز بالذات يجوز ان يكون هو الوضع فقط كما حققنا دون المكان وح يحصل الوضع للمركب بعد تحقق

وجوده ويتحقق به فلا لزوم لامكان الخلاء او دفعه بان الوضع المحض فيما تحت المحدد انما يحصل بالمكان المحض

فيتقدم ذلك المكان على الوضع واذ هو كمبدع فيكون مع البسايط متقدم على المركب فيلزم الخلاء واقول نعم

ان هذا الدفع مدفوع بوجوه الاول انا لا نسلم ان الوضع يحصل بالمكان بل يجوز ان يكون متغايرا معه والثاني

سلمنا حصوله بالمكان فيكون متقدما على الوضع ولا يلزم منه تقدمه على المركب ليلزم الخلاء وما قيل انه مبدع

يكون مع البسايط فيكون متقدما على المركب فبعد تسليم انه مبدع يكون مع البسايط لا يلزم ذلك تقدمه

على المركب فانه مع المتقدم على الشيء لا يلزم ان يكون متقدما على ذلك الشيء كما بين في موضعه والثالث

سلمنا كون المع المتقدم متقدما وكون مكان المركب متقدما عليه لكن لا يلزم منه تحقق الخلاء في مرتبة من مراتب نفس الامر

لنفس الامر فان التقدم والتاخر ههنا يكون بالذات عند المحقق لا ينفك عن المتاخر كذلك المتاخر
بالذات لا ينفك عن المتقدم كذلك لا في الذهن ولا في الخارج اما في الخارج فظ والا يلزم ارتفاع النقيضين
بالذات
بالمحققة في الخارج فان الوجود والعدم هو كذا الضرورة الوجود وكذا عدم ضرورية عارضان للمهية تابعان لها
متاخران عنها كذلك وكذا المهية متقدمة عليها بالذات فلو كان التقدم الذاتي والتاخر كذلك موجبا للانفكاك
الخارجي يلزم ارتفاع النقيضين في الخارج وهو باطل وكذا لا يكون التقدم والتاخر الذاتي موجبا للانفكاك الذهني
في
فان التقدم والتاخر قد يوجدان معا ولا في الملاحظة فانهما قد يكونان ملحوظين معا اليضا وح لا يلزم الخلاء
نفس الام
الخارج ولا في الذهن ولا في الملاحظة ومراتب نفس الامر منحصرة فيها فلم يلزم الخلاء في مرتبة من مراتب
منفكا
فان قلت ان التقدم بالذات كالعلة بالنظر الى المعلول والمهية بالنظر الى العوارض يكون بالضرورة
المقدم
اصلا لا في الذهن ولا في الخارج ولا في الملاحظة واوعا الضرورة في غير موقع بل القدر الضروري هو كون
فان
متبوعا والمتاخر تابعا لا يزيد على هذا القدر كما لا يخفى وهذا لا يوجب تحقق الخلاء في مرتبة من مراتب نفس الام
متصف
تحقق الخلاء فيها ان يكون المكان متحققا فيها والمتمكن منفك عنه فيها ولا يلزم ذلك بل المتمكن غير
عندے
لصفة المتبوعة وكذا المتبوع لا يتصف لصفة التابعة ولا شاسة فيه لتحقق الخلاء في نفس الامر والحق
ان الحكماء لم يسبوا الامر فلم يفرقوا بين التقدم والتاخر الزمانيين والتاخر والتقدم الذاتيين وجعلوا الكلام من
الصنفين مناط الانفكاك مع ان الامر خلاف ذلك فان الانفكاك في الاول فقط دون الثاني
في
وبهذا التحقيق قدحت قاعدتهم بان الفلك الحاوي علة للمحوي يبطل ولبلهم من لزوم تحقق الخلاء فيه
مراتب نفس الامر ووجه ما بينا لك فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله ما القصد الغالب
فيه اما مطلقا الخ اي يكون فيه عنصر واحد كالارض مثلا غالبا مطلقا على مجموع البواقي بحيث لم يبق لذلك
المجموع منع في اقتضاء الغالب لحيزه الطبيعي وح يكون حيز هذا المركب حيز الارض ولا يعتبر في هذا المساوقة ذلك
المجموع لذلك الجزء الغالب في الوصول الى الحيز الطبيعي لكن لم يكن مسرعة حركة المركب الى الحيز الطبيعي ح
كسرعة الجسم المساوي للمركب من الارض مثلا بل يكون حال المركب في الحركة ح في طلب حيزه الطبيعي المفروض

كحال حركة قطعة مساوية له من الارض في الملاء الغليظ فكما لا يمنع الوصول الى المطر في القطعة الارضية
في الملاء المذكور كذلك لا يمنع الوصول الى المطر في حركة ذلك المركب الذي هو غالب مطلقا وسياتي
في كلام المص قوله واما بحسب مكانه اه اي لم يكن واحد من البسائط غالبا مطلقا على المجموع البالغ
على النحو الذي ذكرنا بل الاجزاء التي الكثيرها في جهة واحدة كالماء والارض فانهما مايلان الى جهة السفل
والهواء والنار فانهما مايلان الى جهة الفوق يكون غالبا على مخالفها ويكون حيز المركب الى جهة الغلبة وهذه
الصورة يشمل صورا متعددة واحيازا متعددة بحسب وضع وضع وسياتي تفصيله قوله واما بحسب وجوده انه
اه اي هذا القسم بعد وجوده حيزه ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت المحاذيات عنه اقول هذا الكلام ناطق على
ان ليس للمركب حيز طبيعي معين وهو خلاف ما اقيم البرهان عليه كما عرفت سابقا فالمراد الحق عندي
ان المركب ان فاضت عليه الطبيعة الثانية كاللآلي والمواقيت والذهب والفضة فالحيز الطبيعي المتعين له
هو المناسب لطبيعته وان لم نعلم بتعيينه لكل فرد فرد من المركب وان لم تفض عليه الطبيعة الثانية سواء كان
مركبا من اربعة اجزاء او ثلثة او اثنين فالحيز الطبيعي المعين له هو المناسب لكثر كيته وذلك بناء على الدليل المذكور
وتفصيل المقام ان المركب يطلق على معنيين الاول يقابل المفرد وسياتي فيه خمسة عشر احتمالا اربعة من بسيطين
متجانسين من العناصر الاربعة كالمركب من قطعتين من كل واحد منها فقد بينا لك سابقا ان حيزه الطبيعي
جزء من جزء حيز الكل من العنصر الذي افرزت القطعتان منه ولكن لا نعلمه بتعيينه هذا كما اذا علمنا المحيط
والمبين فما نعلمه الى ان علمه بعينه وان لم نعلمها بتعيينها وستة من بسيطين مختلفين واربعة من ثلث
بسايط مختلفة وواحد من اربعة ولهذا الاحد ايضا من احياز متعينة لكل مرتبة مرتبة كما هو مقتضى الدليل والاربع
القول بان البسايط مبدعة بخلاف المركبات فانا وان سلمنا التفرقة بهذه الجهة ولكن لا ابداع والتكوين
لا يكون كل واحد منها مفارقا في اقتضاء الحيز الطبيعي وعدم اقتضائه كما هو مقتضى الدليل ولعل السبب ما ذكرنا
سابقا وانفا لكن حقيقة هذا الكلام بعد في تامل فتامل والثاني يطلق بمعنى مقابل البسيط وسياتي فيه احتمالات
بالغة الى احدى عشرة الاخيرة دون الاربع الاول ففي هذه الاحتمالات انما يتعين الحيز بما حصل للمركب من مرتبة

مرتبة الثقل او الخفة سواء كانا من جهة الصورة التركيبية او من جهة صور البسائط ولكن يكون لكل مركب معين
من حيز معين على ما هو مقتضى الدليل فتحقيق ذكر مناسبات الحيز للمركب في كلام المصرح قوله ان الامكنة الاولى
او لعل المراد بها الامكنة المتقدمة ووجه التقدم تقدم امكنة البسائط على امكنة المركبات ط فتقدمها تقدم جزئها كما سبق
وسياتي والجزء متقدم على الكل فلا يكون لها بالطبع شيء اه وفيه انه يجوز ان يكون للمركب طبيعة ثانية لما
يناسب لاحد الاجزاء او امكانات متساوية في القوى فلم يكن لامكنة البسائط استواء بالنظر الى المركب ودفعه
ان المقدورة متشابهة بان في تساوي قوى الاجزاء لم يبق للمركب خصوصية مع واحد معين لنفسه نعم لو كان
فيه غالبا لكون طبيعة المركب مناسبة له على انه لو كان واحد من امكنة البسائط طبعيا للمركب يلزم كون
حيز واحد طبعيا لجسمين وهو البسيط والمركب وقد بين بطلانه فتامل فيه قوله مكانا البسيط متجاورين اه
وهذا ايدل دلالة واضحة على ان مكانا البسيطة اذا كانا متباينين لا يمكن التركيب من اثنين او ثلثة او اربعة
اجسام متساوية القوى ولو كان ذلك التركيب بامر اخر مانع عن الافتراق فلا يتصور له الحيز الطبيعي وهو
بط على التحقيق الذي ذكرنا من ان كل جسم سواء كان بسيطا او مركبا باي نحو تركيبه له مكان طبعي كما
هو مقتضى الدليل وهذا الطريق من الاستدلال لبطلان مكان المركب المذكور الذي فرض تركيبه من بسيطين
متساويين في القوى هو الحد المشترك ولكان مكانهما متجاورين وفي نصف البعد بينهما اذا كانا متباينين فان
المجموع المذكور مما هو مجموع او اخلى وطبعه يكون بسبب طبيعة في المكان الذي ساوت البعدية من مكاني البسيطتين
واما على تحقيق القوم فالمركب ليس من المبدعات كما ذكره المص سابقا وما ليس من المبدعات ليس له حيز طبعي
فافهم قوله فان سكن في حيز من الاحياز الخ وفيه ايضا مثل ما في الاول ان هذا المركب يحصل له بسبب التركيب
ثقل او خفة في مرتبة معينة فتعين بسببه مكان مناسب له هذا على التحقيق الذي ذكرنا واما على تحقيقهم فهذا المركب
ليس له سكون طبيعي وحركة طبعية اصلا لعدم امكان الحيز الطبعي له مبني على الشق الثالث الذي ذكره صاحب النجاة
وسياتي مناسب ذكره ههنا في كلام المص ايضا قوله يحاذي جهة الاخر اه اي في مقابلة جهة الاخر كما اذا
فرضنا التركيب من الارض والنار والثاني يكون فوق الاول فح يكون وضع النار في مقابلة جهة الارض

وهي التحت ووضع الارض في مقابلة جهة النار وهي الفوق فيمتنع افتراق الجزئين لطلب كل منهما مقابل جهة
الاخر الا اذا طرء عليهما قاسر يمنعهما عن التوجه الى المطلوب ويحفظ تركيبهما فح لا يمتنع التفرق قوله وان يكونا جهت
مركبا انتهاه ومعنى التوجه ان يطلب كل واحد منهما مكان الاخر للوصول الى الحيز الطبيعي ويحصل ذلك فيما
ذكره اولا بان يكون الارض فوقا والنار تحتا فيطلب الارض ح مكان النار لكونه في جهة التحت والنار
مكان الارض لكونه في جهة الفوق فعلى هذا التقدير يقاوم كل واحد منهما الاخر ويقسره فيتحقق القسر والحاصل
وبعد كل واحد منهما من مكانه الطبيعي كبعد الاخر من مكانه كك لانه لو لم يكن العنصران على ما ذكر لا يحصل
الوقوف بالقسر بل يجوز ان يشتد الحركة الطبيعية لاحدهما ويضعف الميل للاخر لقرب المكان الطبيعي وبعده
فيجر المتحرك بشديدة الاخر الى مكانه قوله ان يقصا منه بالطبع اه فيجوز ان يكون الموضع التوقف فيه
حيزا طبيعيا حقيقيا غير متعدد كما ذكرنا تحقيقه ويجوز ان يكون حيزا مناسبا للطبيعي غير حقيقي كما هو المقرر
عندهم من ان المركب غير متنوع وما لا يكون متنوعا ليس له حيز حقيقي بل مناسب للطبع ويجوز ان
يتعدد كما في الجزء من البسيط فانه ليس له حيز حقيقي مطلوبا بالطبع غير متكثر بل الحيز الطبيعي له الا انه
متعدد كما ذكر مفصلا في صدر الفصل قوله والكائن عن اكثر من بسيطين اه يشمل الخمس صور اربعة من
تركيب ثلث عناصر وواحد من تركيب الاربع منها واذا نظرنا الى كل واحد منها ادى تساويا يرتقي الى
مبلغ كثير وتفصيل احيانا بالضابطة الكلية سيجيء في كلام المص وشرحه في ذلك المقام وايراده ههنا
تكرار صرف قوله والذي اراه كان المذكور فيما سبق ان المقصود والاصلح ههنا اعتبار التساوي في القوة
اذ به يحصل ان المركب الذي تساوي فيه قوى العناصر جزء ما اتفق وجوده فيه اصلا وامر التساوي في
القوة خفي لا يحس كان الظ منه ان يقوم مقامه التساوي في الاحجام لكن لما كان بينهما مفارقة لا تستلزم
احدهما الاخر بين ما عنده التساوي في القوة الذي كان الغرض اعتباره دون اعتبار التساوي في الاحجام
والذي قصده المص ههنا بقوله واراه ان العناصر وان فرض فيها التلازم بين التساوي في المقدار والقوة
بالنظر الى نفس ذواتها مثلا مقدار الارض بقدر حده يساوي قوته في الثقل لقوة النار الذي فرض بمثل ذلك

وذلك المقدار في الخفة حتى اذا اتحدا لا في المقدار تعادلا في القوة بالنظر الى انفسهما وكذا في الماء
والهواء لكن بالنظر الى الخارج كالتسخين في الماء والبرد في الهواء يجوز ان يحصل التفارق فالفرق بين الوجه
السابق والوجه المرضي للمص ان الوجه الاول بالنظر الى التفارق من تعادل الجسمين في المقدار ومن
تعادلهما في القوة بحسبه واحدة وهي ان العنصرين المتقابلين يجوز ان يكون مقدارهما متساويا والقوة
متفاوتة نظرا الى ذاتيهما كما بين في الكتاب والوجه الثاني بالنظر الى التفارق منهما بجنسين الاول ما هو
سابقا من حصول الافتراق منهما بالنظر الى الذات والثاني بالنظر الى الخارج كالسخونة والبرودة
المذكور
مثلا قوله لم يستحقه بعد اه لعل انه وجه معين لكلام الشيخ ما ذكرته سابقا من ان المراد بالغالب
ما لم يبق للمغلوب تاثير في مقابلته كما اذا كان المركب من العناصر الاربعة بحيث يكون قوة ارضيته بلغت الى
مرتبة لم يبق للنار والهواء بل الماء تاثير في مقابلته وح يكون للمركب مكان الارض وكذا اذا كان الغالب
بالحيثية المذكورة النار فيكون للمركب مكان النار واذا لم يتم هذا الوجه عند المص حكم بشهادة الوجدان
بان العناصر اذا كانت باقية في المركبات فلا بد من بقاء خفتها وثقلها ونقصان احدهما بمقابلة الآخر فلا
لعدم الاستحقاق قوله بالاتفاق وجوه ه فيه الحرارة ح يلزم النقص وفي الاحياز قوله هذه منقول عن القيد و هو
قوله اذ تساوت المحاذيات عنه فان المكان الطبيعي المناسب لهذا المركب هو متساوي منه المحاذيات وهو
واحدة فافهم قوله الا ان يكون المركب من بسيطين اه وح في الاستثناء صورتين اما الاولى فبيانها
فان البسيطين المتساويين من المركب المذكور كل واحد منهما في حيزه والمركب في الحيزين لاستلزم الحركة فلم يلزم
التفرق واما الثانية فبيانها انا اذا فرضنا جسما مركبا من الارض والنار مثلا وفرضنا قطعة الارض فوق النار
وقطعة النار تحت الارض فكل واحد منهما يطلب حيزه ويمنع الآخر منه ولا يقدر كل واحد منهما دفع الآخر ولا خرقه
بان يكون قوتهما وثقلاهما متساويين فيقع المركب في المكان الذي فيه التدافع قوله وهناك جسمان كل منهما
في حيزه الى بيان الصورة الاولى واما الصورة الثانية فاشار فيها الى صورتين الاولى ان يكون المركب من
جسمين متصاعد او تصويره ذلك انا فرضنا جسما مركبا من ثلثة اجسام كالارض والنار والهواء مثلا وفرضنا الارض

فوق النار والهواء والنار تحت الهواء والارض ولكن الارض غالب على كل واحد من الباقيين ومعادل

لهما فح يقع المركب الخ في المكان الذي يقع الخ انفع منه قوله كل في حيز غريب اه يفهم منه ان المركب

حينئذ في حيز طبيعي وفيه نظر من وجهين الاول ان المركب ليس له حيز طبيعي عندهم لانه ليس بمبدع كما سبق

ذكره والثاني ان هذا الحيز للمركب حصل له باقتسار اي بقسر بعض الاجزاء البسيطة بل نظراته المناسب

على ان التحقيق هو الذي ذكرنا سابقا من ان المركب له حيز حقيقي الخ وجواب الثاني ان البعض والكل

ملاحظ بعض الاجزاء الى بعض ولكن المركب الحاصل منها يكون الحيز المذكور طبيعيا له والظاهر انه لا يفهم

كلام المص كون حيز المركب في هذه الصورة طبيعيا بل المراد عدم افتراق الاجزاء فيها فقط قوله ان يكون

النار الخ اما في لفظ الفرض اشارة الى انه لا يعلم الامر بحسب الواقع كما فرض بل يجوز ان يكون الارض

زائدا في الثقل عن النار في مرتبة الخفة وهكذا الحال في الماء والهواء فالضابطة المذكورة ضابطة شرطية

لا حملية ثم الاعتدال على الشرطية المذكورة في صورة تساوي المقدار في المركب من اثنين انما يتصور

اثنين من التراكيب الستة المتصورة فيه وهما التركيب من الطرفين او الوسطين ضرورة انتفاء الاعتدال

في الصورة المذكورة من الطرف والوسط وسياتي توضيح جميع الاقسام في كلام المص قوله فقدر درجة المركب

في الخفة والثقل اه ومثال ذلك في الثنائي كالتركيب من الارض والهواء فان الثقل في الارض

ههنا درجتان والخفة في الهواء درجة واحدة فيفضل الاكثر واحد واذا قسم الواحد على اثنين من البسائط

مخارج القسمة نصف فيحصل للمركب نصف درجة من الثقل واذا فرض التركيب من النار والماء يحصل

نصف درجة من الخفة للمركب بالبيان المناسب للبيان المذكور وفي الثلاثي اذا فرض التركيب من الارض

والماء والهواء فيفضل الاكثر درجتان من الثقل واذا قسمتا اثنين على العناصر الثلثة يحصل ثلثي درجة

من الثقل للمركب واذا بدلنا الارض بالنار يحصل ثلثي درجة من الخفة للمركب وسياتي التفصيل في ذلك

التوضيح هذا واعلم انه لم يكن للمركب من جهة التركيب مرتبة الثقل او الخفة بل يحصل بالنظر الى الاجزاء فقط ويظهر

سر هذه القسمة بادني تامل فان ثقل الارض اذا كان درجتين وخفة الهواء درجة واحدة في التركيب الثنائي

الثاني مثلا وسقطت درجة واحدة من الثقل في الارض بازاء درجة واحدة من الخفة في
الهواء ودرجة واحدة من الثقل في الارض وانه للمركب جزء اخر مثل الجزء الارضي وهو الجزء الهوائي الذي
بسبب خفته بالارض وبقي في الاعتبار الواقعي بقية خفة وثقل فنقسم الارضية الباقية من الثقل على جزئيها
فيكون الخارج المنتصف بازاء المجموع بما هو مجموع نصف الدرجة وعلى هذا فقس البواقي هذا اسرا غاتهم
ولم يبين ان المجموع المركب بما هو مركب مرتبة من الثقل مثلا والافراد على الخارج من القسمة قدر درجة
المركب اي في الخفة والثقل اما في الخفة فكما اذا فرضنا التركيب من النار والهواء فمجموع درجات الخفة
ثلثة فاذا قسم على الاجزاء يكون للمركب درجة ونصف واما في الثقل فكما اذا فرض تركيب المركب
من الارض والماء فمجموع درجات الثقل ههنا ثلثة اثنان للارض وواحد للماء فاذا قسم على جزئين بقي
درجة ونصف للمركب الصرف فيه ما ذكرنا سابقا وانما ذكرنا ما ذكره المص الصحيح وان كان خلاصة ما ذكر في توضيح
عرضنا للتعليم وتمثيل له ويرجع الامر الى الضابطة اما في التركيب الثلاثي فمثاله ان يكون الارض
مثلا جزءا او واحدا والهواء والماء عشرة والهواء خمسة فيكون درجات الثقل خمسة ودرجات الخفة ستة فيبقى
الفضل للخفة اربعة فاذا قسمناها على الثلاثة يحصل لواحدة ثلث فدرجة المركب المذكور واحد وثلث واما في
الرباعي فمثاله ان يكون الارض جزءا واحدا والماء جزئين والهواء ثلث جزئين والنار اربعة اجزاء فيكون درجات
الثقل اربعة ودرجات الخفة احدى عشر درجة والفضل سبعة واذا قسمناه على الاربعة يكون خارج القسمة
واحدا والهواء اثنين والماء ثلثة والارض اربعة يكون خارج من العشرة مقدار ثقل المجموع قوله استعلام ذلك
لا بالكم وذلك كما يقال ان نسبة قطر الدائرة الى محيطها كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين مع ان بينهما لا تحقق
الا النسبة العميقة وانما يكون هذا القول بالتقريب فكذا فيما قاله المص قوله فالمركب معتدل اه فان قلت كيف
يحكم بالاعتدال حينئذ مع انه يجوز ان يكون الارض زائدة في الثقل من النار في الخفة وكذا الماء والهواء ويجوز ان
ينعكس الامر ايضا قلت ان الحكم المذكور بعد فرض التساوي في الاقدار والاثقال مثلا كما ذكره المص تحت الضابطة
من طرف ووسط الخ وحاصله ان ههنا اربع صور حاصلة من ضرب كل من الطرفين الارض والنار

في كل من الوسطين الماء والهواء فالمركب من المتوافقين منهما يكون له درجات الخفة او الثقل ثلثة
على الفرض المذكور في الضابطة ولا يتصور الفضل فيه لعدم التخالف فيقسم كل الدرجات على اثنين فيخرج
درجة ونصف من الخفة او الثقل للمركب والمركب من المتخالفين منهما ان يتصور فيه الفضل لدرجات الثقل
او الخفة للطرف المخالف وهو الواحد ضرورة كونها في كل واحد من الطرفين اثنين وفي الوسط المخالف
واحدا فالفضل الواحد سواء كان للمركب ثقل او خفة يقسم على جزئي اثنين للمركب فيخرج نصف درجة
من الخفة في المركب من النار والماء ونصف درجة من الثقل في المركب من الارض والهواء [illegible] بل [يكون]
للمركب في ثلثي اه واعلم ان الاحتمالات في التركيب من المتخالفات العناصر الاربعة ترتقي الى احد عشر [واحد]
من الرباعي وستة من الثنائي واربعة من الثلاثي ففي صورة التساوي الاعداد ذكر المصنف سابقا ثلثة احتمال
واحد للرباعي واثنان للثنائي مما المركب من طرفين او وسطين وحكم عليهما بالاعتدال واربعة باقية [من]
الثنائي ذكر حالها ايضا كما ذكرنا في القول السابق على هذا القول بقي اربعة من الثلاثي يحكم عليها [بعدم]
الاعتدال ثم بين حالها بان الساقط ان كان طرف النار فقط بقي للمركب ثلثا درجة من الثقل فان الثقل
هنا ثلثة ودرجة سقط واحد منها بازاء خفة الهواء بقي اثنان منه فقسم ذلك على العناصر الثلثة فيخرج
ثلثا درجة من الثقل للمركب واذا سقط الارض يحصل منه ثلثة درجة من الخفة سقط واحد منها بمقابلة
ثقل الماء بقي اثنان فقسم على الثلث من العناصر فيخرج ثلثا درجة الخفة له واذا كان الساقط من الو [سطين]
الماء يحصل ثلث درجات الخفة فيذهب اثنان بمقابلة الارض ويبقى واحد قسم واحد على الثلث [يحصل]
ثلث درجة من الخفة له واذا كان الساقط الهواء وجد فيه ثلث الثلث له ومنه اتم حال التساويات
المتخالفات بالحصر العقلي بعد حصر العناصر في الاربعة وان كان استقرائيا قوله لا يتصور الاعتدال في
التركيب الثنائي اه قد عرفت ان للتركيب الثنائي ستة صور بالتفصيل فان في صورة تعادل
المقادير لا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي في اربع صور منها الاول التركيب من الطرفين والثاني
التركيب الوسطين [illegible] في [illegible] زيادة واحد من كل من الطرفين او الوسطين على نظيره يكون

يكون احد الجزئين غالبا والاخر مغلوبا فلا يتصور الاعتدال والثالث ان يكون احد الطرفين كالارض
مع الوسط الموافق كالماء والرابع الطرف الاخر كالنار مع الوسط الموافق كالهواء وبقي الاعتدال فيهما نصف
طايرة فان جزء المعتدل عندهم هي الحد المشترك بين الهواء والماء كما سيأتي فلا يحصل فيهما المركب بخطاهما فلا يكون
معتدلا على ان الاعتدال فرع التخالف عندهم فتامل بقي من الستة المذكورة احتمالان هما التركيب من النار
والماء او الارض والهواء ويتصور فيهما الاعتدال شرطا وهو في الاول ان يكون الوسط المخالف وهو الماء
مضاعفا في القدر من النار فيحصل الثقل في المركب بالنظر الى الماء درجتان مقابلتان لدرجتي الخفة في
النار فيحصل الاعتدال وفي الثاني ان يكون الوسط المخالف وهو الهواء مضاعفا من الارض فيحصل فيه
الخفة مقايسة الى الارض درجتين معادلتين لدرجتي الثقل في الارض فيحصل الاعتدال قوله
زايدا على مجموعهما بمقدار اه فان الوسط المقابل اذا صار بمقدار مجموع الطرفين والوسط الموافق لم يبق
في المركب خفة او ثقل زايدة على الاعتدال الا بمقدار الطرف بدرجة واحدة لزوال الدرجة الاخرى بسبب
ما يكون مقابلا لها من المجموع فيذهب الدرجة الواحدة الباقية من الخفة او الثقل بزيادة الوسط بمقدار
الطرف ما في الخفة والثقل فيه الطرف بدرجة واحدة فيحصل الاعتدال بلا ريب قوله ناقصا عن مجموعهما
بمقدار نصفه اه وسره ان الطرفين المتضادين متعادلتان اه الكون كل منهما في درجتي الخفة او الثقل
داو زاد فيهما وسط مخالف لاحد الطرفين وموافق للاخر على قدر معلوم فلا بد لتعادل هذه الزيادة التي
في الوسط من زيادة في الطرف المخالف على قدر نصف الوسط فان التعادل بين الطرف والوسط المخالف
انما يكون بهذا المقدار لكون الطرف في درجتين والوسط في درجة واحدة فاذا اريد التعادل في الصورة
المفروضة ان يكون الطرف المخالف ناقصا عن الطرف الاخر والوسط الموافق له اي عن مجموعهما بقدر نصف
الوسط حتى يصير المساوي من الطرف المخالف للطرف الاخر معادلا والزايد بقدر نصف الوسط معادلا
لتمامه وتوضيح هذا السابق في المثالين وبعد ما ذكرنا لا يحتاج الى ابانتهما قوله واما في الرباعي اه ذكر فيه
وجهين ما تزويد اما الاول فلا احتياج للبيان فيه واما الثاني فيظهر سره بمثل ما ذكرنا في القول السابق

ما في التأمل فتأمل فيه قوله في سبعة عشر اه وجه في هذا المثال اولا ان الخفة فيه احد عشر درجات ثمانية
للنار وثلثة للهواء ودرجات الثقل اربعة اثنين للارض واثنين للماء وزيادة احد عشر على اربعة سبعة
فاذا قسمنا السبعة على اجزاء العناصر وهي عشرة اربعة للنار وثلثة للهواء والباقي للباقي فبقين سبعة
اعتبار الخفة للكل بناء على القاعدة المذكورة سابقا وانما اخترنا الاطناب في توضيح ما ذكره المص وتبيين
كلامه في بيان الامتحانات والامثال تنبيها للمتعلمين مع انه لم يكن خاليا عن بيان الاسرار في بعض المقامات
فاهم قوله بعيد خفة او ثقلا اه اقول هذا الاحتمال مما يجوزه العقل السليم سيما اذا كان جزء من المركب
غالبا فيه كالارض فان الصور النوعية للبسائط سارية في اجزائها والساري ناخذ حكم الغالب وقد يفضب
المعترض المنع مستندا الى الامر الظاهر بان الذهب اثقل من الارض اضعافا مضاعفة والعقل السليم يحكم
بان المسامات في الذرة لا تزيد مقدارها على الاجزاء الارضية والا يرى المسامات فيها دون الاجزاء الارضية
اقل من ان يرى تارة كذا وتارة كذا والاستقراء والحدس شاهدان بان الذرة المندمجة الاجزاء في الطلا لا يرى
المسامات فيها اصلا مع انها في غاية الكثرة من الذهب اضعافا كثيرة فهذا الاحتمال يبطل مقصود المص ولذا
قياس الخفة والثقل على الكيفيات الاربعة الملموسة من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فانه يجوز
ان يكون قياسا مع الفارق ولو قطعنا النظر عن ذلك وسلمنا المساواة بين الاصل والفرع فيجوز ان يكون
الحكم في الاصل اعني باقتضاء الطبيعة لكيفية من الكيفيات الاربعة زائدا على اقتضاء جزء محلها لتناسب بينها
وبين تلك الكيفية وبالجملة كلما ذكره المص لدفع المنع من القياس المذكور والتجويز الصرف في ثقل الارض
من الذهب بعيد بل ابعد عند عقل السليم مع قطع النظر عن بعده فلا لا يرفع المنع ما لم يستدل عليه
فاهم قوله كيف وهم لحلق للمركب اه اقول قد بينا لك سابقا مرارا ان كل جسم سواء كان بسيطا
او مركبا لابد له من حيز طبيعي ومكان طبيعي كما هو مقتضى الدليل ولابد ان يكون الامكنة الطبيعية والاحياز الطبيعية
للبسائط غير الاحياز الطبيعية والامكنة الطبيعية للمركبات كما هو المقرر عندهم انه لا يكون لحيز طبيعي بين
فالاحياز الطبيعية للمركبات يجوز ان يكون مركبة من احياز البسائط او غيرها ولا يلزم علينا بيان تعيين الاحياز

الاحياز للمركبات والبسايط كما يلزم علينا تعيين العلل للمعلولات بعد دلالة الدليل على ان
كل معلول لابد له من علة والدليل يقتضي بان كل جسم سواء كان نوعيا او شخصيا لابد له من حيز
معين لغينا نوعيا كما في الاول او شخصيا كما في الثاني واما تعيين ذلك بسبب حصول الخفة او
الثقل لانواع الاجسام واشخاصها فالمركبات تعيين لها مرتبة من الخفة او الثقل بسبب الاجزاء او
اقتضاء طبايعها النوعية فيقتضي نوعا من الاحياز فيما سياتي فالاحياز المذكورة في كلام المص
احياز متعددة نوعية لانواع المركبات وتفصيلها في اشخاص المركبات بل في اشخاص
البسايط متعددة وما ذكر تفصيل الاحياز للبسايط بالنظر الى افرادها الكلية فهي الفة كلي
ما قد نظن ان خفة اجزاء المركب وثقلها ليس كالكيفيات الملموسة بحيث تقبل الكسر والانكسار
لتعين تحد ابها الحيز للمركبات كما تعين المزاج لها بواسطة الكيفيات الملموسة فهو وهم ظاهر
الا ترى ان المركب من ثقيلين اثقل من ثقيل وخفيف وهو اثقل من خفيفين وهو المنع للكسر
والانكسار المقتضي لتعين الاحياز فما ذكره المص بحث قوله قلت لدفع الاعتراض في حيز الخفة بل
كما عرفت في القول السابق على هذا القول فتامل والنصف قوله تلي نصف قطره اي قطر
المركب والمراد به الخط المار الذي منتصف المركب بل تعليقه توضيح ما قصده المص ان المركب
المعتدل كالمركب من الماء والهواء سواء فيه الحد المشترك بين حيزيهما فاذا انضم اليه الجزء الناري
مساويا لكل واحد منهما او في المركب من العناصر الثلث درجتين من الخفة فاذا قسمنا على ثلثة من
الاجزاء المذكورة موافقا للضابطة المذكورة يكون خارج القسمة ثلثا درجة فيرتفع المركب عن الحد المشترك
بقدر ثلثي نصف قطره ولا يكون تمامه داخلا في حيز الهواء بالطبع مع ان البيان الذي ذكره المص
يقتضي حصول المركب فيه بالطبع فيلزم الثاني هذا حاصل الاعتراض قوله لا الى حيز الهواء لان له
درجة فان حيز الهواء انما تعين لما له خفة بدرجة واحدة واذ ليس فيه الخفة بدرجة واحدة لا يكون
حيزه حيز الهواء لا يكون حيزه حيز الماء الفرض ضرورة حصول الخفة في المركب زايدا على خفة الماء

وانما تعين الاحياز بازاء الخفة لو اشتعل فلابد من كونه في الحد المشترك فالهواء بحيزه الماء بعد اختلاط شديد
بينهما وتداخل اجزاء بعضها في بعض الى الحد المشترك واما في صورة افتراق الماء والهواء فيميل الاول الى حيزه
والثاني الى حيزه فيحصل الافتراق وبالجملة في صورة اختلاطهما اختلاطا شديدا وان لم يحصل المزاج
المتعارف عنده يسم بحر الهواء الى حيزه والماء بحر الى حيزه فبالضرورة يسكن في الحد المشترك ثم اذا
يضاف جزء نارية اليهما على الطريق الذي ذكرنا فلا يجرهما الى حيز الهواء لان الخفة ليست في المركب الا بدرجة
واحدة لما ذكرنا ان الخفة بدرجتين منقسم على الثلث فيحصل الخارج من القسمة الثلثان والما يقتضي حيز
الهواء له الخفة بدرجة واحدة واما عدم انجرار الجزء الناري الى حيزه بل الى الحد المشترك بينه وبين الهواء فلانه
لما لم يقدر على ما يحته لم يقدر على ما فوقه ايضا بالضرورة فلا يبرح من الجزء الخفيف قطر المركب عن الحد المشترك
بقدر الخفة الحاصلة للمركب وهي ثلث درجة فيرتفع نصف القطر بقدره على ما يقتضيه الحدس الصائب
فافهم قوله وانما اطنبنا الكلام اه وانما اطنب الكلام ههنا بالتنقيح بما وجب حذفه وبتوضيح الكلام
ما كان فيه خفاء وتصحيح الزيادة التي ثبتت عنده وان كان مخالفا للجمهور ليفيد المتعلم فائدة يهتدي بها و
يخرج عنقه عن حبل التقليد ويسرع الى قبول الحق الصريح والله الهادي الى الطريق فصل
الشكل يتبين ان لكل جسم شكلا اه قوله مثل ما ذكرنا في الحيز ان الشكل المطلق مستند الى الجسمية
المطلقة والشكل النوعي بقصه نوعية الجسم والشخصي بقصه شخصه والحيز والشكل والمكان حصوله
بالنظر الى الخارج لا ينافي الاقتضاء الذاتي بمعنى انه لو خلي وذاته اقتضاه كما في المقناطيس
الجذاب للحديد فان جذبه للحديد يتوقف على الحديد الخارج عن ذات المقناطيس مع انه منسوب
الى الذات وبالجملة ان كلما يلزم ذات الشيء ولا يخلو الذات عنه لا بد من انتسابه اليها بالاستقلال
او بمدخليتها فيه وهو المعنى بالاقتضاء الذاتي وح توجه التشكيك المذكور في الكتاب بان اللزوم
يقتضي بان الملزوم لا يخلو عن اللازم ولا يقتضي بان نوع الملزوم لا بد له من نوع معين كاللازم
ونظيره اللون بالنسبة الى الجسم الكثيف فان الجسم المذكور لا يخلو عن اللون مع انه لا يلزم ان يكون

ان يكون نوع ما من اللون مقتضى لنوع من الجسم بل يجوز ان يكون طبيعة الجسم المطلق والنوع
مقتضى لونا ما بوجود ان لم يتحقق الا في ضمن النوع الخاص او الفرد الخاص لكن لا يلزم ان يكون
النوع الخاص مقتضى طبيعة الجسم النوعي كما ان الفرد الخاص لا يكون مقتضاه والتمثيل الآخر ما ذكره
الشارح من ان الوضع بمعنى نسبة الاجزاء الى الخارج لا يخلو الجسم عنه وذلك الوضع وان لم يتحقق
الا في ضمن النوع بل في ضمن الفرد الشخصي لكن لم يلزم اقتضاء الطبيعة النوعية الترتيب الشخصي
وسياتي في القول الثاني الاني ما يرد والله موفق واما الوضع الحاصل باعتبار الخ اقول فيه بحث
ظاهر فان فعلية الاجزاء في الخارج او الوهم وان احتاج الى امر خارج غير لازم للجسم ولكن كون
الجسم بحيث يصح منه انتزاع الاجزاء ويصح نسبتها الى الخارج مما لا بد منه لذات الجسم ضرورة صحة
تجزية الجسم وامتناع الخلاء فلا يتوجه ان التجزية بالفعل ليس من لوازم الجسم ولا يلزم الجسم
اجزاءه بصفة القرب والبعد بالنظر الى الجسم الآخر فانه يجوز بالنظر اليه رفع الاجسام من لوازم
الجسم ولا يلزم الجسم واجزاءه الآخر ووجه عدم توجه الاول ظاهر فان المراد بالتجزية صحتها وهي لازم
له ووجه عدم توجه الثاني ان امتناع الخلاء فيما تحته وفيما فوقه لازم للجسم كما ان التحدد بالنهاية لازم
له فكما ان الجسم بنوعه وشخصه انما يقتضي صحة نسبة اجزائه الوهمية الى ما فيه والى ما يخرج عنه مطلقا
لا نوعا ولا شخصا منه كذلك الجسم بنوعه وتشخصه لا يقتضي الاشكال اما ولعل الاشكال بالنوع او الشخص
انما يجي من جانب الفاعل المختار جلت قدرته والدليل الآتي في كلام الشارح حجة لتعين الكروية
للانواع البسيطة ان شاء الله تعالى قوله وكل شكل غير الكرة يقتضيه اه اقول وما يرد انه لو حقق لا افهم
ما ذا الزاوية فانه ان الاشكال كلها البسائط عندهم فانما عبارة عن الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد
الواحد او الحدود او بسيطة الحد وداخله فيها بل عارضة لسم احاطة تلك الاشكال ولا شبهة ان
الهيئات المذكورة كالتثليث والتربيع وغيرهما حال السطح لا يكثر منها قبل الانتزاع واما بعد
الانتزاع فكما يتصور الاختلاف فيما سوى الكرة كالمنطقتين المذكورتين بالضيق عند الزاوية والسعة

عند غيره لكون يمكن في الكرة باعتبار الدايرة العظيمة في بعض المواضع دون بعض الا ترى ان
المنطقة تنقطع من الوسط وهي اكبر من الدواير المنتشرة عند القطب فان قلت ليس الاختلاف
المذكور بالنظر الى نفس الكرة بل بالنظر الى الحركة وكلامنا في الاختلاف بالنظر الى ذات الكل قلت
يحصل الاختلاف بالنظر الى ذاته ايضا وان لم تعتبر له الحركة فان شيئا من الكرة العظيمة كالافلاك
شكلا اجزاء فرضت لا يتصور عليه دايرة عظيمة منصفة للكرة وفي موضع اخر يتصور وبالجملة [illegible]
في نفس الكرة بالنظر الى ذاتها باعتبار اختلاف المواضع اختلاف الدواير بالكرة اولى تمهيد الاول
ان الكرة وغيرها سيان في الاختلاف وعدمه فانه قبل الانتزاع ليس فيها اختلاف فانه تابع
لاختلاف الاجزاء وقبل الانتزاع ليست الاجزاء فيها موجودة فكيف يتصور ما يتفرع عليه وبعد الانتزاع
يكون الاختلاف في كليهما موجودا اما في المضلع وغيره وانتزاع الخط الاكبر والاصغر بالذات في غير الكرة
وفيها بالدايرة العظيمة والصغيرة المختلفة الانجذاب وفيهما اختلاف نوعي وتباين بالذوات فكيف
يقتضيها الطبيعة البسيطة بطل ثم [illegible] في هذا الاستدلال على ان التشابه اي ما لا يكون فيه الاختلاف
كطبايع الاجسام البسيطة لا يوجب الا التشابه بالمعنى المذكور وفيه المنع عليه امر اقناعي لا يعتمد عليه في
مقام البرهان كما يقال ان الزمان امر واحد متشابه في الاجزاء مقتض للاختلاف في عالم الكون والفساد
فانهم قد يجعلون اجزاءه روابط للخصوصيات المختلفة فان قلت ان الزمان [illegible] فيكون
منشأ الاختلاف اليه قلت ليس الا [illegible] فيه الا بعد الانتزاع دون قبله ولك ان توجه الا [illegible] من
في الشكل بعد الانتزاع [illegible] العارض الزمان بالنظر اليه بالذات والعارض
الشكل بالعرض فلما لا يجد التفرقة بينهما في اقتضاء التشابه في الاول ودون الثاني اللهم الا ان يقال
ان الافتراق بين الصور [illegible] الطبيعة البسيطة الحالة في الجسم البسيط [illegible] قبل الانفعال [illegible]
في مادة واحدة منقطع من الاشكال [illegible] والاختلاف فيه وهي الكروية [illegible] فلا يفعل
[illegible] الحركة [illegible] الجسم المتحرك بها فعلا [illegible] بل انما يفعل ذلك في الاخر [illegible] الحركة

الحركة التي هي محله او المتحرك بها فانهما متشابهتان على ان زمان لكونهما محلا له بوحدته او بحيثه والبسط
قوله او يقتضي التشابه او وحده اي ذات الفاعل يجوز ان يكون شاعرة فيفعل سيما اذا كان
كاملا يقتضي اصدار الشعور على وجه اتم واكمل وقد لا يكون التمام والكمال الا بالاختلاف فيه فيمكن
ان تقتضيه من هذه الجهة وهذا كما في الافلاك فان طبايعها النفوس مجردة ذات شعور فيمكن ان يصدر
الاشكال المختلفة منها بالنظر الى ما ذكرنا بخلاف الطبايع الغير الشاعرة فانها اذا كانت بسيطة فلا
جهات في جانب الفاعل وكذا المادة المتشابهة فلا يصدر الاشكال المختلفة منها قوله يمكن ان
يقال ان الاشكال انما يصدر في الافلاك من النفوس المجردة بالنظر الى ذواتها من دون مداخلة
الشعور فيها ثم يرد ههنا اشكال آخر هو ان حدوث الشكل الغير المتشابه من الطبيعة المتشابهة في المادة
الواحدة ليس ابطاله بدليل برهاني فان المعلولات لا يلزم ان يشابه العلل وان كانت في مادة واحدة
بل هذا قول بالاشبه والاحرى وانما يكون ذلك فيما اذا لم يكن العلل مشتملة على جهات مختلفة
وههنا يجوز ان يكون جهات وحيثيات تسبب لصدور بسببها الشكل الغير المتشابه اللهم الا ان يدعى
بان الضرورة شاهدة بان الافاعيل المختلفة من نوع واحد سواء كان الاختلاف بينها صنفيا او شخصيا
لا يصدر عن الطبيعة الواحدة في المحل الواحد هذا اما اذا كانت متخالفة بالاجناس فلا استحالة كما ان
طبيعة للواحدة لا يقتضي امرين متنافيين اما اقتضاء لذاتين متباينين فلا استحالة فيه كما ان طبيعة
النار يقتضي البرودة والكروية وظاهر ان ليس التنافي بين اليبوسة والكروية فانهما يجتمعان في كرة النار
ويمكن ان يجتمعا في الارض فلا استحالة في اقتضاء طبيعة الارض للكروية واليبوسة وان كانا متباينين
لعدم التنافي منهما نعم لو اقتضت اليبوسة للشكل القسري يلزم استحالة اقتضاء طبيعة واحدة للمتنافيين
ولو بواسطة وهو يعلم بالضرورة بل اليبوسة لها قوة الحفظ لكل شكل حدث في محلها طبعيا كان
او قسريا واثر [illegible] هو الشكل القسري من حيث اختلاط باليبس مانع للطبيعة عن المقتضى لها
اليبس لقسمها فان الحيثية غير الحيثية فقد يكون له حكم واثر وهو في هذا المقام اقوى عن مقتضى الطبيعة

فالجواب ان يقول
ويمكن ان يقال [illegible] قوله
البسيط لتحقيق الجواب ان الطبيعة الواحدة
لا يقتضي امرين متنافيين اما اقتضاء الامرين
[illegible] يمكن ان يقتضي [illegible]
يقتضي البرودة والكروية [illegible]

وليس لمحيثية وهي اليبس مدخل في الكروية بل هي بسبب العوق اليها ليست الا لعرض ما هو من اجزاء الحيثية وما لحمله ان بهما
ليست منشاء التنافي في مقتضيات الارض هي الكروية واليبس وليس بينهما الا التباين وهو لا ينافي
للاقتصار كما صرح بها فان قلت هذا الحكم اعني عدم التنافي بينهما في الحالة الاولى واما في الحالة الثانية
اعني بعد لحوق تاثير القاسر وحصول الشكل المضرسي في الارض يتحقق التنافي البتة فان الطبيعة
مقتضية الى الكروية واليبس معا ولو لا هذا التنافي قلت كلا بل لحيثية اليبوسة مقتضى الكروية
الكروية والالم يجتمع معها بل المانع انما هو من تاثير القاسر من حيث اقترانه باليبوسة ولا شك ان
حكم الجزء والحيثية قد يتباين لحكم الكل والحيثية فحكم الجزء والحيثية عدم منافرتها للكروية وحكم الكل
امتضاد المنافرة ولذلك الطبيعة من حيث هي فانها من حيث ذاتها مع قطع النظر عن العوارض
ملايم الكلية ولا ينافر ومن حيث عروض التشخص واعتبار جزء التشخص ينافي الكلية فاليبوسة
من حيث هي لا ينافر الكروية فيصح ان يكون من مقتضيات الارض بالمعنى المعهود وعنده مسلم
ان الكروية كذلك واما من حيث اقترانها بالشكل المضرسي وتاثير القاسر ينافي الكروية ولا يكون
من هذه الحيثية من مقتضيات الارض فيلزم التنافي فتامل فان الامر مع وضوحه بالتفصيل الذي
ذكرنا كانه يعرف وينكر قوله التدوير اراد التدوير هو الكرة المركوزة في الفلك غير شامل للارض
مصمتا اصلا والكوكب متنازع فيه بكونه مصمتا في الجملة فيما سوى القمر الا خر يشاركه المتممات
الكرات المنفردة من الفلك غير متشابه الثخن وتفصيله في علم الهيئة وحاصل الاشكال المنقض بهذه
بان الدليل جار فيها لانها ذوات طبيعة بسيطة مع عدم القاسر في الفلكيات عندهم وتخلف المدعى
فانها ليست بكرات حقيقة اما الفلك فللمؤ بسبب التدوير واما التدوير فالمنقرة فيه بسبب الكوكب
واما المتممات فلاختلاف بالرقة والغلظ قوله ثابت الا فكاراه اي على طريقهم من انه لا قاسر في
الفلكيات واما في الواقع فليس فيه مناقشة لان الدليل عليه غير تام وان سلم تامه يقولون في المحدد
للجهات هو الفلك الاعظم وليس فيه تدوير ولا كوكب ولا متمم ولا متمم فيما وراه ولا يوجد هذه الامور الا فيه

فيه قوله التصور لصورتين اه فان قلت لا يلزم التصور بصورتين فان الجسم الفلكي توهم تنصيفها
في الخارج من دون حلول الجسم من الصورة النوعية ثم يقتضيان صورة نوعية على جزء من الجسم يحصل
الشدويره الكوكب والخارج وح لا يتصور التصور بصورتين بل اللازم التصور بصورة واحدة كما
في الشكل المذكورة او عدم التصور بصورة اصلا كما في المتمم وما ذكرتم من انه كيف يفيد صورة على جزء
من مادة متشابهة دون سايرها وليس هناك استعداد مرجح مخصص فيلزم الترجيح بلا مرجح فهو مغلطة [...]
لان وقع الترجيح بلا مرجح فيه يكون من جانب المادة بسبب الاستعدادات المختلفة لكن يجوز ان يكون
من جانب الفاعل فانه قد يقتضي تخصيص الصورة بذلك الجزء فان الجزء المذكور وان لم يكن من حيث
ذاته متميزا عن الجزء الآخر لكن من حيث الخصوصية والتعين الاتفاقي الواقعي بمكان صحو[...] ان يكون فاعل
معين يقتضي فيضان الصورة على الجزء الخاص فلم يلزم الترجيح بلا مرجح والحاصل انه يجوز ان يكون استعداد [المادة]
مرجحا لذلك الفيضان قلت لا يمكن وجود الجسم من حيث هو هو دون النوع فلا بد في وجوده الافلاكي [دون]
والانواع من المحصلات كما في وجوده بما هو دون الاشتخاص محال ولا شك ان الجسم عندهم من
الاجناس فيلزم التصور بوجوده في الخارج بصورة منه ثم الصورة الاخرى يقتضي عليه فيتعقل الافق [ل]
المذكورة فيلزم التصور بصورتين في درجة واحدة وهو مح بالضرورة وليس الامر كما يزعم في المركب
العنصري من وجود الصورتين اي صورة البسايط وصورة المركبات فيه فان كونهما فيه ليس في درجة
واحدة وما ذكرتم في تخصيص الفاعل بجزء منه بالنظر الى ذات ذلك الفاعل فيه ان الفاعل عنده [جسم]
في الاجسام هو المفارق ونسبته الى ساير الاجسام والاجزاء على السواء عندهم في الاجسام هو [المفارق]
ونسبته الى ساير الاجسام والاجزاء على السواء فلا يخصص بجزء من الجسم الا بالنظر الى وجود المخصص الآخر
في ذات الجسم وهو الاستعداد كما ذكره المص والاستعداد والخاص لما تأخر الهيولى والهيولى متأخر عن [الصورة]
المنوعة فكيف يخصصها ما هو متأخر عنها بمرتبتين نعم يتصور ذلك في العنصريات فان الصور يتبدل فيها
فيجد بشاعد دثارنا بسبقه خصوص الاستعداد كما ترى في انقلاب الهواء الماء بسبب استعداده [الخاص]

وما ثم علقه ثم مضغه ثم حيوانا ولا يتصور ذلك في الافلاك القديمة الصور فان الاستعدادات التي
لا يتصور بدون حدوث المستعد له فافهم وبهذا يندفع ما ذكره بعض الافاضل في دفع الاشكال
المذكور من ان الصورة على نحوين سارية عنه حالة وحالة غير سارية وكل كرة اثيرية قابلة للحركة
لها نفس مجردة هي صورتها وبها تحصلت منها فلا يكون لها صورة اخرى حالة فيها فلم يلزم تصور
الجسم بدون الصورة المحصلة وجه الاندفاع ظاهر فان حصة الفلك اذا لم يكن لها صورة حالة فيها يكون بالنظر الى
ذاتها حصة محضة متحصلة بدون النوع ولا يعقل وجود الجنس في الخارج بدون النوع ولان
الجود بنسبة الى جميع الاجسام على السواء كما يقر في موضعه فلم يكن مخصصا بجسم دون جسم ولا يخفى
على الماهر في الفن ان الكلام ههنا مبني على طورهم وعلى هذا يندفع الرجحان المذكوران اما الاول
فان الجنس مسلما ان تحصله لا يكون الا بالفعل ولكن الفصل قد يكون عندهم مفارقا عن الجنس في
مرتبة من المراتب اعني في مرتبة تشخصه لا شخصه كما في الحيوان والناطق فانهما في تلك المرتبة يكون الاول
مادة مبهمة للانسان والثاني صورة ونفسا مجردة وقد يكون مقارنا للجنس وذلك بالحلول على
التحقيق كما ذكرنا في الحواشي والصورة النوعية للفلك من القسم الاول فلا يكون متحصلا بدون النفس
ولا يلزم ان يكون النفس مقارنا به وحالا فيه كما ذكرنا في الانسان فان الحيوان في تلك المرتبة يكون
مبهما وهو في ملاحظة ذاته وان لم يفتقر الى النفس لكن لا يتم وجوده في الخارج بدونه كذلك حصة الفلك في
وجوده الخارجي يفتقر الى النفس وان لم يكن حالا فيه ولا يلاحظ في مرتبة وجوده الى ذلك النفس وبهذا
الطريق هو الكلام محدد متاعكه كما اشرنا اليه في السابق وذكرته مفصلا في بعض الحواشي من ان
الفصل لا بد من الحمل على الجنس ولا يتم الحمل بدون الاتحاد في الوجود او الحلول وفي هذه
الصورة لا يكون كل واحد منهما حالا في الآخر كان الكلام على طورهم فيتم بلا شبهة واما الثاني فلان المجرد
على نحوين نفس متعلق بالمادة ولا يستكمل بها وبعضهم قد بينوا انها بتوسطها الى الاجسام ونفس
متعلق بها مدبر لها يستكمل عنها ولا يكون انها بتوسطها اليها والصورة ههنا كذلك فلا يثبت في

فالانسب في الخلاص عن الاشكال المذكور على طورهم هو ما ذكره ذلك الفاضل وان ما ارتضاه المص كما
سياتي تحقيقه وبنى على طورهم كما سياتي قوله يبطل اصل الدليل اه فان الاشكال كلها يجوز
ان يكون مستندة الى الفاعل المفارق بدون ان يكون مخصصا في ذات الجسم بل هو المخصص لها
فلم يثبت استنادها الى نسبته المفارق ومن الفاعل الواحد لا يفعل في المادة الواحدة الا فعلا واحدا او كان
هذا مقدمة الدليل واذا ابطلت المقدمة يبطل اصل الدليل قوله اجزاء فرضية اه هذا الكلام من العجب
فانه ناطق بان الجسم الفلكي الكلي اعني الممثل جسم واحد متصل لا ينفصل فيه بالفعل واجزاءه متصلات
بعضها ببعض لا ينفرق وهو يبطل بشهادة المقدمات الرصدية بان المتحركات ساكنة في الخارج متحركة له
المتحركة
جهته والتدوير الى خلاف ذلك الجهة في نصف قطعه اما في فلك القمر ففي قطعة العليا واما في
ففي القطعة السفلى ومعلوم بالضرورة ان الجسمين اذا فرض احدهما ساكنا والاخر متحركا او كلاهما
متحركين لكن كل واحد منهما الى خلاف جهة الاخر لابد ان يكونا منفصلين موجودين في الخارج لا في الفرض
فقط نعم ان الاختلاف بالسرعة والبطوء يتصور في الاجزاء المتصلة الفرضية بسبب قربها الى القطب
وبعدها عنه ولكن لا ينعكس ذلك على هذا كما هو ظ لمن له ادنى تامل ثم انه قد وقع في كلام القوم
شرح الاشارات والمحاكمات وحاشية وغيرها تطويلات في بيان دفع الاشكال ان شئت فارجع
اليه وفيما لوحنا كفاية للمسبب الطالب للحق قوله الحيز لبعضها في جوف اه وهذا الاقتضاء لا ينسب
الى الطبيعة لتشابه افعالها في المادة الواحدة عندهم وهذه الامور مختلفة اما التجويفات فلان
ذلك يستلزم سطحين كريين وهما متخالفان بالاستدارة والاختلاف فيهما يستلزم التباين
فان قلت ان الاختلاف النوعي بين السطحين لا ينافي اقتضاء الطبيعة البسيطة الواحدة لهما الا نرى
ان طبيعة الماء تقتضي الكروية والبرودة مع الاختلاف والتباين النوعي بينهما قلت ان المراد
بالاختلاف والتباين عدم التشابه كما في الاختلاف بالضيق والسعة في الاشكال التي لها زاوية
كالمثلث والمربع ولا شك ان السطح المحدب والمقعر غير متشابهين لاختلافهما بالضيق والسعة فان

فان الاول اوسع وانا في اضيق سيما في فلك المريخ كما يشهد به الارصاد فلا يكون الاختلاف
بالتجاويف مستندا الى الطبيعة الواحدة وكذلك الاختلاف بالغلظ والرقة مستندا اليها لما
هو الماخوذ في الدليل فهذه الامور سلمنا كونها لغاية المبدع فهي اما ان يكون باقتضاء الطبايع اولا
على الاول يلزم المحذور المذكور في الدليل وعلى الثاني فقد ثبت منافرتها للطبايع فيكون العناية
المذكورة قاسرة وانه مستحيل عندهم في الفلكيات ثم اعلم ان هذا الاصل الذي ذكره اللهم من اقتضاء
العناية الالهية للاختلاف في عالم الكون والفساد والطبيعة الخاصة من دون المخصصات والمقتضيات
في ذوات الموصوف بها قد سلم له اصول كثيرة من اثبات الطبايع النوعية في الاجسام والاحياز
الطبيعية والاشكال والحركات كلها للاجسام وقد كان يختلج في صدري انهم مع حكمهم
بلزوم المخصصات في الذوات للاوصاف يستندون الافاعيل المختلفة الى الجسم البسيط المتشابه
الاجزاء كتعيين الاقطاب والمجاور والمناطق في الافلاك البسيطة الى العناية الالهية فقط ووجدتهم
الصميمية ايضا استناد التجويفات والثغرات واختلاف الثخان فيها اليها ورايت في معلقات
اخرى ايضا استناد الاختلاف الى تلك العناية بدون المخصصات في ذات ما يوجد فيه الاختلاف
ولا بد لهم من ذلك الاستناد فانهم يقولون بان مقتضى الطبايع البسيطة في الاجسام هو الشكل
الكري في الاشكال ثم يقولون بانه لا قسر في الافلاك وهذا يقتضي بان يكون كل الفلك كالمحدد
مثلا وجزئه كرة لوجود الطبيعة الفلكية فيهما وكذلك عدم القواسر وهذا كما ترى لو ادى ابطال البعد
المجرد من ان الشكل الخاص لو كان مقتضى ذاته او لازمه يلزم مساواة الكل والجزء فيه فيلزم
المساواة في المقدار فلا يكون الكل كلا ولا الجزء جزءا وان كان للعارض يلزم المادة والاجزاء
الحاصلة للافلاك الكائن من جميع ما ذكره فيها ومشاركة الكل في الطبيعة والمادة فيكون مقتضى
الكل مقتضاه فلا مخلص عن هذا الاشكال ايضا الا بالرجوع الى العناية الالهية بدون القول
بالاستناد الى الطبيعة اللهم الا ان يقال ان خصوصيات هويات الاجزاء مانعة فيها من الشكل الطبيعي

الطبيعي وهو الكروية فيها فتأمل قوله او ان كلاه هذا الوجه هو المناسب لقولهم بان الفلك بسيط
لا تركيب فيه من اجسام مختلفة الطبائع فهو الاحق بالتقديم والاول وان كان له صحة لكنه بعيد كما
لا يخفى على احد ماله اي على كيفية ما يحدث الحركة وتعينها وتغيرها بالنسبة الى فوقها وما تحتها وليست عبارة
عن نفس الاضافة كما وهم فانه يقبل الشدة والضعف وبها لا يوصفان الا الكيفيات دون الاضافة
الخط على مذهبهم ان الحركة مقولة الانفعال عندهم والسرعة المطلقة والبطوء كذلك هما نوعان لها
تنوعها اضافيا لا حقيقيا لوجودهما في انواع الحركات الحقيقية او يجعلها كل واحد منهما جنسا
الخط ثم كل مرتبة من مراتبهما عارضة لانواع الحركات الاضافية منوع تنويعا حقيقيا لتلك الانواع
او الاضافة وهذا كالشدة والضعف بالقياس الى الكيف فان كل واحد منهما يجعله صنفا وكل مرتبة
من مراتبهما يجعل الانواع الاضافية منه نوعا حقيقيا الا ترى ان السواد مثلا يجعله كل مرتبة مرتبة
من الشدة او الضعف نوعا حقيقيا معينا ويندرج تحته افراد متعددة متفقة في الماهية ويقع ذلك
النوع في الجواب عن سوال كل واحد من الافراد من حيث الخصوصية او مع حيثية الاشتراك مع الافراد
الاخر بما هو وهذه الماهية النوعية وكذلك كل مرتبة من السواد مثلا او غيره من الكيفيات له لوازم تختص بها
وتختص بها وهذا انما يعرف الماهية النوعية عندهم وبالجملة كلما يقولون في بيان التباين النوعي
الحقيقي في مراتب انواع الحركات او اصنافها كالحركة في مقولة الاين او الكيف وغيرها في مسلم ثبت
شدة الحركات وضعفها في السرعة والبطوء بل السرعة والبطوء ومراتبهما عين شدة الحركة وضعفها
فكما ان منشا مراتب الشدة في السواد الشديد هي المبادي للفصول الذاتية لانواعه كذلك منشا السرعة
يكون مبادي الفصول ذاتية لانواع الحركات الحقيقية وكما لا يكون مبادي الفصول في السواد من مقولة
الكيف بل من مقولة اصلا لما تقرر في موضعه ان الفصل لا يكون داخلا تحت مقولة من المقولات
كذلك مبادي الفصول في الحركات السرعة والبطوء لا يكون من مقولة الكيف وغيرها فان قلت
مبادي الفصول لا يكون مقولة بالقياس بالنظر الى الاعتبار فانها تثبت بالنظر الى ذاتها والسرعة

والبطوء لكن هنا حيث تصادف [illegible] لا يكون كذلك قلت سر والنقص بالشدة والضعف في السواد مثلا
والحل ان نعني معنيهما ليست لحصول بل مباديهما وهي ليست معقولة بالنسبة الى الغير قوله
وبعد الفطرة السليمة اه اقول حكم الفطرة المذكور في الحركات كلها سواء كانت طبيعية او ارادية
او قسرية نعم يحكم العقل السليم بان الحركة القسرية لابد لها من كيفية حاصلة من المحرك واما الطبيعية
فيحكم العقل بانه يجوز ان يقع القطع عند خروج الطبع عن مطلوبه الطبيعي بنفس طبيعته بشرط رفع
القاسر ولا يحتاج الى كيفية مسلمة زائدة عليها بل الطبيعة تفعل فعل الميل فان قلت انها ثابتة
فكيف يقتضي عدم الثبوت كما برهن عليه في موضعه قلت ان الميل ايضا كذلك والحل ما ذكرنا
من تبدل الاحوال وبهذا الحال ما ذكرنا من استنادها الى الارادة وان لم يذهب الحكماء اليها تشبيه
الحال في الارادية فقد نطقوا انها تفعل القسرية في حدوث الميل في البدن والظاهر انها تفعل الطبيعية
ايضا لا تحدث فيها الميل في البدن بل الشوق والارادة تحركانه الى ما شاء وهذا الذي ذكرنا وان كان
مخالفا لمذهبهم لكن لا يخالف الفطرة السليمة قوله كما يحس من الحجر اه اقول الاحساس ان يكون
من نفس الطبيعة الارضية الثقيلة في الحجر ومن نفسها الخفيفة في الهواء في المثالين المذكورين دون
اعني من نفس الخفيفة او الثقيلة ان الخفة والثقل عينها بل هما يعبر ان عنها والدفع للمقاوم
والقطع للمسافة ينسب اليها ولا يحتاج الى حدوث كيفية مسلمة تفعل الطبيعة بفعلها وتتميز
عنها والحاصل ان الثقل والخفة يجوز ان يكونا معنيين اضافيين ومنشأهما في الخارج الطبائع
البسيطة العنصرية وهي بسيلها تفعل التوسط عند العود الى المطلوب الطبيعي ولا يحتاج الى التوسط
والكيفية المسلمة الزائدة في الخارج على الطبيعة كما اوجبوا وبسبب ميلانها على المسافة يحدث القطع
فالطبيعة من حيث عروض الحال المسماة بها يحدث القطعة ولا يحتاج في شيء من الحالين
اي الميلان والسكون الى كيفية مسلمة ولا الى التوسط في الاول لما نعم ان لا يحتاج الى حالة اخرى
وهي الميل في القسرية لا [illegible] عند قوله وكذا في الكلية اه ويظهر ذلك عند بنا الاشجار في الجدران

الجدران فانه يرفعها من البين وما ذلك الا الكيفية الميلية ويتوجه عليه ان طبيعة الاشجار بعد
مداخلة الغذاء فيها يقتضي تبدل اتكمه ورفع البين من دون حدوث كيفية ميلية فيها قوله
يختلف عليه تاثيراه فان قلت هذا الكلام انما في الجسم الذي اختلف عليه تاثير القواسر واما الذي
لا يختلف فلا يتم كالقطن المنفوش غاية الشيء فان القاسر والضعيف او احركة الى جهة الفوق لا يختلف
الحركة منه الى ذلك الجهة والظاهر مع قطع النظر عن المثال المضروب يجوز العقل ان يكون جسم لا يختلف
عليه تاثير القواسر فلا يتم الوجه عليه وان ابطل وجوه ذلك الجسم بالوجه الاول فهذا الوجه راجع اليه
قلت ان القاسر المفروض هو الذي يكون مقتضاه على خلاف الطبع والضرورة شاهدة بان مخالفة
الطبع يختلف فيه القاسر الضعيف والشديد والحكم في المثال المضروب اي الكائن المنفوش في حيز المنع
بل القاسر القوي فيه قد يطاوعه القطن المذكور في الحركة القسرية والضعيف لا يطاوعه سلمنا انت تعلم
ما في الجواب من الحزازة فان المثال المضروب وان سلمنا انه لا يقبل الاستثناء ولكن الكلام في الجسم الذي
ليس فيه مبدء ميل طباعي فان اريد بالقاسر ما يكون فعله على خلاف مقتضى الطبائع فلا نسلم ورود
القاسر بهذا المعنى على ذلك الجسم وان اريد بالقاسر ما لا يكون فعله موافق الطبع وذلك صادق
بان لا يكون للطبع امالة الى امر غير حاصل كما في الافلاك فلا يفيد المطلوب كما لا يخفى على المتفطن والحاصل
انه يجوز ان يكون جسم ولا يكون مبدء ميل معاوق فيه ويحركه محرك تام شرائط التحريك بعد معاوقة
الملاء المعين في زمان معين مقدارا معينا من المسافة او ما اخذ وجهة مستقيما كان او مستديرا
ولا يتفاوت حاله في السرعة والبطؤ في ذلك الزمان والمسافة بالمحرك الشديد والضعيف بعد تمام
شرائط التحريك وذلك لان التحريك بهذا الجسم انما يتم لو كان محركه بحيث يقدر على خرق الملاء المقاوم
بواسطة الجسم وهذا لا يقدر عليه الضعيف ويقدر عليه القوي اولا ثم قوته على مرتبة معينة ثم هذا القوي
وما هو اقوى منه قد يتساويان في تحريك ذلك الجسم بالنظر الى المسافة والزمان وان ابطل هذا بالنظر
الى الوجه الاول فالثاني راجع اليه فلم يصر وجهان فافهم اقول وفيه انه ان حاصله اعتراض

اختلاف تأثير القاسر الضعيف وتلفته عليه القوي والشديد ولكن ليس ذلك لوجود الطبيعة المحركة
الى السطح المعاوقة للقاسر بل لوجود مبدأ يطلب الحفظ للمكان او الوضع فالضعيف لا يخرجه عن
ذلك المكان او الوضع والقوي يخرجه وليس ذلك لمعاوقة الطبيعة الحالة في الجسم بل لمنع يستلزم
الحفظ كاليبوسة في الارض فانها ليست طبيعة بالمعنى المذكور ولكنها مما يقتضي حفظ الشكل وبهذا الاعتبار
يختلف تأثير القواسر لا باعتبار الطبيعة التي ذكرناها الوجود امر يقتضي الحفظ او لا يقتضي الحركة اصلا
وحاصل ما قلت سابقا انه لا يختلف فيه تأثير القاسر ولا يوجد فيه مبدأ مقتضي للحفظ بل القاسر
اذا كان قوة معينة مع وجود شرائط التحريك يكون هذا القاسر وما يساويه منه غير مختلف التأثير
لتعين حركة بسببه ذلك ما قويا كان او ضعيفا وبسبب المسافة المعينة والزمان كذلك مع وجود
الملاء المعاوق على مرتبة معينة قوله فاذا فقد ذلك الخير القاسر اه اقول حاصله انه ثبت
بالدليل ان كل جسم فله حيز طبيعي ولا شك ان العناصر بسائطها او مركباتها مما يكن عليها تقارنه
من اجزائه تقدم وليل الاستحالة بخلاف الافلاك فانها مما لا يمكن فيه ودليله مذكور في موضعه فاذا
فرضنا ذلك الخير القاسر ثم عدم القاسر فالضرورة شاهدة بان في الجسم المذكور قوة مميلة واذا ثبت
ميلانه الى حيزه الطبيعي فيكون تأثير القواسر عليه مختلفا بالضرورة ومع هذا انه يجوز ان يلحقه عند حصول
حيز طبيعي او قسري حالة حافظ لذلك فاختلاف القواسر انما يكون من جهته كاليبوسة في الشكل
للارض فان الشكل الطبيعي او القسري الحاصل له يختلف الخارج المزيل لشكله في القوة والضعف
فالاقطار المتكاثرة مزيلة بسرعته ازالة تامة والاقطار القليلة كذلك يتصور يكون ازالة ما حصة ولهذا
قال المص بلفظ اللهم لدلالته على الضعف قوله ولا مطلوبا بالطبع لعدم الشعور اه وفيه نوع
مناقشة فان بعض خصوصيات الاوضاع يجوز ان يكون له مناسبة لبعض الطبائع غير هذه
الجهة يكون مطلوبا بالطبع ولم يدل الدليل القوي على البطالة قوله فلنفتش بشاعرة اه فان
الشعور لعله يرجح بعضا على بعض وانت تعلم ان هذا الامر حق ولكن لا يستلزم لان لا يكون الطبيعة

للطبيعة عديمة الشعور رجحان لبعض الاوضاع بل توجه نقلها ايضا الى الحالة كما حققه في مقامه فلعله
لا يتم الا برجحانها لبعض الاوضاع فمن هذه الجهة يكون مطلوبا لها ولكن ذلك تقدير يرجع الى
مدبر الكل وهو الله سبحانه وتعالى كو هو الذي وجه الطبائع الى مطلوباتها بما في اسمائها المراد قوله
من جهة خصوصه اه فيه انه لا استحالة فيه الا بالدليل القوي الا ان يبنى الكلام على تقرر ابهم
قوله من سبب خارج اه اي خارج غير متعلق بالمتحرك فالنفس للمواصلة وان كانت خارجة
عن المتحرك بالذات اعني البدن لكنها متعلقة به ولذا اسماه بالمواصلة وتعليم البيان بان النفس [illegible]
المتحرك للبدن بمنزلة القاسر للجسم فتتفاوت تاثيره في البدن فالنفس القوي تحركه حركة
سريعة والضعيف خلافه والبدن الثقيل لا يحركه النفس الضعيف الا حركة بطيئة والقوي تحركه
حركة سريعة وذلك يظهر في الانسانات المتعددة مثلا وفي انسان واحد عند سمن البدن
وهزاله وعند قوة النفس بالاتصال بالمبدء وانفصاله قوله او النفس تجري مجراه اه وذلك لما
عرفت من ان المتحرك بالذات هو البدن والمحرك لك هو النفس خارجة عن البدن الا انها
لمتصفة بها اتصافا شديدا فهذه الحركة من جهة انها صدرت من خارج مشابهة القسرية من حيث صدوره
من الخارج فهذا تصحيح كلام المص هو ما يجري مجراه لمشابهة النفس بالقاسر في الخروج عن المتحرك
بالذات ومن جهة اتصافها بالمتحرك متمايز عن القاسر او قد اعتبر فيه كونه غير متصل بالمتحرك
كما سبق تحقيقه قوله يجوز ان يفارقه اه وفيه انه يجوز ان يكون بعض الاحياز الطبيعية لازما
لبعض الاجسام الطبيعية يمتنع الخروج عنه فلا يثبت فيه الميل المستقيم ودفعه انه من البديهيات انه لو فرض
انتقاله عنه يكون لا محالة طالبا لحيزه ولا يصح هذا الحكم الا بوجود مبدء الميل المستقيم وبه يثبت
المص قوله يجوز ان يكون الجزء الطبيعي لازما للطبيعة وذلك الجسم فاذا فارقه لطلب الطبيعة فيبطل
الميل الطبيعي فلا يثبت المطلوب اللهم الا ان يقال ان الكلام في الاجسام العنصرية والضرورة شاهدة
على ان مفارقة الاحياز لا يمتنع عليها كما يشهد عليه الفحص والتجربة قوله اذ من المستحيل اه وجه

الاستحالة فظ فانه يرجع الى اجتماع النقيضين فان مرجع النوق عدم الطلب دون الحيز الطبيعي ما يطلبه
ذاته الطبيعة البسيطة واحدة ويلزم اتصافها بالطلب وعدمها فيلزم اجتماع النقيضين قوله من حيث
التركيب اه فان كان المركب ممتزجا يفيض عليه الصورة النوعية التركيبية كما في الذهب والفضة فيقتضي
يقتضي الحيز اليه بناء على الكلية المذكورة من ان كل جسم فله حيز طبيعي فلا يقتضي ما تطلب البسائط العنصرية
والا يلزم اجتماع النقيضين كما ذكرنا وان لم يكن مركبا ممتزجا ولم تفض عليه الطبيعة الثانية فلا شك
انه من حيث التركيب يقتضي الثقل او الخفة المعينة فلو يقتضي التركيب عوقه يلزم ما يلزم من اجتماع
النقيضين ولا يجوز ان يقتضي التركيب او الصورة الحاصلة بعد امتزاج الحيز لبسائطه او طبايعها لعوقه
عنه لان المنع انما يكون فيها من جهة الخفة او الثقل وقد تعادلتا فيهما ثم اعتبر الزيادة من واحد منهما في
المركب فلم يبق للبسائط او طبايعها مدخل في العوق عن الحيز المعين للمركب باعتبار الخفة او الثقل
الزايد بعد اعتبار التعادل منهما كما لا يخفى على المتفطن قوله وذلك المنع اه اي ما يقتضيه بالذات
ان لم يكن هناك عايق خارج ووجه عدم ثبوته لكل جسم انه يجوز ان يكون في بعض الاجسام
حالة اخرى قائمة به مقتضية لطبيعته مانعة عن العود الى الحيز الطبيعي فهو اذا خلي عن القواسر بالمعنى
الخارج عنه لا يلزم ان يكون مايلا الى الحيز فان الحالة المذكورة يكون عايقة لها فالمراد بالحيز
الطبيعي هو المعنى الحاصل بما يقتضيه الطبيعة المخلاة اذا لم يكن هناك عايق اصلا وبهذا المعنى
يثبت الحيز لكل جسم وان فرضت الحالة المانعة المذكورة فيه قوله الا ما اشرب اه اي في
ذيل قوله اللهم الا ان يدعي الضرورة الخ كما مر قوله لعدم الاختلاف في طبايع اه اقول
وان سلمنا عدم الاختلاف في الطبيعة لكن لا بد لنا من الاختلاف في الهويات والكائنات
مع جواز ان يكون لبعض الهويات اقتضاء المقارنة مع بعض آخر فلا يصح تبدل الاوضاع
عليها فلم يتم المط وهذا كما قالوا في ربط الحادث بالقديم بواسطة الحركات الفلكية من
ان بعض قطعاتها مناسبة الاقتضاء مع بعض الحوادث عن هذه الجهة لمقارنته مقارنة الاقتضاء

الاقتضاء ولاانيا وقد يكون الاول علة معينة متممة للثاني مقتضية له فتامل قوله ولا انتقض بالارض
اه حاصله النقض على الدليل بالتخلف في الارض ولكنه مع الاعتراض عن المقدمة المذكورة
فيه وهو قوله واذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيز فلا يكون ميلا مستقيما واجاب الدافع
بان الارض عليه الانتقال من حيز غيرها ففيه مبدء ميل مستقيم بخلاف الافلاك قوله
كافيا في اتمامه البرهان اي بيان الكفاية ان امكان تبدل الاوضاع في الجسم بمفارقته اجزاءه
لاجزاء الحاوي او المحوي ومقارنته باجزاء آخر انما يكون بالميل المستدير فاما غيرها فعدمه مبدء
ميل مستدير او غير قاسر فهو مستلزم الميل الطبيعي كما هو الحق يقال قوله فلا نقلنك التشكيك
اه والحق عندي ان التشكيك باق على حاله فان امكان المعه بالذات لا يستلزم وقوع العلة
بل لا يستلزم امكانها بالذات ايضا فان امكان عدم العقل الاول بالذات لا يستلزم امكان
عدم الواجب اي الذي هو علة لعدم العقل كك وقد سبق المحقق الطوسي في بيان استلزام
امكان تبدل الاوضاع لوجود الميل المستدير بالفعل والحق مع الامام الرازي رح حيث
منع ذلك كما لا يخفى على المتفطن قوله يجوز ان يشابه اه حاصله انا اذا فرضنا عدم الواسطة
في الوجود نعلم قطعا بتبدل الاوضاع على ذات الجسم ايضا بالضرورة ولما مر في بيان الدليل
ولا يمكن ذلك الا بحدوث مبدء الميل المستدير الطباعي كما سبق ذكره قوله وبذلك اندفع
التشكيك اه وحاصل الدفع على طبق ما قلنا آنفا ان تبدل الاوضاع بالنظر الى ذات
ذلك الجسم مع قطع النظر عن تبدل الغير ايضا ممكن بالضرورة ولما مر في الدليل ولا يمكن ذلك
الا بالحركة المستديرة الدائمة المستلزمة الميل الطبيع كما ذكر في الدليل ومع يكون حاصل العلاوة اخذ
الوضع بالنظر الى امور ساكنة في الواقع كما في الاول بالنظر الى امور ساكنة بالفرض لا الكلام
في هذا المقام للبسيط توكيلا الى ذهن الناظر فان الكلام مع كونه غير دال على المط عنده من له فهم
مستقيم فعليك بتلطيف القريحة قوله يجوز ان يكون نفسا اه وقد يجاب بالحوالة الى العناية

الالهية بالذات • وقد مر ما فيه فيذكره ثم دفعا فكره المصنف من الترجيح الى ارادة النفس يلزم الترجيح
بلا مرجح فان ترجيحها بالعطب بسبب البدنه النقطة دون غيرها مع اعده اولويته يستلزم المحال المذكور
كما لا يخفى على المتفطن فان قلت يجوز ان يكون الاولوية فيه من جانب الارادة او يكون من جانب
خصوصيات الاجزاء فالجزء الذي وقعت القطعية فيه كانت له خصوصية يقتضي الترجيح لئلا يلزم
الترجيح بلا مرجح قلت في الجواب عن الاول ان في ترجيح الارادة لاحد الاجزاء بالقطعية بدون اعتبار
المرجح والخصوص في تلك الاجزاء لزم الترجيح بلا مرجح في نفس الترجيح بلا شبهة واذا كان الترجيح بالاجزاء
يرجع الى خصوصيات الاجزاء فيرجع الشق الاول الى الثاني وهو التفريط فانه مع خلاف مرضياتهم
والا لم يحتاجوا الى النفس في جهات اخرى وهم قد قالوا بان المرجح هو العناية الالهية او ارادة النفس او
غير ذلك بطل اصل دليلهم فائدة ولو جاز كون خصوصيات الاجزاء مرجحا للارادة من احدى البعض او
للقطعية يجوز ان يكون الخصوصيات مرجحة او يلزمه لا ان بعض الاجزاء للحاوي او المحوي فلم يصح
الانفصال فلم يثبت عين الميل المستدير فتامل بتامل دقيق وتفكر بفكر عميق لا لعلمه بخصوصه
وان كنا ادعينا اما النقض بالثبوت فلا لبطال الترجيح بلا مرجح فلولا ارادة مرجحة وليس في الاجزاء ترجيح
على زعمهم كما ذكرنا يلزم البطلان المذكور واما عدم العلم بخصوصه فان ترجيحات الارادة في الاكثر
في النفوس الحيوانية لا نعلمها فما الحال في النفوس القدسية وهي الفلكية عندهم فقيل بالفيضان
على الاجسام السفلية كما قالوا في العناية الالهية لعلمه سبحانه وتعالى بالنظام الاكمل الاولى فهو المرجح
للارادة في ايجاد العالم وقيل ما شبه بالباري تعالى غير محدد في الحصول بالفعل ويجوز ان لا يحصل
الشبه المذكور الا بالحركة الحاصلة على القطعتين الحاصلتين في عالم الواقع والنقطة الخاصة فتامل
فصل لا يجوز ان يجتمع في جسم [illegible] ان [illegible] لان المستقيم لمقتضاه وحاصله ان الميل المستقيم
يقتضي ايصال الجسم الى الحيز الطبيعي باقرب الطرق وبلا صارف والميل المستدير وان كان مقتضيا
وعلى سبيل الاستقامة لكن لا يقتضي باقرب الطرق والقه يكون مع صارف عنه فهما متنافيان الحسنين

الجهتين متنافيان هذا اذا اريد بالاستدارة التدحرج وان اريد بها الاختصاص بالمكان مع تبدل الاوضاع
كما هو المشهور عندهم فالبيان بهذا اذا اريد بالاستدارة التدحرج وان اريد بها الاختصاص بالمكان
مع تبدل الاوضاع كما هو المشهور عندهم ظ فان الطبيعي يقتضي الخلاف مطلقا فانه يلزم
مكانه اذا فرضنا خارجا عن المط بالحركة المستقيمة والعود اليه بها اوح يكون الثاني ظاهرا فلا يكون
كل واحد منهما مقتضي لطبيعة واحدة بسيطة والا يلزم اجتماع النقيضين كما ذكرنا سابقا فانه يؤول
الى ان اقرب الطرق من غير الصرف مقتضي لامر واحد فلا يكون مقتضي له قوله لشرطين متنافيين اه
فان قلت فح يرجع الاقتضاء الى الشرطين ويكون الطبيعة خالية عنه فلم يكن فيما نحن فيه من ثبوت
الاقتضاء الطبيعي قلت لا يلزم من مداخلة الشرطين في الاقتضاء التام وكونهما متممان له ان لا يكون
للطبيعة مطلق الاقتضاء وهو اقتضاء ذاتها لشرطيان يكون الطبيعة دخيلة فيه ولكن تمامه موقوف
على شرط وذلك بشهادة الوجدان فعدمه الاقتضاء لها المناسبة ظاهرة عند الوجدان كما ترى
في الحركة والسكون بالنظر الى الحيز الطبيعي فانها دخيلة فيهما فح يكون حاصل الاعتراض ان الميلين
المذكورين مع تنافيهما مقتضيان بالاقتضاء الغير التام للطبيعة والتام مع الشرائط كما في الحركة و
الطبيعيين قوله قلت ان الاخرين اه حاصله انه فرق بين الميل المستقيم والمستدير والحركة الطبيعية
والسكون كك فان الاخيرين متوجهان الى غاية واحدة فكانهما لا تباين بينهما من هذه الجهة فان
مطلوبهما واحد وانما التباين بينهما بالزمن فلا استحالة في اقتضاء الطبيعة لهما من جهة شرطين
متنافيين كالخروج من الحيز الطبيعي والوصول والما الاولان فانهما لا يتوجهان الى غاية واحدة
اما في الاستدارة التي لا تعقل قيد فيها المكان فظ انه لا يوصل اليها في صورة خروج الجسم عن
الغاية الا غير المستقيم يوصل اليها وكذا الميل التدحرجي فانه لا يوصل اليه على اقرب الطرق
ملاحظات والميل المستقيم يوصل اليه بغير تلك الجهة وبالجملة لم يكن الميلان متوجهين الى غاية واحدة
من جهة واحدة فلم يكن الغاية واحدة لطريق واحد فلم يصح كونهما لذات الجسم البسيط ولشرطين متنافيين

المتباعدة والمنافاة بينهما قوله مع تمانعهما اه اي الميلين فان المستقيم طالب افضائه الى غاية على
اقرب الطرق من غير صارف والمستدير على خلافه الى غاية اخرى وان كانت غير مناسبة للاولى فالجسم ح
اذا خلي وطبعه لطلب غايتين بميلين متباينين فلم يستند الى طبيعة واحدة بسيطة واما في الصورة
تباين الغايتين فلزوم المنافاة اظهر كما لا يخفى اقول هذا الكلام ايضا لا يخلو عن نوع اقناع اذ للخصم ان
يقول ان الميل المستقيم تقتضيه الطبيعة البسيطة عند الخروج عن الحيز الطبيعي فغايته الوصول الى الحيز
والميل المستدير عند وصول الجسم عند الدخول فيه فكل واحد منهما مقتضى للطبيعة ولكن بشرط مغاير بل
متباين للشرط الآخر وهذا كاقتضاء الطبيعة للحركة عند الخروج والسكون عند الوصول وح يكون الميل
المستقيم من جهة افضائه الى الحيز الطبيعي مقتضى لها والميل المستدير لنفسه مقتضى لها وليس المعنى بالاقتضاء
ههنا الاقتضاء التام ليلزم المحذور من اجتماع المتنافيين اي الحركة المستقيمة والمستديرة بمعنى تبدل
الاوضاع عند تبدل المكان والحق يجوز ان تقتضي الطبيعة الميل المستقيم متوجها الى الحيز الطبيعي
عند الخروج عنه وتقتضي الميل التدحرجي اليه في ذلك الحال فكل واحد منهما متوجهان الى غاية واحدة
ولكن بشرط متباين فالجسم اذا خلي وطبعه يقتضي الوصول الى حيزه الطبيعي ولكن بهذا الشرط يقتضي
هذا الميل وبذلك الشرط ذلك الميل بالاقتضاء الناقص الذي شرحناه من قبل فكلا الميلين
منسوب الى الطبيعة ولكن بتباين شرطين ووجود كل منهما على سبيل الانفراد يقتضي لكل واحد من
الميلين باقتضاء تام مباين للشرط ثم لا يتصور عند الخروج عن الحيز ان الطبيعة المخلاة عن العوائق
يقتضي الميل المستقيم الى حيزه الطبيعي وتقتضي الميل المستدير بالمعنى الاخص اعني ما به تبدل الاوضاع
ولا تبدل المكان فتامل ثم اقول غاية ما يمكن في بيان المطلوب ان يقال ان الاجسام البسيطة منحصرة في
الفلكي والعنصري واما الافلاك فقد ثبت فيه مبدأ الميل المستدير ولا يتصور فيه مبدأ الميل المستقيم والا
يلزم الخرق فيها او ثبوت المكان فيما وراء المحدد وكما لا يخفى على من له ادنى تامل وكلاهما باطلان بالبرهان
فلم يجتمع الميل المستقيم والمستدير فيها واما البسائط العناصر فقد ثبت فيها الميل المستقيم بشهادة الحس

الحس والتجربة في الارض والماء والهواء والنار ويسندونه الى الطبيعة بشهادة الوجدان بان النار
والهواء اذا خلي وطبعه يقتضي الميل الى العلو والارض والماء الى السفل ومعلوم بالضرورة انها
لا يقتضي الميل المستدير والا دارت في مكانها الطبيعي وفيه ما فيه فان الضرورة الاخيرة لعلها يكون من
الاوهام سيما في كرة النار والهواء فيجوز ان يتحركا بالذات القسر في مكانها الطبيعي على الاستدارة
كما قالوا بتجويز تحركها على الاستدارة تابعة للافلاك قوله لعدم امتناع تخالف القوى اه وذلك
ان يكون بالنظر الى طبائع البسائط لو حد فيه الميل المستقيم وبالنظر الى طبيعة المركب اي صورته
النوعية الفائضة بسايط كالصورة الذهبية والفضية وغير ذلك لا يكون فيها الميل المستدير ودفعه المص
ما حاصله ان طلب الحيز في المركب انما يكون باعتبار قوى البسائط من الاحياز انما يتعين فيها
باعتبار تعين مراتب الخفة والثقل وهو انما يتاتى بالنظر الى البسائط كما مر تقريره وليست لها قوة
مستانفة تقتضي لها الحيز واذ البسائط اجسام عنصرية مستدعية للميل المستقيم الى احيازها بطبعتها
المنفية في جهة الفوق والتحت ففي المركبات ايضا طلب لاحيازها ففيها مبدء ميل مستقيم فلا بد
اي لا يكون فيها من هذه الجهة الميل المستدير سيما الاستدارة الخاصة التي كلاهما فيها وهي تبدل
الاوضاع مع عدم تبدل المكان فان بينهما تنافيا والمتنافيان لا يجتمعان من جهة واحدة فان
قلت قد عرفت من تقريرنا لكلام المص اندفاعها اما اندفاع الثاني فظاهر فانا قد بينا ان المركبات
لا تقتضي الاحياز لقوة مستانفة سوى قوى الاجزاء واما اندفاع الاول فلان الاجزاء بعد
الامتزاج في المركبات يحصل لها كيفية خاصة من الثقل والخفة وهي بهذه الحيثية انما تطلب الحيز المعين
بالميل المستقيم فقط فلا يكون لها من هذه الحيثية ميل مستدير لثبوت التنافي بينهما كما ذكرنا
فيلزم اجتماع المتنافيين من جهة واحدة وسياتي ما يزاح عنه في تفصيل اقوال المص الداخلة في
الحق الذي ذكره قوله واذا جاز على البسائط الزوال اه اقول جواز الانتقال من حيز الى حيز
في البسائط لا يستلزم جواز الانتقال من حيز الى حيز في المركبات فان البنية التركيبية المزاجية

او الصورة النوعية لها لجواز ان يكون مقتضيا اقتضاء ثانيا لعدم اتفاق بسائطها الى احيازها

فصحة وقوع الميل المستقيم في البسائط لا يستلزم صحته ووقوعه في المركبات لانه كما يصح على

الجزء يصح على الكل لانا نقول ذلك في المتماثلة المتحدة في الطبيعة لاجزائها دون المركبات

المنفصلة الاجزاء في الوجود المتخالفة في الحقائق قوله ولا يرد عليك انه لو ترتب مستحق [ان]

... وما ذكر في الاستدلال غير تام فانك قد عرفت فيما سبق مرارا ان للمركب يجوز ان

يكون طبيعة مقتضية للحيز مقتضي الحفظ فيه فالمركب بالنظر الى اجزائه يصح فيه الميل المستقيم

وبالنظر الى هيئته التركيبية يمنع ذلك نعم يجوز عليه الميل المستدير بالنظر الى صورته التركيبية ولم يدل

دليل على امتناعه فوجب اتمام البيان الذي قصده المصنف تأمل فيما ثبت في طبايعه الميل

المستدير اه قوله فلابد فيه اه هذا ابتناء على ما مر من قبل هذا الفصل من ان كل جسم لا بد فيه من

مبدء ميل مستقيم او مستدير واذ قد بطل الميل المستقيم كما ذكره فثبت الميل المستدير وذلك ان

تقول مثل ما سيأتي من الفلك المحدد وللجهات اذ قد ثبت بالارصاد تحركه بالحركة المستديرة قاسر ولا

فيكون فيه مبدء ميل مستدير فلا يكون فيه مبدء ميل مستقيم لما تقرر في الفصل الذي هو قبل هذا الفصل

من ان الميل المستدير والمستقيم لا يجتمعان في جسم واحد قوله فلا يكون فيهما الخ اه وذلك لما تقرر

في الفصل السابق عليه بلا فصل ان مبدء الميل المستدير والمستقيم لا يجتمعان وذلك ان نقول فيه الخ

بغير بناء على الارصاد مثل ما ذكر في المحدد من ان الافلاك المحوية للمحدد بواسطة او بلا واسطة لما جاز [الخرق]

عليها تبدل الاوضاع فلابد فيه من مبدء ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال من حيز الى حيز والا يلزم

فيها او انتقال المحدد من مكانه فلا يكون الا مبدء ميل مستقيم مستدير وهو المط وبهذا وضح الدليل

الذي ذكرته من عند نفسي في الفصل السابق على هذا الفصل بلا فصل على ان الجسم البسيط لا يجتمع

فيه الميل المستقيم والا يلزم الخرق فيهما او ثبوت المكان وراء المحدد وهو ودفع الوهم العارض في هذا

الدليل بان هذا الفصل موقوف على الفصل المذكور فلو توقف مطلوب ذلك على هذا يلزم المصادرة.

المصادرة والدور وجه الدفع انه لا يتوقف تمام مطلوب هذا الفصل على ذلك وبالعكس ولا بعض مباحث
من هذا الفصل على ذلك البعض من ذلك الفصل وبالعكس بل يتضح بعضه ببعض لا على طريق الدور كما لا يخفى
على من له ادنى تامل في المقصدين ثم ههنا في اصل الاستدلال مناقشات لا بد من التنبيه عليها الاولى
ان كون احكام الارصاد متعلق بالحس وهو يغلط في الامور الدقيقة لا يجدي ذلك لا سيما في
امور بعيدة عنه كحركة زحل والمريخ وغير ذلك الا ترى ان المقدار المعلوم بلون مخصوص يدرك بمعونة
الحس عشرة اذرع وهو قد يكون زائدا عليه بمقدار جزء واحد من الف اجزاء من الذراع ايضا
بذلك المقدار فح ثبوت الحركات المستديرة الواقعة بالارصاد المتعلقة بالحس لا يمكن فان التفاوت
مدة بل مائة حصة فرضت ههنا يظهر في الاستدارة بل حال هذا الحال بعين هذه النقطة الاوجه والحضيض قالوا
ان الارصاد يحكم بذلك لكن الدقيق من النظر يحكم بان انتهاء المتمم الحاوي الى النقطة وكذا انتهاء المتمم
المحوي اليها غير لازم بل يجوز ان ينتهي الى الخط وغيره كما مر سابقا بالجملة اثبات ان الحركة
حقيقة بالارصاد مشكل وبحسب العرف وان سلم فلا يفيد المط كاثبات الدائرة حقيقة بحركة الفرجار
لم يثبت بها الا الدائرة العرفية والثانية ان امتناع مبدء الميل المستقيم في الافلاك لا يثبت من
امتناع تبدل الاحياز فيها فان العلل اذا لم يكن تامة قد توجد ويمتنع وجود المعلول معها لامر
ان مقارنة زيد مثلا لو فرضت يكون معلوله لحيوانيته فهذا كما ان وجود المعد لا يستلزم صحة كل
الحي علله الا ترى ان ضياء العالم مما يتصور وجوده لطلوع الشمس من المغرب مع انه ممتنع فعلى هذا
يمكن الميل المستقيم بل يخرج من الامكان الى الفعلية مع تبدل الاحياز فان الميل ليست علته
تامة كما لا يخفى على من له ادنى تامل فان قلت كلا بل يتحققان على نحوين الاول كما ذكرتم والثاني
باعتبار الوجود الفرضي للمفروض لهما كما ذكرنا في المثالين المذكورين والميل المستقيم يتحقق عليه
لتبدل الاحياز باعتبار الوجود الواقعي كما يشاهد في الماء والهواء والارض والنار وباعتبار الوجود
الفرضي كما يحصل في الافلاك فيجوز عند العقل وجود ذلك الميل مع امتناع التبدل في الواقع

وصحة القول بان الافلاك تقصر ودفع تبدل الاحياز فيكون مستندا الى وجود الميل المستقيم
والثالث ايضا ما قلت سابقا في العناصر من الحركة المستديرة يجب ان يكون طبيعيا لها الا بشرط
كونها في اماكنها الطبيعية اي احيازها كما ان المستقيمة طبيعية لها بشرط خروجها عنها وليس الالتفات
ههنا الى الطبيعة كالتفات المعلم الاول الى علتها الكاملة بل يعني مداخلة الطبيعة فيه لا يتاتي […] كما لو منها
سابقا الا ترى ان طبيعة الجسم يكون دخيلا في الحركة الطبيعية والسكون لكن بشرطين وما ذكره المص في
الفرق بينهما وما ذكره قد عرف انه لا ينبغي ان يصغي اليه […] ثم ان المستديرة اقد مراه ان اريد بالمستديرة
ما يعم الدايرة الحقيقية والبيضية والعدسية والاسطوانية فلا خفاء في صحة التعليل لكن حصر بالاول فلا يصح
التعليل كما لا يخفى فان البيضية والعدسية وغيرها ايضا يمكن اتصالها الى غير النهاية […] لوجوب
تناهي الابعاد والحق في هذا التعليل اشكال مناسب لما سمعته من الاستاذ العلامة والنحرير الفهامة
كمال الملة والدين قدس سره العزيز في برهان المسامتة كما قرر ان الخط المتناهي كالذراع مثلا يصور علته
الحركة الغير المتناهية في الجانبين اي الماضي والمستقبل بان يكون حركة نصف ذراع من الازل
الى الآن على الاتصال بان يكون ربع ذراع في يوم وثمن في يوم متقدم عليه ونصفه منه في يوم
متقدم على اليوم المتقدم وهكذا الى غير النهاية في الماضي فلا يكون له مبدء لعدم تناهي القسمة في
المقدار المتناهي على سبيل الانتقاص ومثله في نصف الذراع الباقي في ما بعد وبعد بعد والى غير النهاية
يحصل الحركة لا الى نهاية فيكون في هذه الصورة اختلاف الحركة بالسرعة والبطوء ولا تنافي في تشخصه
الاتصال والحق عندي ان الحركة من المبدء انما يتصور بعد المفارقة عنه ولا يتصور الا بالحدوث
فلا يكون غير متناهية في الماضي وايضا قد قررت فيما سبق وخصصت ان الاختلاف بالسرعة
والبطوء كالاختلاف في الشدة والضعف ومدعين في موضعه ان الاختلاف في الاخيرين يستلزم
التباين النوعي فكذا في الاولين ولا يتصور الاتصال في المتباين كما مر فتامل فيه فان للمحاولة محال
وسيعا قوله لانها انما يكون بين حيثين اه اقول هذا يستلزم نفي الحركة في الاستحالة فانها يستلزم

يستلزم كون احاد آنات الحركة متناهية فان ارتسام المتصلة اذا فرض جزء منها متصل باحد فردي مما فيه
الحركة وجعلنا حدين فيها الضعف استحالة بين مبدئين فيكون الافراد المتوسطة متناهية وقد تقرر من كلماته.
ايضا ان الافراد المتوسطة من الاستحالة لا تجد شدة والضعف فيها مرتبة متناهية فلا يتصور الانفصال
بينهما ولا يتحقق الفرد التدريجي المتصل وقد بينا فيما مر برهان قوي من قبل فلا يتصور الحركة ثم قوله
ان مراتب الشدة والضعف الخ لم لا يجوز ان يكون غير متناهية فلا يلزم الانقطاع ولو سلمنا انحصارهما
فيجوز ان يكون مراتبهما فيما بين حدين غير متناهية كما في المقدار المتصل المتناهي كما مر ولكن توجه على
ما قلنا قيام الطفرة فتامل قوله لا يكون الا حادثة الخ قوله ان اريد به الحدوث الذاتي فلا نسلم التمام
وقوله مسبوق بالمادة والمدة وان اريد به الحدوث الزماني كما هو الظاهر فليس بلازم في الحركة الفلكية
كما اشرنا اليه آنفا قوله والمدة لا تقبل الا التشخص الخ ويتوجه عليه ان المدة هي الزمان وهو وان ثبت
اتصاله بالبرهان كما سيأتي في ابطال الجزء الذي لا يتجزى لكن لا يلزم ان يكون من الازل الى الابد امر
متصل وحداني لا مفصل فيه بالفعل فان مقتضى الدليل اتصاله تماما او اشتماله على المتصلات كما في
في الاجسام وساير المقادير القارة كالخط والسطح وقد مر منا سابقا كما سيأتي في مبحث الزمان
انه لو اشتملت على المتصلات بالفعل يكون تلك المتصلات متحددة بحدود هي الآنات ويكون متعددة
حسب تعدد هذه الآنات فلا يلزم قيام عرض واحد شخصي بمحلين وهو باطل فالآن الذي يحتاج اليه هذا المقتضي
غير الآن الذي يتصل الآخر التالي له فالآنان اما ان يكونا متبائنين وهو باطل لبطلان جزء الزمان وجزء
كما لا يخفى على المتفطن او يكونا على سبيل التعاقب فاما ان يكون على التجاور والتتالي او الفصل والثاني
باطل فانا نجري الكلام في الفصل بانه لا بد فيه من زمان برهان سيأتي ذكره والاول يستلزم الاجزاء التي
لا تتجزى قوله واحد شخصا اي متصل باتصال واحد شخصي ولا يجوز ان يقع التعدد الشخصي فيها والا
لم يكن محل الزمان واحدا شخصيا متصلا لامتناع وحدة الحال وتعدد المحل ... الاجرام اعلى متقدم
عليها بالعدد اما بالشرف او الرتبة اما الاول فلانه اعظم من طبايع العناصر بحسب الكمية واما بالعرض فلان

الافلاك الباقية تابعة لما في الحركة في الجملة والافلاك كلها اشرف من العناصر لعدم التبدل فيها بخلاف
العناصر وايضا حركات الافلاك مؤثرة في العناصر كما صرح في مقامه ولا شك ان الاعظمية والحاوية و المتوسطة
وان كانت في الاوصاف مما يلايم الشرف في الوصف في الاكثر واما الثاني فلان المراد بالتقدم الرتبي المعنى الاعم
الشامل للمبدأ المفروض ولما يليه ولو خص بما يليه فلا مساغ له ههنا اذ ليس وراء المحدد جسم ولا يكون
للجسم تقدم زماني على ما فيها من الافلاك ولا يلزم الخلاء في مرتبة ملكه في الخارج ولا الطبيعي والعقلي لا انفصال
الخلاء في مرتبة من مراتب النفس الامرية وان لم يكن انفكاكه في الخارج كما بين في موضعه فالمراد بقوله هو بالطبع
اسبق الاجرام انه بالذات اسبقها فان اطلاق الطبع على الذات ايضا واقع وح يكون الكلام في التقدم
بالشرف هو النوع الاول فكان في الثاني يكون الشرف فيه بالعرض قوله وبحده يتحدد الجهات اه وهذا لان
الاسبقية في الرتبة بالمعنى الذي ذكرنا ههنا يقتضي ذلك لانه بما يتعين الجهات بالسطح المحيط والمركز
بحيث لا يكون وراءه احاطة وهو لا يكون الا في اسبق الاجرام رتبة ولا يخفى على المتفطن الماهر ان
اكثر ما ذكره في هذا الفصل اقناعي بحتة من قبيل الاشبه والاحرى وليس برهاني يقنع اللبيب فتامل
ذلك الفصل ويتكلم في الحركة الوضعية اه قوله ينبغي ان يلزم الخ اه تحقيق المقام ان الاوصاف
على نوعين انضمامي وانتزاعي سلبي او ثبوتي منتزع بالاضافة او بلا اضافة من ذات الموصوف او
بالنظر الى صفة قائمة به والعلاقة بين الشيئين اللذين يتصور على انحاء بالكلية والجزئية سواء كانت
الجزئية حقيقية بالفعل او انتزاعية كما في الاجزاء التحليلية وبالقيام والحلول سواء كان حقيقيا كما
في الاوصاف المنتزعة والمنتزعة او مجازيا كما في الاجسام المقارنة وبالعلية والمعلولية وغير ذلك كما في
المتضايفات كالاب والابن وغيرهما وليس كل وصف بالذات لشيء منسوبا بالعرض الى كل ما له علاقة
مع الموصوف الا ترى ان الحركة والسكون والسواد والبياض القائم بالاب لا ينسب الى الابن وبالعكس
بل لكل صفة خصوصية قاضية تقتضي الانتساب الى ما له علاقة خاصة الى موصوفه بالذات وليس لكل
صفة منها قاعدة معينة لكن الحركة التي كلامنا فيها ههنا لها ضابطة معينة وهي ان اجزاء الموصوف او حقيقة

حقيقة او تحليلية وصفاتها القائمة به انضمامية وانتزاعية وما له علاقة المجاورة يكون عليه القول
بمقابلتهما يكون متحركا بالعرض هذا على سبيل اللزوم واما فيما لا يكون كذا اي لا يقبل المجاورة فقد
يتحقق لامر آخر من قوة نفس الحاكم على تحريك الجو وعدمها كما يشاهد بالشهادة الرصدية في الافلاك
بالنظر الى حركة الافلاك المحددة بانها متحققة وحركة فلك القمر بالنظر الى النار على ما هو المشهور وفي المستقيمة
في المحاورات واما عدم تحققها فهو ظاهر ثم ان الصفة في الواسطة في العروض لا تتعدد بحسب الذات والوجود
ولا يؤول الى احد تسمى الواسطة في الثبوت كما بين في مقامه وهذا المقام غريب لا يتحمل لذكره تركناه
حيث قيام الصفة هنا بالذات ذو الحقيقة بالواسطة وذي الواسطة بالمجاز ولذا قالوا ان اطلاق
المشتق هنا على الواسطة حقيقي وعلى ذي الواسطة مجازي وهو الحق بحسب اللغة الخاص الذي يفهمه الخواص
من اهل العقول فان العقل السليم شاهد بان قيام السواد مثلا بالجسم حقيقة فانه عبارة عن نعته
الاجود والاشارة الحسية من الحال للمحل كما حققنا في مقامه ولا شك عند اللبيب ان هذا المعنى محقق
في السواد بالنظر الى الجسم دون مفهوم الضم فالقيام به حقيقة دون مفهوم الضم فانه يوجد هذا المعنى [illegible]
الضم في القيام به مجازي لعلاقة المجاورة ثم اطلاق المشتق حقيقة لما قام به الصفة حقيقة دون ما يكون مجازا
فالاسود هو الجسم دون الضم وبهذا يظهر الامر في امثاله فتفكر [illegible] كما عليه وضعة الاولين [illegible]
لفظا [illegible] وفي الكم والكيف عارضين اشارة الى انه فرق بينهما فان الاخيرين فيه [illegible] من الفرق
الكم والكيف انما يتصور فيه العروض من غير ملاحظة الامر المنفصل واما الاخير فقد يطلق على نفس المكان
الفم فلا يتصور العروض فيه فانه ينتقل الجسم عنه واليه وقد يطلق على الهيئة الحاصلة بسبب حصوله في
المكان فهو عارض بلا خط انه منفصل وكذا الوضع فانه يعتبر الانتساب الى الامر المنفصل وان كان
عارضا فلم يكن عارضا من جميع الجهات ثم يتصور الاولية ملتبسا الى الامر المنفصل للعقل فقال
الاول معلول اول للواجب تعالى مع انه منفصل [illegible] بل [illegible] عليه من [illegible] الجهة المذكورة
لان المتحرك بالعرض [illegible] التي [illegible] لا [illegible]

الحبة متحركة بالعرض بل بالذات ومثاله الحركة الثانية والاولية لفلك الثامن وحركة الجالس في السفينة
بحركتها مع حركته بالميل المستقيم موافقا لها او مخالفا فالاول عرضية والثانية ذاتية قوله لكنه
لم يفارقه اه وضميره راجع الى ما بالعرض منه توجيهه ان الدرة المتحركة في الحقة او الصندوق
اذا فرضنا حركتها ومفارقتها المكانه الطبيعي الحقيقي لا تخل بالحركة الوضعية الثانية لها نظرا اليها
وجوابه ان الحركة الذاتية لها ومفارقتها للمكان الحقيقي لها غير معتبرة في الحركة الوضعية لها فتدبر قوله
لم يفارقه انه لم يعتبر مفارقته بل اعتبر مفارقة الجسم الذي في الاين والوضع قوله بمكانه الاول
الصندوق اه فيه انه لا يلزم ان يكون المحمول في الصندوق بمكانه الصندوق فان الدرة الواقعة
فيه لا يلزم ان يكون بمكانه الصندوق بل يقع في ناحية منه هو المكان حقيقة الا ان يقال ان المراد بالمحمول
في الصندوق الذي يشغله دون غيره معها الا ان يراد بالمكان الوضعي دون ما هو المحدود ولا يسع غيره
لانا نقول سوق الكلام في الحركات الوضعية كلها فيشمل الدرة الواقعة في الصندوق الذي
يسعها ومن غيرها معها الا ان يراد بالمكان الوضعي فدون قوله متدليا في الصندوق الحق ان المقام
المقام ان الواسطة في العروض لا تتعدد وفيها الصفة التي اعتبرت الواسطة المذكورة واسطة
فيها والا يلزم كونها واسطة في الثبوت كما ذكرنا نعم ان الواسطة في العروض قد يكون واسطة
في الثبوت بصفات اخرى لذي الواسطة فالصفة الاولى لذي الواسطة على سبيل المجاز لكنها
حقيقة والصفة الثانية له على سبيل الحقيقة وقد يكون التلازم بينهما بالذات فلا يكون احدهما
دليلا على الاخر وستوضح ذلك في حركة الجالس في السفينة بحركتها في الاين الحقيقي فالسفينة متحركة في
الاينية الحقيقي على سبيل المجاز الحقيقة وليس حركة الجالس في الاين الحقيقي على ذلك السبيل بل على
سبيل المجاز ثم حصل بواسطة الواسطة في العروض كالسفينة في المثال المذكور للجسم المتمكن فيه بغير
عن الثابتات [illegible] لبعد الحاصل بالحركة الاينية الحقيقية فيكون هو الواسطة المذكورة في الصفة الاخرى
واسطة في الثبوت على نحو هو ان يكون الواسطة وذو الواسطة كلاهما موصوفين بالذات بالصفة [illegible] السفينة

فالسفينة فی الحركة الاينية يكون واسطة فی العروض او فی البعد عن الثابتات يكون فيه واسطة فی

الثبوت علی النحو الذی ذكرناه ح يكون اطلاق الحركة الاينية بالحقيقة علی السفينة بالذات لتبدل المكان

الحقيقی منه كك واطلاق الحركة علی الجالس بالمجاز لوجود لازمها وهو البعد عن الثابتات واطلاق

الملزوم علی اللازم علی سبيل المجاز شائع ذائع بلا كلفة وهكذا فی الوضع والكم والكيف يكون الاطلاقة

الصفة ای مايوجد منها كالمشتقات وما فی معناه علی الواسطة بالحقيقة لحصول مبداها كك وعلی ذی الواسطة

بالمجاز لوجود اللازم او المجاورة فان وجود اللازم ليس بلازم فی المجاز بل قد يكون العروض بل

مجاورة خاصة كما شرحناه بتحقيقه فليس كما يطلق المفهوم المشتق الماخوذ من الصفة القائمة بشئ

كالجود القائم بالاب علی المنفصل الاخر كالابن بواسطة المشاركة فی الوصف الخاص يكون واسطة

فی العروض بل الضروری ان كل واسطة فی العروض يكون اطلاق الصفة اعنی الماخوذ منها علی ذی الواسطة

بالمجاز والمجازية فيما بالعرض لازم للواسطة فی العروض ولا يلزم الواسطة فی العروض فی اطلاق الصفة

بواسطة اطلاقها بالحقيقة علی شئ ثم نسبته علی شئ اخر للعلاقة فتفكر فی هذا التحقيق مع ما ذكرت سابقا

لعلك تقف علی تحقيق الامر كما هو قوله قطعتان غير متساويتين اه كما يظهر فی مهل حل مثلا فانا اذا

نصفناه بالدائرة العظيمة التی يكون الخطوط الخارجة منها متساوية الی الاوج يكون الخارج فی النصف

الاوجی زائدا من النصف وفی النصف الحضيضی اقل منه وذلك لخروج مركزه عن مركز العالم و

ان لم يتحرك الخارج المركز بالحركة الوضعية من الحركة الذاتية للممثل يلزم كون الزائد من النصف من

الخارج فی القطعة الحضيضية والناقص منه فی القطعة الاوجية فيلزم الخرق فی الفلك الاولی والخلا

فی الثانية لثبوت عدم التخلخل والتكاثف فيه كما بين فی مقامه فتامل ذلك فانه لا يخ عن دقة قوله

ومن ههنا يستشكل حركة النار المحيط بقوم من اهل الهيئة ان النار متحرك بحركة فلك القمر حركة وضعية

فورد الاشكال عليهم بان هذه الحركة اما ان يكون عرضية او قسرية او طبعية او ارادية الاول باطل فان النار

موافقة للفلك القمر وليس كالجزاء والمسامير بل منفصلة عنه فلا يكون متحركا بحركته بالعرض قوله لا يلزم

من عدم الملزوم لجزم العدم مجوز ان يكون في حركتها سبب نفساني من جهة فلك القمر مع لزوم الالتصاق
والنار تسلطوية تحركت النار بالعرض كما قالوا في حركة الافلاك الحاوية للمحوية من الممثلات فانها مع الحقيقة
المركز لو يكون الحاوية منها تحركت بالعرض للمحوية فقال البعض المحققين ان السبب فيه نفساني لا جسماني
وكذا ههنا غاية الامر في هذه الصورة يكون التحرك بالذات وبالعرض كلواحد منهما وبعضهم جاء عرة في
والصعقة الاولى يكون للحاوي فقط ولا شاخة فيه الثاني كونها قسرية ايضا باطل فانها دائمة وقد دام
ايضا يوجب حرمان الطبيعة عن نيل المقصود دواما وهو باطل وفيه انه لا حرمان اصلا فان النار حاصلة
في حيزه الطبيعي ولا كسر ههنا لمنعه عن حصول له وانما المنع دوام لاختصاص هذا المنع لا ينفي تاثير الخارج
وان لم يوافق الطبع فان الدليل المذكور في مقام الا المقصود واما الثالث فقط ايضا فانه يقتضي صدور الميل
المستقيم ضرورة امتناعه للحركة العالية عند خروجه عنه ومبدء الميل المستدير ضرورة حركة بالطبع على
الاستدارة على مطابقة الغرض واما الرابع فبطلانه ظاهر فان الضرورة شاهدة واقوالهم مقررة على ان
النار وساير العناصر البسيطة ليست لها نفوس شاعرة فلا يكون حركتها ارادية قوله والجواب انها
عرضية اه هذا الجواب راجع الى اختيار الشق الذي اخترناه في الجواب سابقا ولكن بينهما بونا بعيدا كما
لا يخفى على المتامل ثم خلاصته ما في ذيله ان ارجع الى الاستدلال كما هو الظاهر من سياقه فهو ليس
بتام لانه يمنع مقدماته بل يبطل بعضها فانا قد بينا سابقا بطلان كون حيز الجزء مرتبة كما عرفت ولا نسلم
ايضا ان كل جزء من النار يلتصق بجزء من الفلك التصاق الغراء وللسامرة فانا وان سلمنا كون بعض
الاجزاء من الفلك طبيعيا لبعض اجزاء النار لكن لا يلزم ان يلتصق بالالتصاق المذكور بل يجوز ان
ينفصل اجزاء الهوى بادئ في حركة الحاوي فلا يتبع في الحركة وان اخرج مخرج المنع لعله يتم ولكن بما قد بيناه
سبق في الافلاك ان ليس شيء من الاوضاع اولى من غيره وليس كون جزء من الهوى مماسا لجزء من
الحاوي اولى من غيره لعدم الاختلاف في طبايع الاجزاء في البسيط فيتبدل الاوضاع بالنظر اليها الا ان نقول
ان النار قد عرف حركتها بالتبع من الرصد فيجوز ان يلحقها امر خارج عن الطبيعة مخصص لان يلزم جزء معين

١٢٢

معين منها جزء امتياس من الفلك وبه بعينه الالتصاق بينهما في غاية الشدة بحيث يتحرك بها بعرض بحركته

قوله وليس له شعور الخ اه دفع لما يتوهم من ان الجزء الناري انما يطلب الجزء الفلكي المعين لقربه والقرب

حاصل في الجزء الآتي ايضا اذا فرضنا تبدل اجزاء الفلك عليه فلا يفوت الملايم الطبيعي في صورة التبدل

ايضا فلم لا يكتفي ولم يلازم سطح النار سطح الفلك مع لم يثبت المطلوب وجه الدفع ان هذا انما يتيسر فيما له

شعور فانه لشعوره يطلب الاقرب كما الاقرب من قالوا في الافلاك فان لها الوسائط في [حركتها] ارادة و

اراداته لتلك النفوس ونعلم ان اصل المقصود لا يفوت بالتبدل فان اصل المقصود وهو الاقرب حاصل فيما

حصل له في الحال وفيما سيأتي بخلاف الطبيعة فانها اذ ليست لها شعور اصلا اذا حصل في حيز مناسب

لها التصقت به وبالجملة ان التبادل انما تقصد باجياز الاقرب في الاقرب فهو فيما له شعور واذ ليس لطبيعة [النار]

شعور فهي اذا وجدت الملايم التصقت به وقد تقرر في السابق بالبرهان المزعوم لهم ان الجزء الطبيعي [للجزء]

مع الملايم له هو الاقرب فالجزء الطبيعية لاصيق به واذ ليس له شعور التبدل بادراك الغاية بان اصل

مقصوده حاصل في الآتي ايضا لم يزل منه الالتصاق فيتحرك بالطبع بحركة فلك القمر كتحرك الماء [بسبب]

والهواء بحركة ما فيه وانت تعلم ان ما عينه هذا البيان هنا كرما اسلفنا لك في هذا المقام من الحق ان المنا

وهو ان السبب فيه نفساني لا جسماني قوله قال الشيخ ولو كان الماء الخ واعلم ان علم الهيئة قد علمنا [تعليما]

قريبا من اليقين بان الافلاك المحوية تتحرك بالافلاك الحاوية وكذا النار بحركة فلك القمر وقال بعضهم

بحركة الطبيعية العالية من الهواء ايضا بحركة النار وكل ذلك الدقيقة التي تتم بان جزء الحادي يقتضي

الالتصاق بالجزء الحادي حينئذ يقتضي بان يكون الطبقات السافلة للهواء وكذا كرة الماء تتحرك بسبب

الهواء المتحركة بالحركة الوضعية مع ان القرب يقتضي خلافها فان الهواء وكذا الماء يشاهد سكونهما في بعض الاوقات

ولا يشاهد حركتهما مثل الافلاك في زمان من الازمنة فلا يكون حركتهما مستندة الى الافلاك لو بواسطة او بوسايط

فدفعه الشيخ بما حاصله ان الماء في اكثر الامر ليس له حصول في مكان طبيعي على وجه طبيعي بل له

انضغاط الى اسفل [تسفل] في بعض اجزائه من البحث فاذا لا يتبع بحركة الهواء الا الاجزاء العالية من الماء على

التموج وثانيها فلانه لا يتحرك بالسبب المذكور وثالثها فلان الهواء ايضا تعرض لها التموج بسبب الجبال والرياح

فلا يتحرك بمشايعة النار وانما يتحرك الاجزاء العالية منه مشايعة لها هذا الكلام يعني وبالكلفات

باردة والحق ان السبب فيه ايضا نفساني كما توهم الكاتبي سابقا وذلك بان النفس المتعلقة بممثل الفلك

والقمر قادرة على تحريك باقي جرمه من العناصر كلها فحركتها على اقتضاء ارادتها بحسب نظام العالم ما

تحركها هو النار وبعض طبقات الهواء على ما يراه بعضهم وترك الكل طبقاتها ودوائر الشكل

عداه حركة كرة الثوابت اه وكذا الشكل بحركة جوزهر القمر مع حركة المائل اذ لا يمكن ان يقال ان كل جزء

من اسافل اعني المائل ملازم للاعلى اعني المحيط به بالذات وهو الجوزهر فان المائل يتحرك بنفسه

ويستبدل بمكانه غيره ولهذا اتى بقوله مثلا ولا يرد الاشكال بالافلاك المتمثلة كممثل زحل مع

المريخ وممثل المريخ مع المشتري وغير ذلك فانه وان ثبتت حركاتها الذاتية لكن المحوية لا تفارق

الحاوية منها لكون حركاتها متساوية غير مائلة قوله [illegible] وبالنقض عن هذا اه وحاصله انه كما ان ملازمة

كل جزء من المحوي لكل جزء مناسب له من الحاوي يقتضي بان الحركة الذاتية للحاوي يستلزم الحركة

العرضية للمحوي كذلك ملازمة جزئين معينين من المحوي كالقطبين مثلا لجزئين معينين من الحاوي

مع تبدل ساير اجزاء المحوي بحركته الخاصة يقتضي بان حركة الحاوي بالذات يستلزم حركة المحوي بالعرض

والا لفوت الملازمة المذكورة اعني ملازمة قطبين من المحوي لجزئين معينين من الحاوي كما لا يخفى

على ذي بصيرة ناقدة وبالجملة انه لا ينحصر طريق الحركة العرضية في الفراء والساير وكون المحوي خارج

المركز وملازمة جزء جزء معين من المحوي للحاوي كذلك بل قد توجد بملازمة جزئين معينين من المحوي

لجزئين معينين للحاوي مع وقوع التبدل في ساير اجزائها كما صورناه وهذا التصوير كما يكون في فلك

الثوابت وفلك الافلاك كذلك في جوزهر والمائل ويحصل بتعيين الجزئين من المحوي بازاء الجزئين

المعينين من الحاوي من جانب نفسه المدبرة في الحركات والاوضاع كما عرفت سابقا فتفكر

قوله واجزاء كاجزاء الجسم اه يعني بانه ليس له اجزاء على سبيل الحقيقة بل على سبيل المجاز ليس له

وليس له اين بالحقيقة لعدم كون المكان له حقيقة بل على سبيل المجاز ولذلك لا يكون الحركة
للنفس المنطبعة بالحقيقة بل على سبيل المجاز الخاص المباين للمجاز الحاصل بسبب مباين لعلاقة
اخرى كالعلية والمعلولية وغير ذلك ثم ان الاشارة بمعنى تعيين الشيء بالحس او الامتداد الموهوم
الاخذ من المشير الى المشار اليه قد يحصل للنفس المنطبعة بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض
الواسطة وبواسطة في الثبوت وهو الجسم فان علاقة الانطباع قد توجب بان يكون المنطبع فيه تابعا
لبعض الاوصاف بالعرض ولبعض الاخر بالذات ولا امتناع له وقد عرفت فيما سبق ان انتساب
الصفة الى غير ما هي قائمة به على سبيل المجاز ولكن متنوع الى نوعين قد يكون في الواسطة في
العروض كالتمكن والتحيز في النفس المنطبعة والسواد والبياض بواسطة الجسم وقد يكون بغير الواسطة
في العروض كما اذا اطلق الاسود على الابن بواسطة سواد الاب وان لم يكن اسود حقيقة فيحصل من
هذا ان اطلاق الصفة في الواسطة في العروض على ذي الواسطة مجاز ولا يلزم من ذلك انحصار المجاز
فيها دون ما وراه وقد بينا لك تفصيله سابقا فتذكره قوله فان لم يكن منطبعة لم يتحرك اه
اقول الحق خلافه كما فهم المحقق الدواني وقال في الحاشية القديمة انه ان كان الاتصاف بالعرض راجعا
الى ما يتعلق بالشيء فلم لا يتحرك النفس المفارقة المتحرك بالعرض لعلاقة انما متعلقة بالجسم المتحرك وان
لم يكن تعلق المقارنة التي بين جسم وجسم او بينه وبين الامور الحالة فيه انتهى كلامه ووجه الحق لما ذكرنا
ايضا في الحركة الوضعية فيما سبق ان علاقة المقارنة اذا كانت شديدة لا يتصور انفكاكها الا بما يتغير
في المقارنين يكون البتة موجبا لانتساب الحركة بالعرض والنفس والبدن منهما علاقة كذلك قوله
فيسئل ويطلب اه وحاصله ان العقل في الظاهر لا يحكم بالفرق فان الاتصاف الانضمامي للصفة مما
يوجب انتساب الصفة الى ما يقارن الموصوف بها مقارنة شديدة كما ذكرنا ولا انفراد فيه بين السواد
والحركة فاعترف الشيخ في الجواب بعدم الفرق بينهما بحسب الدقيق من النظر نعم في العرف العام الفرق
بينهما بناء على زعمهم بان كل موجود في حيز ولو بالعرض فالنفس المنطبعة يكون كذلك بالعرض فما يقال

الجسم بينه فيقبل النفس المنطبعة بالقدرة ولا يتصفون بسواد الا الى قابله واذ نسبت النفس المذكورة
قابلة له ماذا اريد ان اريد القابل بالذات فالمقدمة المذكورة من ان السواد لا ينسب الا الى قابله لا نسلم
صدقها ان اريد بالانتساب اعم من ان يكون بالذات او بالعرض فان اريد بالانتساب اعم فحق لكن
لا يفيد مطلوبكم وان اريد بالذات فنقطه لا يصح ان يكون مقدمة للدليل قوله بل جسم اخر لمقارنته اه
ومن ههنا فان الجسم المقارن لجسم اخر لا يكون اسود بسواد مقارنه بالعرض نعم قد يطلق عليه لعلاقة
المجاورة اسم الاسود مجازا وليس بالطلق عليه الاسود مجازا اسود بالعرض الا ترى ان الا من
قد يقم له الاسود مجازا السواد ابنه وليس ههنا واسطة في العروض لما قررنا سابقا فكره الا
ان يقال اراد من الواسطة في العروض مجازا ما يشمل المجاز ايضا فانها شريكة في المجازية فالمجاز ههنا
لعلاقة الشركة في الوصف ويجوز ان يراد من المقارن المقارن الخاص الداخل فيه وبالمخالطة ما يوالمباين
في الوجود والمتحد في الخير كالبسيط بالنسبة الى الصورة الجسمية فالتحيز بالذات فيهما وفي الهيولى بالعرض
المنفصل واما المتغيرية اه قوله عارضة بالذات اه وذلك لان الخارج ح لا يكون الا واسطة في
الثبوت دون العروض وان يصير الحركة عرضية فيلزم خلاف الفرض والصفة في الواسطة في الثبوت
يكون لذي الواسطة ثابتة بالذات والواسطة قد يكون معروضة لها بالذات لحركة اليد للمفتاح
وقد لا يكون معروضة اصلا كالجذب من المقناطيس للحديد قوله وهو يشمل ما اذا كانت اه منالة
في الاين لحركة الحجر المرمي من فوق ومثاله في الكيف لتبرد الماء بالثلج وغيره من المبردات وفي هذا او
للطبيعة مدخل ما لكن لا يكون المبدء الا الخارج فان المراد بالمبدء هو المحرك القريب لا ما هو من الشرائط
والملائمات فالمحرك القريب لحركة الحجر المرمي من الفوق انما يكون هو الخارج والطبيعة ملائمة لها على
ان المركب من الخارج والطبيعة ايضا خارج وانكان ظاهر عباراتهم يقتضي الخروج المحض الذي لا يدخل
من المحرك في المتحرك قوله لكون الغاية منها اه ولكون الطبيعة ملائمها قوله والاولى اه وجه الاولوية
ظاهر فانها لا يكون بلا الة الطبع وليس لها مدخل فيها اصلا قوله لحركة الحجر المحرور اه وجه عدم مصادمة

مساواة هذه الحركة ومساواة بعد بلها وهو حركة الحجر المرمى الى فوق بطهر ما سبق ان الصاعدة ثم د
النازلة متضادان فحركة الحجر بالطبع الى اسفل مضادة لحركته الى الفوق بالقسر واما وجه عدم مضادة
حركة الحجر المجرور وحركة الحجر النازل فهو ان الحركات الواقعة على اضلاع مثلث لا تكون متضادة
وحركة الحجر المجرور الى الارض وحركته من الفوق الى الارض يكون كذلك كما لا يخفى على من له ادنى
فطانة [illegible] على اليد او السفينة او دونها الجملة كل جسم اذا استقر على جسم آخر بحيث لا يلاق تمامه
بالثاني بل يلتصق ببعضه جار عنه اذا تحرك ذلك الجسم الاخر فتحرك بسببه المستقر فتبدل مكان المستقر
من جهة الكلية ومن جهة الجزئية على وجه ولم يتبدل على وجه آخر اى تبدل بعض المكان ولم يتبدل
بعض آخر فيكون حركته العرضية بالنظر الى هذا الجزء اما بالنظر الى الجزء الاخر فمشابه للقسرية ولذا
وقع في الكتاب نقلا من الشيخ ان الحمل فهو بالتحريك العرضي اشبه وقد كان دائرا بين الشبهين
اى الحركة العرضية والقسرية ولعل وجه الاشبه بالعرضية ان الحركة القسرية انما يكون بحدوث
ميل مستفاد من الخارج ولم يحدث الميل في كل الجسم المستقر وبعضه اصلا على ما شهد به الفطرة
بل تحرك الكل المستقر بواسطة الميل الحادث في المستقر عليه فتامل [illegible] نحو المجرور والمحمول او وهذا
كما ترى في الآلات الاكارين في دولابها من تعلق خشبات على اعناق الدواب مع تماس تلك الخشبات
بالارض فيكرى بها الارض ووجه كونها عرضية ان بعض اجزاء الجسم لم يفارق مكانه وتحرك بحركة
الدواب والبعض الاخر ليس كذلك ولذا قال لفظ كانه [illegible] من غير ان يكون مشبها فانه
لو كان شبيها بما يلزمه يكون الحركة عرضية لا قسرية فالحق ان السبب اه توضيحه انا نعلم قطعا
ان الحجر المرفوع ميلا الى الفوق كما يعلم في المخفوض ميلا الى اسفل وذلك بمصادمة اليد من
جهة الفوق الى الاول ومن جهة التحت في الثاني والفرق انما يظهر في الثاني من طبيعته وفي
الاول من الخارج كما يعلم في الثاني نسبته للحركة المحققة بالبديهة وبشهادة العقل بانه لو
فرض تخلية الحجر المذكور من الخوارج وحتى ذاته لمسافة تحركت هذا او ليس معتبرا لحركة

والفتحا انه الطبيعة وميله الطبعي كما يعلم في الاول بعينه ميلوا القسري على الثابت مع سخونة الجسم
مع فرض تخلصه عن جذب الهواء الغدامي ودفع الخليقي للحركة المخصوص الغير فانه بشهادة الوجدان
كان سببه شيء لشيء وقلبه له انما ثبت بشهادة الوجدان بمعه احد السبيلين للاخر فالظاهر ان
الذي عنده للسببية والعلية موجود وههنا الض قوله او حامله من جسم اخر اه قول وكان الحامل من جسم اخر
ههنا غير مناسب لهذا المقام فان الحمل يقتضي كون حركة المحمول عرضية وهو ينافي القسرية فاني
الحركة العرضية والقسرية متنافيان كما عرفت قوله فهو اذن قوة في الجسم اه ذلك هي الميل القسري
الاول وتلك ليست بواحدة معين مستمر قار من المبدأ الى المنتهى لما ينقص بحسب ظاهر الامر بل
يصير من انقاص اهواء منفعل متفاوت مستحقي متدرج بالطبيعة بقوة معاوقة الملاء المقاوم مثلا
من الشدة الى الضعف كتدرج الفتور والتدرجي من الميل المتبدي التدرجي من القوة الى الضعف
فغير القار انما هو من سلسلة دون القار ومنع اشتداد الميل وضعفه في الحركة القسرية
بوحصول هذا الفتور والتدرجي متبديا من الشدة الى الضعف لان تبدل الميول في كل آن
يلزم تتالي الآنات وانحصار غير المتناهي بين حاصرين ولا يرجع هذا الذهب الى مذهب المخالف
كما سبق في القول الآتي ثم هو في مبحث الحركة كلها اشكال قوي مما لا يدفع لما اصلا على طورهم
كما هو في مبحث الحركة الطبيعية من ان علة وجودها ما او اكا او غير قار والاول يستلزم اجتماع اجزاء
غير القار او الترجيح بلا مرجح والثاني يستلزم التسلسل المستحيل في غير القار من اجتماع قطعات
العلل مع المعلولات والاشكال المذكور يرد ههنا ايضا فان الميل المتدرج الذي بنيا عليه
ما او اما الحركة ... فيلزم التسلسل المستحيل وكذا في الارادية بل العرضية ضرورة البطال
ما بالذات يوجب البطال ما بالعرض قوله فالحق الفرق منهم اه وحاصل مقالهم ان الحركة اللاحقة
... البطال عن الحركة ... ذلك الا اعتماد ولا يصدر الحركة عن ميل قسري حاصل في
المتحرك بل يحصل الميل في القسرية في المتحرك اصلا فلا يستند الحركة اليه بل يستند كل قطعة من الحركة

من الحركة اللاحقة الى القطعة السابقة فان قلت فالقطعة السابقة منها ان صدر اما عن اللاحقة فيلزم
كون المتاخر علة للمتقدم او من نفسه فيلزم الدور قلت لا اول للمنفصلات حتى يجرى الكلام فيه او يقال ان
القاسر اما و بسبب لحد والحال قطعة معينة منها فى زمان وجوده ثم القطعة المذكورة اما ذات
قطعة اخرى وهكذا الى المنتهى فلا يتوجه الاشكال بان القاسر قد يعدم عند الحركة القسرية فكيف يكون
سببا لها وكذا الاثر وانه على الثبات المحض فكيف يصدر منه الغير القار قوله بان يعدم وجه
دوام اثاره اه اقول يمكن الجواب باختيار الشق الثانى بان يقال ان العدم المقدر بزمان الحركة المعلولة
للحركة الاولى يجوز ان يكون علة لذلك المعلول ويكون المراد بالعدم هو العدم الخاص الذى يتقدر ويتعين
بزمان وجود الحركة المعلولة فلا يلزم دوامها فان العلة قد زالت بزوال الزمان اذ بانعدامه لم يبق
العدم بالمقدرية كما لا يخفى على المتدرب والحق انه لا تخلص عن الاستحالة اصلا باختيار الشق الاول
فان التقدر بالزمان انما يحصل به فيجرى الكلام فيه بان يقال ان ذلك الزمان علته ماذا اما نفسه فيلزم
الدور او زمان آخر سابق عليه فح اما ان يكون السابق بنفسه علة للاحق يلزم اجتماع اجزاء الزمان
او بوسط او مع عدمه الطارى فيلزم المفسدة المذكورة فى كلام الشارح او مع [illegible] بذات معلولة كما
قلنا فيلزم الدور او يكون علة امر غير قار اخر ضرورة عدم صدور الغير القار عن القار للاستحالات
المذكورة فيلزم التسلسل المستحيل فى غير القار بناء على مجامعة العلة للمعلول وحصول الترتيب بين العلل
ومعلولاتها والظاهر انه لا يمكن الخلاص لهم عن هذه الشبهة فى علة الوجود لحلول امر غير قار كما
اشرنا اليه سابقا قوله وهو سخيف اه فان قلت لم يدل دليل على عدم رجوع الهواء خلف
المتحرك بالصفة المذكورة فيجوز ان يكون راجعا الى خلف بحيث يضغط ما امامه الى قدام ويجوز
ان يكون هو السبب فى الحركة القسرية قلت وجود الميل ظاهر فيها وسببيتها للحركة ايضا ظاهرة ومع
وجود هذا السبب الظاهر ارجاعها الى السبب الخفى الذى لم يثبت على دعواه دليل بعيد كل البعد
بل باطل وقبل هذا الا ان يقال ان يكون وجود النهار لا يستند الى وجود الشمس بل الى امر آخر خفى

يحتمل وجوده مع وجود الشمس فلما نسب هذا القول الى اصحابنا تلك نسب ذلك القول بل شاع
هذه الاقوال يرتفع الامان عن البديهيات ويبطل القول بثبوت العلية بمعونة الحس وشهادة
العقل وغيره ذلك فافهم قوله والسهم موضوع فيه اه الكائن مخالفة المخالفين في نفس الحركة
يعني ان الحركة التي طلبتم قسرية فهي حركة عرضية فالمراد لو وضع السهم في الهواء في كلام المص ووضعه
لو وضع الدرة في الصندوق والقاسر به تحرك الهواء كما تحرك الصندوق فيتحرك السهم بحركته كما تتحرك
الدرة بحركة الصندوق الحاصلة من القاسر وهذا المعنى مناسب للفظ الموضوع في الهواء الواقع
في كلام المص والكائن مخالفة المخالفين في صفتها التي هي ما صلتها الميل المستفاد من الخارج كما
اختاره الشيخ وهو الظاهر من لفظ الجذب ومن قوله يدفع الهواء والمرمي فلا يكون المراد بالوضع
الحمل كما في الدرة بالنظر الى الصندوق بل المراد به الوضع على سبيل التبادل يعني ان القاسر
وضعه في الهواء ثم ذلك الهواء بالتموج وضعه في هواء آخر وهكذا الى ان يبلغ المنتهى قوله ليس مستنده الا
مبلغ اه هذا الاستبعاد بالنظر الى انه لو لم يكن في السهم او السد فيه ميل قسري بل يتحرك بمجرد تموج
الهواء بموقع السهم انه فيكون السهم يميل الى التحت ويقع على الارض كما يقع المسد فيه عن قريب
من المجاورة الى التحت في الماء المتموج وحاصل الاستدلال هذه الفرقة من المخالفين ان السهم
المرمي الى جهة ليس فيه ميل قسري انما يتحرك بتموج الهواء فقط ودفع الاستبعاد المذكور بان قوة تموج
الهواء قد يبلغ الى حد يحمل الحجارة ويدك الجبال فكيف لا يحمل مثل السهم والسد فيه ولو فرضنا قوة
الماء مثل تموج ذلك الهواء يحمل السهم والسد فيه على فوق سطحه ولو صلهما الى غاية معينة قوله ثم لو
كانت حركة السهم اه نقل المص في كلامه الزامات على هذه الفرقة القائلة بحركة السهم بتموج الهواء
فقط بدون ان يحدث فيه ميل قسري بعد ما اجاب عنه وكان تقريره واضحا ولذا لم يذكره الاول
بان الجدران حاجبة الهواء ومنع من تموجه فالكائن حركة السهم به بدون الميل القسري لزم
ان لا ينفذ السهم في الجدران لفقد التموج به اللهم الا ان يلتزموا بان التموج السابق عليه يعده لنفوذ

لنفوذ السهم وفيه ما فيه والثاني منها ان الهواء اذا حمل السهم واوصله الى الغاية فكيف لا يحمل
الاشياء الاخر التي هي اصغر منه من الاجسام واخف منه في الثقل والواقع خلافه وذلك وفيه انه
اشترط بجواز ان يكون دفع الرامي على الاستقلال ولم يوجد فتامل والثالث منها ان التموج للهواء
بسبب الحركة المخترقة بحرك السهم الى الغاية بل لابد فيه من حدوث ميل منه فاذا فرضنا الهواء اعانه
في التموج ثابته وجه مثلا من التموج المذكور بحيث يقلع الاشجار لا يميل السهم فكيف يحمله ويوصله
الهواء الضعيف الذي هو في غاية مرتبة الضعف فيما يساعد الاول وفيه ان التموج الخاص الذي وقع
من دفع الرامي للهواء والسهم دخل في الحمل المخصوص والاتصال كك ولا يوجد ذلك في الهواء
الشديد الذي ذكرتم ولو وجدت الشدة المذكورة في الهواء بسبب دفع الرامي للسهم لكان حركته
ازيد من الحركة التي فرضتم اولا وقوله فتشبث بذلك القائلون الخ وجه التشبث ان القوة القسرية يوصفها
النقصان شيئا فشيئا من اول الحركة الى اوسطها ومن اوسطها الى اخرها حتى ينعدم فتنقطع الجسم
فلا يكون الميل القسري سببا للحركة والا يلزم النقصان في الوسط من الاول فان الميل فيه ضعيف
من الاول لكماله وازاله والمقرر عندهم خلاف ذلك نعم يتصور في التموج فانه الهواء تكثر الحركة تلطف
واخذ سببا في سرعة الحركة فيندفع السهم المرمي في الوسط ثم اذا ضعفت القوة في الاخير كثرت ابطات
الحركة فلم يبق التسخين الذي حصل له شديدا في الوسط في الاخير فضعفت الحركة حتى انعدمت
بل الاشكال على فرض القوة الخ حاصله ان الاشكال كما يرد على فرض الميل يرد على فرض الهواء
المشايعة للجسم بدون حدوث الميل وبيان ذلك على التفصيل مع زيادة تفضح المخالفين ان
الهواء المذكور لا يخلو اما ان يكون هواء مطلقا مشيعا وضع فيه الجسم ودفعه الى ان يصل الى المنتهى مكون
الحركة في الجسم عينه كما في المحمول في الصندوق كما او ما تا عابقا في تحريكه مراهم في احدا ينشق
ومع هذا الاشكال يطلبونهم من ان الحركة تشتد في الوسط بسبب انه يلحق الهواء في الوسط من الاول
فان ذلك يستدعي بكمال الشدة في الاخير فان الجسم اذا تحرك زمانا الية الحسنة فيه الحرارة و السرعة

بسببها وهو خلاف مذهبهم وخلاف البديهة ايضا ثم هذا الاحتمال متنوع الى نوعين والاستحالة المذكورة
لازمة لكليهما الاول ان ينفصل الهواء المدفوع الموضوع فيه السهم عن الهواء الذي يتحرك معه السهم
مع الهواء حينما خارقا له وينفذ انه فيه كما يشعر به بعض عبارات المص من ان المراد بالهواء المنفوذ
المنفوذ فيه او الهواء الموضوع فيه السهم ويحاط من عبارته وعلى هذا النوع يلزم
من شدة الحركة في الاخير فان الجسم اللطيف بالحركة الحاصلة له لكثرة الحركة لشدة كما زعم المخالف
والثاني ان لا ينفصل الهواء عن الهواء اللاحق له بالنظر الى المبدء في جهة الحركة بل هو مع اللاحق
المذكور كالسفينة المتحرك اذا فرض الجالس على ناحية منها متصلة بمبدء الحركة وهذا يناسب قول المص
كسلسلة متوجهة قدمها وعلى هذا يلزم الاستحالة المذكورة فان الهواء الذي يلي المبدء اذا قطع الوسط
وبلغ المنتهى بالدفع يشتد حرارته وحركته لما زعم المخالف فيرجع الالزام واما ان يكون الهواء الموضوع
فيه الجسم اذا دفعه القاسر فاندفع ذلك الهواء بهواء آخر والتي المتحرك فيه وذلك الهواء او دفع
هواء او دفع المتحرك عنه وهذا مناسب لقول المص يكون كل جزء لوضع ما كالبينة المحكوك بعينه فالالزام
على هذا التقدير كما ذكره المص بقوله وانما يكون ذلك لو بقيت المحاكة على شيء واحد فانه يحج الحاك
يسخن لطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك اشد سخونة فيكون الطف واميل
للحرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك والضا يدفع المنع بان التحلل بسبب الحرارة لا يوجب
السرعة فانه يصير اكبر حجما وارق قواما فيكون ابطاء في الحركة لسفه وكالة مدافعة فلا يستلزم شدة
الحركة في الوسط قوله ان القوة ماخذ في الضعف اه وحاصله ان القوة الميلية اذا فرضناها في المتحرك
القسري وقد ينسب ذلك بشهادة البديهة والبرهان كما ذكرنا مع صفورة الاشتداد في الوسط بان الميل
المذكور وان ضعف بالطبيعة بالنظر الى مبدء الحركة ولكن يجوز ان يتوفر السخونة وبرد الهواء الحركة بسبب سهولة
انخراق الهواء المقام بسبب التلطيف بالحرارة ويكون الازدياد المذكور بحيث يكون جابرا للنقصان الذي
حصل بسبب الطبيعة الميل القسري ويزيد عليه واشتداد السخن في الاخير وان كان حاصلا ولكن القوة

١٢٧

القوة بضعفها يجوز ان يكون اقل حركة من المبدء والاوسط لكان الهواء ارق وهذا التجويز يكفي لدفع الشدة
عن الميل العنصري الثابت وجوده ولكن لا يكفي لتثبيت نفي الميل واثبات تموج الهواء على النحو المذكور
كما ذكر فصل في الزمان قوله اذ هو من عوارضها اه قد ظهر منه وجه البحث عنه وتأخره عن بحث الحركة
فان الاولى كان تقديم البحث عن عوارض ذات الموضوع ثم بحث عن عوارض عوارضها لكن يبقى
ان الزمان هل هو من العوارض الذاتية للحركة القطعية او التوسطية والقوم ذهبوا الى الاول كما صرح
فيما قبل والحق على تحقيقه هو الثاني فان القطعية عنده مرتبة اعتبارية ملتئمة من التوسطية الامتداد
البافي كما سيأتي والمركب الاعتباري لا يصلح ان يكون محلا للزمان المتصل الواحد الى
بالعرض بالذات هيهنا القيام به بالذات وقد مر شرحه مفصلا فيما سبق واما قيامه بالحركة التوسطية
الصالح عن حرارته ما فان البديهة العقلية شاهدة بان المحل لا يجوز ان يكون في مرتبة وجوده
غير ممتد ثم يعرضه الامتداد في مرتبة ثانية ولا يعلم الفرق في هذا الحكم بين المحل الجوهري والعرضي
وقد حكموا بهذه البديهة في محل الجوهري كما ذكروا في مبحث الهيولى كذلك يحكم البديهة بان الحركة
التوسطية اذا كانت في مرتبة وجودها غير متصلة فكيف يكون محلا للمتصل والممتد بالذات وهو
الزمان فان قيل يجوز ان يكون الزمان من مشخصات الحركة التوسطية والتشخص والوجود متساو
قان فاذن لم يكن لوجود المرتبة التوسطية خلوا عن الامتداد الزماني فلم يلزم المحذور قلنا يختار
مثل ذلك في الهيولى بالنسبة الى الصورة فلم يثبت الاتصال الجوهري فلم يثبت الهيولى فانه
عبارة عن محل الممتد الجوهري فلعلهم ادعوا الضرورة في ان المحل لا يمكن ان يكون خاليا عن
الامتداد في مرتبة وجود الطبيعة المعلولة كما لا في مرتبة التشخص وبهذا الالتزام يثبت الامتداد الجوهري
فيرد عليه ان التوسطية اذا قام بها الزمان يلزم ان يكون بعض كذلك فح لا يكون الزمان عرضا فان
الضابطة في العرض ان يحتاج طبيعته الى وجود طبيعة المحل فاذا كان الزمان محتاجا في طبيعته الى
وجود طبيعة التوسطية يكون التوسطية خالية عن الاتصال فيلزم الاستحالة التي اعترفوا في بيان

جوهرية الاتصال كما ذكرناه والحق عندي تمام البرهان فالمتوسطة ولا تسلم الاستحالة المذكورة
لا بالضرورة ولا بالبرهان وان لم يتم البيان في جوهرية الصورة وايضا يجوزون ان يكون قائما بالقطعة
ولا يكون على ما حققه المصنف بل يجوز ان يكون القطعة متصلة غير قارة منتزعة من الزمان في نفي الواسطة
في الثبوت بان يكون الحركة غير قارة ولا يكون عدم قرارها مستندا الى واسطة اصلا لا في الثبوت
ولا في العروض او يكون القطعة متصلة في عدم القرار من قبل حيثية اي لا يكون لها واسطة لا في
الثبوت ولا في العروض اذ لم يدل دليل قطعي على امتناعه قوله وتقدم تحقيق الحق اه
ولنقدم ههنا بعض البيانات التي يحتاج اليها فيما سياتي ان وجود الزمان كالمكان مما اشتهر وجوده
عند العقول الخاصة والعامة ولا ينكره احد من العقلاء وقد يعبرون عنه بمعنى ما به التقدم والتأخر
في الاشياء او الامتداد الذي يتسع للحوادث والحركات المعبر عنه بالفارسية بدرنگي وهذا مما
اتفق فيه الخواص والعوام بل هو مشهور متواتر من المكان وانما اختلفوا في ان مصداقه هل هو
اما الاثبات المتتابعة كما يقول به الجمهور من المتكلمين او الحوادث الخاصة كما يقول به البعض او الواجب
سبحانه كما يقول به البعض او جوهر قدسي كما نسبوه الى بعض الحكماء او كم متصل غير قار بالذات
قائم بحركة فلك الافلاك كما يقول به المحققون من المشائين وهو المختار والذي هو المعنى المتفق
عليه اعني منشأ التقدم والتأخر والذي يعبر عنه بالفارسية بدرنگي مدهي ولهذا انتسبوه الى
الساعات والشهور والاعوام كما يراه جمهور الانام من الخواص والعوام فلهذا احتاجوا الى تحقيق
حقيقته اعني مصداقه الذي ذكرناه اخرا كما هو المذهب المختار فنقول انا نثبت كميته اولا وعدم
قاره والصالة ثانيا كما سياتي فتعين الاخير وتحقق المذهب المختار للمحققين من المشائين —
قوله اذ البديهة شاهدة بهذا اه بهذا تبين لذلك الامر الواضح البديهي لا يكون توطية للمقصد الاصلي
وهو تعيين مصداقه وتحقيق حقيقته قوله يعبر عنه بالامكان اه ولعل وجه التعبير عنه بالامكان انه
فيه الحركات المتعددة المختلفة وينطبق عليه مع ان الكل في حد التطابق المقدار الواحد لا ينطبق

لا ينطبق عليه المقادير المختلفة والمقدرات كك فالتعبير عن ذلك المعنى المتسع بلفظ الامكان
اشارة الى ذلك فانهم   المختلفة بالسرعة اذا اعتبر تعدد الحركات مع اختلاف صفاتها
بالسرعة والبطوء واختلاف المسافات والمتحركات في العظم والصغر اشارة الى ان ذلك
المتسع الواحد لا يكون احدى هذه الامور المختلفة فان الواحد لا يكون متعددا او مختلفا والمقصود
وان كان واضحا ولا يليق لشان العقل دفع التوهمات التي تكون بعيدة عن العقل السليم لكن
العقل المذكور بعد رفع التوهمات اذا كانت بعيدة يكون اسرع في قبوله من خلافه فان قلت يجوز ان
يكون المتسع حركة اخرى سوى هذه الحركة المذكورة وهو حركة فلك الافلاك مثلا فلا يثبت مطلوبكم
من ان الزمان غير الحركة قلت هذا وهم فاسد فان المتسع الذى كلامنا ههنا فيه ما يتسع لجميع الحركات
سواء كانت مفروضة ههنا او حركات فلكية اية حركات كانت ولو خص الكلام بهذه الحركات فنقول
يعلم بين ابتداء هذه الحركات وانقطاعها امر متسع وان لم يكن مقدور الحركة الافلاك وغيرها مع ان
المقصود ههنا اثبات مطلق المتسع سوى هذه الامور واما مغايرته لحركة الفلك بل لجميع الحركات فسياتي
بيانه قوله ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل اه شرع في تحقيق وجه الحقيقة وتعيين المصداق
المذكور بان ما يصدق عليه المتسع المذكور كم ومقدار فانه عبارة عما يقبل التجزي بالذات وهذا المتسع يقبل
التجزي لانطباقه على الحركة المتصلة القابلة للتجزي وحال احد المتطابقين فيه كحال الاخر فقبوله
التجزي اما ان يكون بالذات فهو المطلوب او بالعرض فلا بد قطعا للتسلسل من قابل بالذات متجزي الكلام
فيه وبه يثبت المطلوب اقول ههنا اشكال دقيق لا يخفى على المتامل الا بتطاير وهو ان هذا المتسع وان يثبت
قبوله للتجزي بالذات وكونه كما ولكن لا يثبت كونه كما عرضيا محتاجا الى الموضوع وهو المطلوب لهم كما لا يخفى
اذ ثبوت التجزي بالذات لا يستلزم العرضية عند العقل السليم لا بحسب البرهان ولا بحسب الضرورة العقلية
وان قيل باصطلاح المشائين عليه فهو لا ينفع لهم لثبوت المطلوب لهم في الواقع نعم يثبت بحسب الاصطلاح
فلا حاجة لهم الى اقامة البراهين والاستدلال على المسائل وتحقيقه ان قبول التجزي الذي هو مقصور على

يكون الاول كما يتصوره الجمهور من حكماء المشائين بان يكون جوهرا متصلا غير قار بالذات ولا يكون
قابلا للقسمة الفعلية بل الوهمية او الفرضية فقط ويكون غير متناه في الجهتين ويكون مستلزما لجميع الاحكام
التي يثبتها المشاؤن لسوى الوضعية وما يتبعها وما يحصلها وبهذا الطريق يستقيم لا بحركة اقوال المحققين
وما زعم ان الممتد الجوهري ممتد مطلق لا يقبل التجزي الوهمي فانه يستلزم تعين الاجزاء ولا يحصل
تعدد مع طريان الفناء فانه يجوز ان يكون ممتدا متعينا في ذاته قابلا للقسمة الوهمية بالنظر اليها بدون ان يكون
قابلا للتخلخل والتكاثف اللذين بما دليلان على عدمهم على زيادة المقدار العرضي على الممتد فخرج
اقول غاية ما يمكن ان يقال في اصطلاح كلام المشائين لدفع هذه الشبهة ان الزمان لو كان ممتدا
جوهريا غير قار بالذات فلا يكون جسما او سطحا فان الزمان لا يلاحظ فيه الامتداد في جهة العرض
والعمق كما سيأتي تحقيقه في كلام المص ما يعلمه امتداد طولي محض والكان تدريجيا فتعين ان يكون
خطا تدريجيا جوهريا وان كان مفردا فيجري فيه دلائل ابطال الجزء الذي لا يتجزى فان تلك الدلائل
يبطل وجود الخط والسطح الجوهريين مطلقا وبالنظر انه كما لا يكون جسما او سطحا لا يكون خطا
ايضا فانه لا يلاحظ فيه في جهة العرض الامتداد ولا امتدادا ففيه ان عدم الملاحظة لا يستلزم
العدم مطلقا والا يلزم ارتفاع النقيضين في الواقع فتامل قوله هذا المقدار يكفيه للاجزاء او
اقول كما ان وجود المكان عنده بديهي وكذا البعض خواصه من انه ما للجسم منفصل عنه الجسم
ويتحرك اليه وينتقل بها يتحقق عنه كك هذا المتسع للحركات مع بعض خواصه بديهي وهو كونه يحدث
مع الحركات ويتلازمها فانه يعبر عنه في لغة العرب باللبث وفي الفارسية بدرنكي والمفهوم من هذه الالفاظ
امر يحدث ويجامع الحركات غير منفكة عنها فلا محالة يكون متجددا كتجدد الحركات المعلوم وجوده بالضرورة
العقلية ثم لو اجتمعت اجزاء الحركة وهو بديهي البطلان فنبه المص بهذا البداهة الجلية على تلك البداهة
التي خفيت تاسبه اليها فلهذا وعليه ما اورد في المشهور من انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الظرف عدم
اجتماع المظروف الا ترى ان الحركة غير قارة والمسافة قارة ولا يفرق العقل في الحكم المذكور من الطرف

الظرف الزماني والمكاني ولا يحتاج الى ما اجيب عنه بان الظرف اذا كان مقدار المظروف فربما
يلزم ان يكون حالا كما للمظروف حتى يرد ان مقداريته للحركة بعد اثبات عدم قراره فيرجع الى الدور
ثم اعلم ان الله كما قال في اثبات مقداريته هذا المسمع انه مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا ثبت المطلوب
او غير قار بالعرض فيرجع الكلام الى ما بالذات فما ينتهي اليه الفحص يكون هو المطلوب والاحتمالات ههنا
بالنظر الى الحركة والزمان وكون كل واحد منها غير قار بالذات او بالعرض اربعة سقط اثنان منها بثبات
عدم قرار الزمان بالذات وبقي اثنان اما ان يكون كلاهما غير قار بالذات او الزمان فقط غير قار
لكن الاول ذهب اليه بعض الناس سيبطله المصنف والثاني هو الحق المنيع عندهم وسيأتي في
ما تحقق عدم قرار الحركة بالذات انه هل يكون بمنع عدم الواسطة في العروض كما هو الظاهر من كلامهم
او بمنع عدم الواسطة في الثبوت كما هو التحقيق قوله اي امر حال هذه المراد بالحلول اعم من ان
يكون حلولا بحسب الحقيقة او بحسب الظاهر المعبر عنه بقوله فيه وان كانت العلية عرفية فيشمل
المركب من البدن والنفس وكذلك المراد بقوله في المادة اعم من ان يكون حالا فيها او متعلقا
بها لكن لا ملائمة لفظ البتة الا ان يكون المراد بها التعلق بالمحل وان كان محلية بحسب الظاهر على
ان الكم لا يتصور بدون الحلول في المادة واريد بها ما هو الاعم من الهيولى الاولى والثانية وغيرهما
وحينئذ يتم وجه حصر المادي في القسمين المذكورين ولا يتوجه الاشكال بعدم حصر التقسيم قوله
لاستحالة قرار الشيء اه قيد الاستحالة بكون الحال مقدارا فانه لا استحالة في قرار الشيء وعدم
قرار حاله الذي لا يتقدر به كالحركة الحالة في الجسم او الخطوط التدريجية الحالة فيه والسر فيه ان وجود
الشيء المقداري كالجسم او الحركة لا يمكن وجوده بدون المقدار لا في الآن ولا في الزمان ولا يصح
عند العقل السليم والفهم المستقيم ان يكون لشيء واحد مقداران غير قارين او قارين او احدهما
قار والآخر غير قار كما لا يتصور لجسم واحد في زمان واحد وآن واحد اثنان لا يجتمع اجزاؤه في
الآن فحينئذ يخلو الجسم عن المقدار رأسا وهو باطل لما قررنا ولو قيل بان الجسم له مقدار آخر حاصل له في

الآن وهو تعارضه بالمعنى المقابل يعني اللاقرار المذكور فيلزم ان يكون شيء واحد مقدارا ان وهو باطل
بما ذكرنا فان قلت ليس لا يلزم اجتماع المقدارين في الآن ولا في الزمان وما الاول فلانه لا يحصل
للجسم فيه الا المقدار القار بالمعنى المذكور واما الزمان فلا يحصل له فيه الا الغير القار بذلك المعنى
قلت ان المقدار القار في الآن اما ان يبقى في الزمان او لا على الاول يلزم اجتماع المقدارين
في الزمان وعلى الثاني يلزم تتالي الآنات مع انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين فانه لا بد له
كل ان مقدار متجاوز عن المقدار الحاصل له في الآن الآخر فيكون متعددا متجددا فيلزم الاستحالة
المذكورة كما لا يخفى على من له ادنى تأمل قوله ليست الابعاد فيه ان عدم القرار يعني ان لا يجتمع
اجزاءه في الآن غير منحصر في الحركة بل يجوز ان يكون خطا متدرجيا كالخط الحاصل من حركة الذرة
فانه لا يمكن اجتماع اجزائه في الآن ايضا وجوابه ان المراد به ان لا يجتمع اجزاءه بالنظر الى نفس ماهيته
ولا شك ان الخط باعتبار نفس ذاته يصلح لاجتماع اجزائه في الآن فتأمل بل فيه قوله ما عرضنا لها
قد عرفت ان الزمان عبارة عن الكم المتصل الغير القار بالذات وقد ثبت اولا انه قابل للتجزي
فهو كم وانه ينقسم الى غير النهاية بالقوة لانطباقه على الحركة فهو متصل وانه لا يجتمع اجزاءه فهو غير
قار وقد استنبط من بيانه انه لا بد من الانتهاء الى غير القار بالذات بالاشارة كما ذكرنا فعليه
المصنف الدعوى بل عليهم قوله هو المعية الآنية اه اقول حاصل السؤال ان المعية عندهم
لفظ مشترك بين خمسة معان مشهورة او ستة والالفاظ المشتركة اذا وقعت في التعريفات
او في المعارضة المقصد بعينه لا بد ان يسئل عنها الخصم دفعا للاشتباه فلا بد من الجواب بتعيين
احدى تلك المعاني فلزمهم ههنا ان يذكر في الجواب بالمعية الآنية او الزمانية ليظهر المقصود فانه
لا يظهر بالمعية بالعلية والطبع والشرف والرتبة وغيرها واذا اتقن ذكر الزمان او الآن لزم الدور
ويشير اليه قوله فان كان غير المنتسبين حتى يظهر فيه يعني ان كان المراد بها المعيات المذكورة سوى
الزمانية فلا يتم المقصود لانها تتصور في ساعات متعددة فلما لجمعها المتبع الواحد وبهذا ظهر

١٣٠

والظاهر وجه تخصيص السؤال بالحركة بدون شموله للحركات فانها ايضا لا يتصور وجودها في الخارج الا
في الزمان فحالها كحال الحركة بل اولى لتخصيص الحركات بالزمان ووجه الظهور ان الحركات يعلم وجودها
بحسب الحس ويعلم بالضرورة وجود الامر التدريجي المتصل بين المبدء والمنتهى لما ظهر سابقا ولا يتوقف
علمها على الزمان ايضا كما ذكرنا سابقا بخلاف الحركة فانها مشتركة مبهمة لابد من بيانها فيؤول الى الدور
فان قلت ان الحركة ايضا مشتركة فيما بينها بل بين معان متعددة فلابد لبيانها من امر تدريجي محل
للزمان فيلزم الدور قلت كلا فان المعنى الحقيقي الاصطلاحي ما ذكر سابقا من انه امر تدريجي متصل
باتصال المسافة وقد عبر عنها بكمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة ثم ان تقرير السؤال بهذا النمط
النفيس لا يدفعه الجواب الاتي في الظاهر ولكن التحرير بحيث يدفعه ايضا كما سيأتي قوله منقوض بما يكون
فيه الحركة آه اقول هذا الكلام والكلام المذكور في الاشكال الثاني وكذا اجراؤهما الفرجان او شيران اشارة
جليه الى القول بالجزء والتدريجي مع ان المصنف قد انكره فيما سبق في مبحث الحركة وهذا بناء على ان ماهية
الحركة على تقدير نفي القول بالجزء والتدريجي مع ان المصنف قد انكره الا ليس الا حالة يعبر عنها القوة محضة
والفعل بمعنى انه لو انقطعت تلبس المتحرك بالفرد وهذه الحالة عبر عنها بهذه العبارة ليست قابلة لان يكون
محلا للزمان المتصل الموجود في الخارج كما لا يخفى على الفطن اللبيب فان الظاهر انها حالة انتزاعية ولو سلم
كونها خارجية فلا يكون متصلا ممتدا ولكن للمتكلف ان يتعسف ويسع له ان يقول الحركة سوى الفرد التدريجي
الدال على وجوده البرهان كما ذكرنا وسنذكر تفصيله ليس مما برهن عليه ولا شهد به البديهة الصافية
في كلام المصنف ساقطا فان انكار الفرد والتدريجي لعله من حقيقته وان لم يطابق الواقع كما هو حقيقته
وافراده لعله من اخذ مذهب القوم وان لم يطابق مذهبه على التحقيق فتفكر في هذا المقام قوله
فالجواب اما عن الاول آه حاصل الجواب عن التقرير الظاهر من كلام المصنف للسؤال ظاهر لا يحتاج
الى البيان واما على ما قررنا فتقديره ان الحركة وان كانت مشتركة بين المعاني المذكورة سابقا لكن المتبادر
منها في العرف هو الاجتماع في الحصول بحيث لا يكون بينهما تخلف خارجي وتبدد المكان مناط هو الزمان

كما ان مناط التخلف ايضا هو لكن الاول باعتبار وحدته وفي الثاني باعتبار تعدده والمعة بعد المعنى
بديهي لا تقبل الشك والتشكيك ومرجعها وان كان هو الزمان في الواقع ولكن لا يلزم تصور المرجع
عند تصور ماله مرجع الا ترى انه يتصور المعة وتغفل عن العلة ثم ليس المراد بالمرجع ههنا المعلول اللازم
لما له مرجع ومتأخر عنه في الوجود وهو التعقل بل المراد منه ما يؤل اليه فيستعمل العلة الصادقة كما
ان مرجع الكلية الى الجزئيات في الشكل الاول مثلا والحاصل الكبرى الكلية مرجعها الى الجزئيات
التي فيها النتيجة فلا يلزم فيها النتيجة فلا يلزم فيها الدور من اخذ الكلية في الدليل بسبب مرجعها الى
النتيجة لعدم توقف علمها على علمه وان كان في الواقع توقف كذلك لا يلزم الدور ههنا والسبب في ذلك
ان في الموقوف والموقوف عليه قد يكون جهات شتى يكون كل واحد منها بجهة موقوفا وبجهة اخرى موقوفا
عليه فتعدد الجهات من الجانبين فلا يلزم الدور المستحيل وههنا ان المعية لها جهة الوجود وبتلك
تتوقف على وجود الزمان ويكون موقوفا وجهة العلم وبتلك يكون موقوفا عليه والزمان له جهة الوجود
وبتلك يكون موقوفا عليه وجهة العلم وبتلك يكون موقوفا فلا دور قوله على ان المعة اه جواب اخر
بالعلاوة مآله وان سلمنا ان علم المعية موقوف على علم وجود الزمان على علم وجود الزمان لكن المقصود
ههنا بهذا البيان تحقق مهية الزمان فتختلف الجهتان فيكون الموقوف في جانب الزمان نظرا الى
المعة علم مهيته والموقوف عليه علم وجوده فلا يلزم الدور قوله فان اريد بها اه تتمة للجواب الثاني وليس
بجواب ثالث بان المقصود ههنا اثبات الوجود الخارجي وهو ليس موقوف عليه للمعية بل وجوده مطلقا
فلا يلزم الدور وذلك لان هذا الاستدلال لا يتم حجة على اثبات الوجود الخارجي بل له حجة اخرى كما
يصرح به كلامه وان اريد به تحقيقه بصفة في الاعيان اه قوله بل سيلوح ذلك اه سيأتي ما في دليله
الاتي والبيان الاوفى ما ذكره ههنا وهو ان المنتزع المذكور حقيقة من التصالة وعدم قراره فاما ان يكون
موجودا خارجيا فثبت المطلوب بلا كلفة والا فلا يكون اختراعيا محضا فان الانتزاع المذكور امر واقعي
والمنتزع عليه مطابقة صرفة فلا بد ان يكون امرا انتزاعيا محضا فلا بد له من منشأ ولا يكون قار الذات لا لزم

والا يلزم الترجيح بلا مرجح او يلزم اجتماع اجزاء ذلك الممتنع وكلاهما باطلان اما الثاني فظاهر لما
قررنا من عدم قراره واما الاول فبطلانه بالبداهة وهو مقرر عندهم بيان اللزوم ان القار اذا فرض منشأ
لانتزاع غير القار فلا يخ اما ان يصح انتزاع كل جزء من الممتنع المذكور منه معا يلزم الاستحالة الثانية
او لا يلزم الترجيح بلا مرجح فان اثبات منشأه وبقاءه فما يصح الانتزاع ما دام البقاء فالقول بالانتزاع
بحال دون حال يفضي الى الاستحالة المذكورة بلا مرية قوله واما عن الثاني والثالث اه وحاصله ان عدم
القرار له معنيان الاول ان لا يجتمع اجزائه اصلا في الآن وهذا هو المراد ههنا وهذا لا يصلح ان يكون مقدارا
للقار المقابل بهذا المعنى والا يلزم خلو المقدار عن المقدار في الآن لعدم اجتماع اجزائه فيه واذا لم يجتمع
اجزاء شيء في طرف لم يتحقق ذلك فيه فاذا لم يتحقق يلزم الخلو بتحقق المقدار في الآن وكون المقدار خاليا
عن المقدار في اي طرف كان وهو محال لشهادة البداهة كما ذكرنا ويقال لغير القار بهذا المعنى انه المتجدد في
الحدوث والبقاء والثاني بمعنى تقضي الانواع والافراد ويجتمع اجزائه في الآن وهو لا يكون مقصودا ههنا
ويتحقق في الفرد التدريجي والمقدار المتجدد ويقال له الغير القار بحسب الحدوث دون البقاء والحق ان
كل قسم منهما غير قار بحسب حدوثه وبقاءه فان الاجزاء التحليلية في الآن اذا كان يتجدد ويتجدد محله
فالمنتزع من النصف يبطل ببطلان النصف عند حدوث الثلثين وعند حصول الكل والسر في
هذا ان بالاتصال والانفصال يبطل بالقوة الحالي وما ينتزع عنه فالفرق بينهما ان في الاول لا يجتمع
الاجزاء المنتزعة من الفرد الآني في الآن وفي الثاني يجتمع فيه وهو اللائق بعدم القرار في الحدوث
والقرار في البقاء ثم عدم القرار بالمعنى الثاني الذي ذكر في الفرد التدريجي ينقسم الى قسمين الاول
منهما ان يكون معروضه بحيث ينقسم بالذات كالفرد التدريجي للكم والثاني منهما ما لا يكون كذلك بالذات
ولا يكون كل جزء منه قابلا للقسمة كذلك ويعرض له التكمم بالعرض بالنسبة الى المحل ويعرض له عدم القرار
بالنظر الى غيره كالزمان ولكن العقل والقوى يحكم بان الاستعداد العرضي بالنظر الى الزمان يحصل في
كل فرد تدريجي من انه مقوله كانت كما او غيره كما ان عدم القرار يحصل بكل جزء منه بالنظر اليه وليس

والفرق الا بان الامتداد الذاتي يحصل في القسم الاول ايضا والحصل في القسم الثاني نعم مشهور
منه الامتداد والعرض الاخر بالنظر الى المحل فليس الامتداد بالذات الا في القسم الاول هذا اذا قلنا
بان الامتداد او الغير القار بالذات منحصر في الزمان كما هو مذهب جماعة من اهل التحقيق وان قلنا
بعدم الانحصار وقلنا بان الزمان واسطة في الثبوت للامتداد الخاص المذكور لغيره حتى الحركات
والافراد التدريجية والخطوط الغير القارة فليس الفرق من القسمين الا بتحقق عدم تحقق الامتداد
بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض في الثاني دون الاول بل كل منهما متصف بهما في تحقق
الكم بالذات بالمعنى المذكور نعم يفرق بتحقق الكم بالذات بمعنى نفي الواسطة في الثبوت والعروض
وعدم تحققه في الثاني قوله يجتمعان في الوجود اه هذا اذا اريد بالمسافة السطح او الخط المفروض
او الموجود في الجسم الذي يتحرك عليه المتحرك واما ان اريد الفرد التدريجي كما هو التحقيق وسنشير اليه
سابقا فلا يتصور التقدم متاخرا وما يحلس ولا يجتمعان لكونه غير قار مثل الزمان فان قلت لم يصح
الحكم المذكور اعني الجمع والتعاكس نظرا الى نفس ذات الفرد التدريجي فانها الاما في عينها قلت هذا
ممكن في نفس الحركة القطعية ايضا او عدم قرارها بواسطة الزمان لما سياتي تحقيقه في كلام المصنف
فلم يكن بين المسافة والحركة فرق والحق كما قررت مرارا انه لا يكون بينهما فرق لا بالذات ولا بالاعتبار
وتشخيص فان وجود الحركة القطعية ضروري وبرهن عليه ولا يثبت بالضرورة ولا بالبرهان في اثناء
انتقال المتحرك من المبدا الى المنتهى متصل الا وجود الفرد التدريجي فلم يثبت لما وجود امر اخر
تدريجي سواه كما نبهناه عليه سابقا ولعل ادعاء الضرورة في وجود القطعية على ما سواه ادعاء محض
لا يلتفت اليه ايها الحل نعم قد دل البرهان على وجود الزمان المغاير لهما بعينها وبين فيما بعد ولو لم يكن
البرهان لا كتفينا به من الزمان ايضا وسياتي ما يتعلق بهذا المقام قوله فتحصل ان الزمان اه اما وجه
المقدارية فظاهر ضرورة تقدر الحركات طبعا بالزمان دركا دقتها بزيادته ونقصانها بنقصانه كما يقال
في التقادير القارة مان هذا الجسم ناقص من هذا الجسم لان هذا ذراع ~~ولا يلزم في المقلة~~ وذلك ذراع اعلى

وذراعين ولا يلزم في المقدار الا ان يكون محمولا على المتقدر بحمل المواطاة كحمل الذراع على الجسم
حتى يرد بان الزمان لا يحمل على الحركة بهذا الحمل فلا يقال ان الحركة يوم او شهر كما يقال ان الجسم ذراع
او ذراعين فان المقدارية والكمية يقتضي القيام واعتبار المقدرية ولا يقتضي الحمل لكل نوع بل مطلق
الحمل على ان المراد بقولهم ان الجسم ذراع انه ذو ذراع لكن تسامحوا واما الحركات بالنظر الى المسافة
فانها لو كانت يعرض لها التكثر بالنسبة اليها ولكن لو كانت المسافة غير قائمة بالحركات لم تعد
من المقادير الحقيقية واما وجه كون الزمان عددا فهو انه ظاهر بحمل كلامهم على المسامحة بان الزمان
بانه يعرض العدد للحركة بسبب انقسامه وحينئذ يحصل تعريف الزمان بانه كم متصل غير قار بالذات مقدار
للحركة من جهة متصلة وعددية اذا انقسمت ولكن الاتصال والعدد لا يوجد بالنظر الى الزمان فيلزم الدور
بل بالنظر الى المسافة قوله عروضهما او لا بالذات اه اعلم ان العروض بالذات يطلق على معنيين الاول
بمعنى نفي الواسطة في العروض والثاني بمعنى نفي الواسطة في الثبوت والعروض جميعا فان اريد به الاول
فالبيان واضح كما اشار اليه المصنف بانه لو كان له واسطة في العروض فيجري الكلام في الواسطة
فلو كانت متصفة بها بالذات فذلك المعنى مثبت المطلوب والا لا بد من الانتهاء الى ما بالذات قطعا
لكنه مثبت المطلوب اجزاء وان اريد به الثاني فالبيان محتاج الى التوضيح بان يقال ان ما الامر متصف
به بالذات بغير واسطة في الثبوت اذ لو كانت بالواسطة فما حال تلك الواسطة اما ان يكون متصفا
بالقرار او عدمه على الاول لا يكون علة للمتجدد والا يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة او متمما الاخير فان
كلا منشاهما في الاقتضاء التام واما الثاني فلا ينكره احد من القائلين بالواسطة في الثبوت او
العروض ايضا ومنشاء التخلف ظاهر فان التقدم والتاخر بهذا المعنى لا يجتمع اصلا والعلة باقية في
الحالات وفي التخلف يلزم الترجيح بلا مرجح كما ذكرنا مع انه خلاف مذهبهم وصرائحهم وعلى الثاني
تسلسل ان عدم قراره اما ان يكون مستفادا من ذاته كما ذكرنا مثبت المطلوب او من غيره فيجري الكلام
فيه والقول بنفي الواسطة في الثبوت مما يفهم من كلامهم كما سياتي اقول الذي ذكر في تتميمه انه لم

لا دل على بطلان عدم القرار مطلقا زمانا كان او حركة وكان الكلام بعد تسليم وجوده فان كل غير قار
فرض علته ماذا اما قار فذلك بطل بالبيان الاول او غير قار فيسئل عن علته اما ان يكون قارا فيبطل
بالبيان المذكور مع انه بعد تسليم ان عدم القار لا يصدر عن القار او غير قار فينقل الكلام الى علته وفيه
غير قارة وهكذا فيلزم التسلسل او تعاقب ما لا نهاية له منها وان كان جائزا عندهم لكن يلزم تخلف
المعلول عن علته التامة فان الكلام فرض فيها فيلزم الترجيح بلا مرجح هذا ما ذكرناه والتخلص عن هذه الشبهة
بعد اختيار الشق الثاني بان الاجتماع والتعاقب ماذا اريد بهما اما كونهما بحسب الواقع المعبر عنه بالدهر او
بحسب الزمان الذي هو افق التغير فان اريد الاول نختار الشق الاول ولا يلزم التسلسل المستحيل لعدم
الترتيب اذ لا تقدم ولا تاخر في الدهر وان اريد بحسب الزمان نختار الشق الثاني ولا استحالة في تخلف
المعلول عن العلة التامة في الزمان بل في افق الدهر ضرورة ان العلية والمعلولية انما يكون بحسب الوجود
النفس الامري المعبر عنه بالدهر دون الزمان بل الزمان كالمكان فكما لا استحالة في التخلف عن العلة
والمعلول فيه كذلك لا استحالة في التخلف في الزمان وفي كلا الوجهين نظر وتدقيق اما في الاول فان المعية
الدهرية وان لم يكن اجتماعها مع التقدم والتاخر الانفكاكي لكن يكفي اجتماعها مع ترتب العلي
الذي كلامنا فيه فيجري برهان التطبيق وغيره من براهين ابطال التسلسل واما في الثاني فلان
التخلف الزماني عن العلة التامة والمعية كما انه محال في الدهر محال في الزمان ايضا فان المعية التام
لازم للعلة التامة وتخلف اللازم عن الملزوم كما يكون محالا في الدهر يكون محالا في الزمان الاترى ايضا
ان وجود الاربعة في اليوم والزوجية في الغد مما يحكم العقل السليم قوله واما غيره من الحركة الخ ان المقصود
منه اثبات الواسطة في العروض في التقدم والتاخر في غير الزمان من الحركات والافراد والخطوط و
النفس والحقة الحاصلة بسبب الحركات ولم يثبت هذا البعد ولا فيما سياتي ايضا فان الحركات وغيرها
فما سميتموه بغير قار ذو الواسطة الزمانية لا نسلم كون عدم قرارها بواسطة الزمان وواسطة في العروض
بل يجوز ان يكون غير قار بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض فان الحركة التوسطية اذا فرضنا مسلما بينا

سبيلا نهاعلى المسافة يجوز ان يحصل ممتد غير قار بالذات بالمعنى المذكور من الخط والمسافة
فيقال للاول الخط العروض التدريجي وللثاني الفرد التدريجي ويكون كل واحد منهما مضاهيا
في عدم التوسط في الحركة بمعنى القطع ثم ثبت التوسط في الثبوت فان النقطة في بعضها قارة وكذا
او المجهولة الذي ذهبت بالحركة فيها قارة ايضا فلا يتصور عدم قراره بالذات بمعنى نفي التوسط في
الثبوت فان الشيء الذي يكون نسبة القرار واللاقرار اليه سواء لا يمكن ان يكون ثابتا له بغير الواسطة
في الثبوت والا لزم الترجيح بلا مرجح قوله بمعنى مقدار اللاقرار الخ سلب بعض المبادي كالقرار واثبات
بعضها كالتقضي والتجدد ويشير الى ان عدم القرار والتقضي من لواحق ذات الزمان فان اثبات المبادي
بلا واسطة ذواتي اولا يشير اليه والحال في الزمان كذلك فان عدم القرار والتقضي من فصوله الذاتية
وههنا اشكال قوي وتحقيق لا ينحل ما تأمل الافكار وهو ان الذاتيات لا يتخلف عن الذات في
طرف من الظروف وههنا عدم القرار ينفك عنده في طرف الدهر كما سيأتي تحقيقه فان قلت عدم
قرار الزمان عبارة عن عدم اجتماع اجزائه في الآن وهو حاصل في الدهر ومعبر عن الفصل الذاتي
ولا يتخلف عنه في طرف من الظروف قلت هذا المعنى من عدم القرار حاصل للزمان في افق التجدد
والدهر كليهما فلا يظهر وجه التفرقة بين عدم قرار الزمان في افق التجدد وقراره في افق الدهر لا يقال ان
التخلف بين اجزاء الزمان انما يحصل في افق التجدد وهو المعنى لعدم القرار ولا يحصل التخلف بينهما في
الدهر فيثبت القرار فيه لانا نقول كلا بل التخلف بين اجزاء الزمان في الدهر والتقضي على سواء اذ ليس
المراد به الا عدم حصول في الآن وحصول هذا المعنى مساو في البعد والزمان قوله ان يتصور القبل
بعدا والبعد قبلا اه هذا الكلام مع سياقه وسياقه يشعر ان القبلية والبعدية الواقعتين بين اجزاء
الزمان من مقتضيات خصوصات ذوات تلك الاجزاء فلا يكون الوسط بينهما واسطة في الثبوت
اصلا ولا واسطة في العروض كما هنالك سنقرره وههنا اشكال قوي لا ينحل بادنى تأمل الافكار كا
السابق ومباينة اليوم مثلا لو كان تقدمه على الغد مثلا من مقتضيات هويته وكذا التقدم المكور على زمان لاحق له

وما فرض من زمان سابق الكائن من متقضيات هوية يجري الكلام بان في تلك الهويات الخاصة للاجزاء
لما انها تكون انتزاعيات او يكون من الموجودات الخارجية متضمنة او منفصلة على الاول يستغنى بان
منشا انتزاعها ماذا اما النفس المهية او امور اسنزعة منها او منتزعة او منفصلة على الاول يلزم اشتراك
الاجزاء في الهويات ضرورة ان اشتراك المنشا ويستلزم اشتراك الانتزاعيات كما لا يخفى على من
له ادنى فطانة ولا تفصله خوفا للتطويل موكيلا الى ذهن المتفطن وعلى الاخيرين يرجع الكلام الى
الشقين الاخيرين المذكورين في الترديد الاول وهما باطلان اما الاول منهما فلان الاجزاء الغير
المتناهية في اليوم مثلا لما تقدمات وتأخرات تلك فتكون بازاء كل جزء وبعدد الخاص هوية
خاصة لا تكون في الجزء الاخر واذا الاجزاء والتقدمات غير متناهية فتكون الخصوصيات المتضمنة في
الخارج اليها ايضا غير متناهية فيلزم انحصار غير المتناهي بين الحاصرين ويلزم ايضا الاجزاء التي
لا تتجزى ولو كانت تلك الهويات منفصلات متباينة فيلزم انحصار غير المتناهي في الوجود
وان كانت على الاتصال يجري الكلام فيه فانها تكون هي الزمان بالحقيقة لاتصالها وعدم
قرارها بالذات ويجري الكلام فيه فيعود الى التسلسل بين عديم القرار المجتمعة وتسلسلها مع الصفة
بالبرهان وان لم يجري البرهان في تسلسل اجزاء الزمان وغيره في الماضي والمستقبل لعدم الاجتماع
واما الثاني فبطلانه ايضا ثابت بالبيان المذكور في الشق الاول فان تلك المنفصلات بعدد
تلك الاجزاء فيلزم اما انحصار غير المتناهي بين الحاصرين والاجزاء التي لا تتجزى او المستحيل
كما لا يخفى على من له ادنى تامل ويرد على هذا البيان النقض بالخط المتناهي المتصل والسطح
والجسم التعليمي كذلك تاما اذا فرضنا خطا مقداره ذراع مثلا فهو ينقسم الى اجزاء غير متناهية
متناقصة فكل جزء منه متصف بالصغر والكبر الخاص فذلك اما ان يكون بحقيقته فيكون
كل جزء منه متصفا بالكبر والصغر الخاص فيرتفع التمايز بينهما كما لا يخفى على المتامل او لامور خارجة عنها
فهي اما متضمنات او منفصلات على التقديرين يلزم انحصار غير المتناهي بين الحاصرين والاجزاء التي

واللتي اوليته في المتصلات المجتمعة القارة بمثل ما ذكر في السابق فالحق عندي انه لا مخلص من ونع
هذه المحذورات الا بالقول بالتشكيك في الهيئة وهو الحق الثابت عندي بالبرهان كما بينا في بعض
الرسايل وسياتي بيانه وما فيه ايضا فيما بعد فانتظره مفتشا قوله قبلية وبعدية اه فيه مسامحة
ظاهرة فان المعنى الاضافي الانتزاعي لا يكون عينا للموجود الخارجي فالمراد ان منشاهما نفس
الذات واطلاق الانتزاعيات بالمواطات اذا كانت منتزعات نفس ذات المنتزع منه ولو كانت
مفهوماتها اضافية ومعانيها مصدرية على تلك الذات شايع ذايع في كلامهم ولو ثبت ما قال
المحقق الدواني من ان المبدا والمشتق والحمل متحد بالذات سهل الامر من غير اعتبار المسامحة
ولكنه باطل لما فصلنا في بعض الحواشي والمقام غريب عن ذكره ان شيت فارجع اليه قوله
فالقبلية معنى ليس له لذاته اقول الظاهران في عروض القبلية للامور المذكورة لا لذاته فرق
من الحركة وساير الامور الغير القارة سوى الزمان وبين الامور القارة كالانسان وغيره ففي النصف
الاول يجوز ان يكون الواسطة فيه واسطة في العروض او يكون الواسطة واسطة في الثبوت كما
هو الظاهر عند العقل السليم والنصف الثاني ليس فيه الا الواسطة في العروض وذلك لانهم
يجوزون العقل يحصل الحركة القطعية وتشخصها بدون التقدم والتاخر وعدم تصور اجزايها
بدونها كما سياتي تحقيقه بخلاف الانسان والفرس وغيرهما من الامور القارة فليس في النصف
الاخير وجود معهما الا المجاورة الزمان واما الحركة القطعية فهي سيالة بنفسها وان كان سيلانها مقارنا
مع الزمان ولذا افترقوا فقال بعضهم انه غير قار بالذات بمعنى نفي الواسطة في الثبوت والعروض
كالزمان وقال بعضهم بسبب الزمان والواسطة واسطة في الثبوت وهذا عينا مما تقبله ويجوزه
العقل السليم واما القول بالواسطة في العروض فذلك باطل عند العقل السليم قوله
فان قلت الزمان والحركة اه وتقريره ان الزمان والحركة القطعية المتصلة الحاصلة من سيلان
المتوسط على المسافة المتصلة او ما يحذو حذوها لا يتصور بينهما الا ما يكون منفصلة منقسمة الى اجزا

متقدمه ومتاخره ولا يجوز العقل ان يكون جزء متقدم منها متاخرا عن جزء منها بل هذا التجويز مما
يمجه العقل السليم فلا بد ان يكون كل منها غير قار لذاته لثبوت التجزية والتقدم والتاخر فيها كذلك
والا انسلخا عن حقيقتهما ولقوة الاشكال بهذا لم يطلع احد على الجواب عن الاثنين في كلام المصنف
ما يتصاف زيادات كما ستذكر فيما سياتي قوله قلت الفرق بينهما اولا ان حاصله على ما يدل عليه
عبارة المصنف في الايراد ان الحركة غير متجزية في نفسها لانها عبارة عن كمال اول لما بالقوة
من جهة ما هو بالقوة وهذا المعنى لا يقتضي التجزي فاذا لم يكن متجزيا بالذات لم يكن غير قارة كذلك وهو
ضرورة توقف الثاني على الاول اذ استلزامه له والمصنف بين اذا فرضنا ثلثة اجزاء
لا يتجزى وفرضنا جزءا واحدا متحركا من الاول على الوسط يحصل المعنى المذكور للحركة مع انه لا يحصل
به التكمم والكمية بالذات فعلم ان المعنى المذكور بالنظر الى ذاته وحقيقته لا يستلزم الكمية فلا يستلزم
عدم القرار وبه يحصل الفرق بين الزمان والحركة ذاتا نعم فيه ما فيه فان التعريف المذكور ان
يكون رسما لا حدا حقيقيا فيجوز ان يكون الحركة القطعية في حد حقيقتها امر متصل غير قار في نفسها
يعرض له ذلك المعنى المذكور كما ان الجسم رسم بكونه ذو مكان متحيز بالذات يشار اليه اشارة حسية
كذلك وهذا المعنى لا يقتضي الكمية والاتصال ولكن حده الحقيقي بانه الجوهر الطويل العريض العميق يقتضي
ذلك كذلك الحركة القطعية تعريفها الرسمي لا يقتضي التكمم وذاتها الخاصة يقتضي ذلك قد سبق كما
سانقل في تقرير الاعتراض ان الحركة القطعية يجوز ان يكون كما متصلا غير قار بالذات كالزمان
بل هو فوق جانبه فان قلت ان الحركة القطعية على مزعوم المصنف عبارة عن التوسطية والامتداد
وهو عبارة عن الخروج التدريجي للمقولة كالاين والوضع والكم والكيف ولا شبهة في ان اتصال ذلك
وكميته مستفاد من الغير وكذا عدم قراره اما الكيف والوضع وكذا الاين فظاهر [illegible] واما الكم
فاتصاله القار والكاف بحسب نفس ذاته ولكن عدم قراره مستفاد بالخروج من الغير فاذا كان
اتصاله الغير القار مستفادا من الغير لم يكن بحسب نفس ذاته فلذلك اتصال الغير القار للحركة القطعية او

القطعة او التوسطية ليس معناه الاتصال وعدم القرار الحسي بنفس ذاتها فعدم التجزي قلت ادلة
لتنافي الايراد على الامر المعاسد على تحقيق المصنف فانه ينكر الفرد التدريجي كما مر ويقول بالحالة التي
عبر عنها بصراحة الفوق وبخصوصه الفعل من المبدء والمنتهى فلوجعلت الحالة في تلك الحالة
فيمكن ان يمتد بامتداد غير قار بنفسها فالمركب منها ومن التوسطية يكون ايضا غير قار و تحقيق
المقام انه لم يدل دليل قاطع على انحصار الامر الغير القار بالذات بمعنى نفي الواسطة في الوجود
وحده او في الثبوت والوجود كليهما في الامر الواحد بل يجوز عند العقل ان يحصل من سيلان
التوسطية على المسافة او ما يجري مجراها امور ممتدة غير قارة بالذات كالخط التدريجي والسطح التدريجي
والحركة القطعية والزمان يكون كلها اعدامها غير قار بالذات بمعنى نفي الواسطتين المذكورتين او نفي
الواسطة في الوجود فقط واما الخط فيجوز ان لا يكون امرا جنسيا فينقسم الى انواع قار او غير قار و يكون جميع
منها فصل نوعه والفصل الذي حصر في غير القار يقتضي بنفس ذاته عدم القرار بالذات بالمعنيين
المذكورين وكذلك السطح مثلا والامر في الحركة القطعية اظهر من الخط فانها يجوز ان يكون لها بنفسها غير قارة
كذلك ويكون هي والزمان كلاهما مندرجين تحت الكم الغير القار اندراج الانواع تحت جنسها الق
ولا تتعجب ما قال المصنف من ان الحركة كال اول ... وهو لا يقتضي الامتداد والاتصال فان هذا التعريف
يجوز ان يكون للحركة التوسطية فقط كما ذكرنا سابقا وايضا يجوز ان يكون رسما لهذا الرسم وان
لم يستلزم بالنظر الى نفس ذاته الكلية وعدم القرار لكن المرسوم بنفس ذاته يقتضي ذلك كما مر فان قلت
ان الرسوم انما يكون بالخواص المختصة والتعريف المذكور يكون لكل واحد من الحركتين فان الحكماء اطبقوا
تعريف الحركة بذلك الرسم يقسمونها الى التوسطية والقطعية فالظاهر انه تعريف للحقيقة الجامعة لكلا
القسمين قلت ان التعريفات كما يكون باللوازم المختصة بالنظر الى نفس الذات من حيث هي هي
كذلك يكون باللوازم المختصة بالنظر الى وجوداتها الخارجية والثاني شائع كالاول في كلماتهم ولا شك
ان هذا التعريف في الواقع كما يصدق ويلزم التوسطية كذلك يصدق ويلزم في نفس الامر للقطعية

فان الاجزاء التي لا يتجزى من المستقيلات و توجهها الى بعض الامر واستقاض التعريف بالمعدومات
بالمقدارية لا يليق بشأن المحصلين قوله انما اتصالها من جهة المسافة الى اخره وهذا باطل بما قررنا آنفا
من ان الحركة المذكورة وجوابه ان الاتصال المسافي يجوز ان يكون واسطة في الثبوت لاتصال الحركة وليس دليل
دال على ان الاتصال المسافي داخل في هيئة الحركة القطعية حتى لا يتصور الواسطة المذكورة سبيلا على تحقيق
المصنف فان المسافة عنده اما ان يكون الحالة المذكورة سابقا من المبدء والمنتهى محليته امرا جاحيا
متصلا في الحقيقة واما اتصال الفرد التدريجي فهو مما لا يقول به المصنف واما الامتداد والقار للمسافة كالسطح
القار والخط والقار فهما لا يرتاب عاقل في عدم دخولها اللهم الا ان يدعى على طور المصنف مثل ما قررنا
سابقا ان الحالة الحاصلة من المبدء والتي شملها مثل الاستعداد وغاياته الثلاث بحسب بعض مفهومها
لا يجوز العقل متصلها في الخارج لكن بحسب بعض حقيقتها الاخرى منه بهذا المفهوم يجوز ان يكون موجودا في
الخارج كالحالة الاستعدادية التي يصدق عليها مفهوم الاستعداد وهي بنفسها يكون ممتدة متصلة غير قارة
بالذات وهذه الاشتدادية هي التي جعلها المصنف مسافة في ذات القطعية فلا شك ان هذا يؤيد ما قلنا
سابقا من ان عدم قرار الحركة يجوز ان يكون باعتبار بعض ذاتها الغير القار فبالذات بالمعنيين المذكورين
السابقين فقد ظهر على اللبيب بما قررنا ان الكلام الذي صدر من المصنف في سياق التوجيه بين [illegible]
مما لا محصل له بالبرهان قوله اتصالا قائما بها الى وجه ما ذكرت من ان الكم لا ينحصر في العرض بل يجوز ان
ان يكون منقسما الى الجوهر والعرض فحينئذ لا يثبت ما ذكره المصنف قوله ثم علة اتصال الزمان هو علة
اتصال المسافة الى هذه المسئلة من غوامض المسائل عندي وان ظنها القوم سهلا فعليك بتطبيق
القريحة فيما ذكره في تحقيقه واعلم بان المصنف في اثباتها وعدمها وما يذكره ههنا وقيل على خلاف
ما قاله المصنف من ان الاتصال المسافي الذي يأتي به المصنف ما ذا اراد به اما الوضع [illegible] الذي جعله
مسافة للحركة القطعية كما هو الظاهر لانها محل الزمان عندهم فذلك باطل فان الوضع ليس له
اتصال في ذاته اصلا انما عرض له الاتصال من جهتين جهة المتحرك وجهة الزمان من سيلان المتوسط

التوسطية كما قرره المصنف من عشران الزمان انما يحصل عدم القرار والاتصال بسببه اما ان اراد
الاول فباطل اما اولا فلان اتصال الوضع من جهة المتحرك قار والاتصال القار مما لا مدخل له في
تحصل الزمان كما تشهد به الفطرة السليمة واما ثانيا فلما قاله المصنف فيما سياتي من ان الزمان لا تقوم
بالحركة الكيفية فان الحركة علة لوجود الزمان بواسطة اتصال المسافي ولا اتصال في الكيف فلو كان
المراد به الاتصال القار الحاصل بسبب المتحرك فهو حاصل في الكيفيات القارة بالجسم كالسواد والبياض
فلا يتم الاستدلال هناك وكذا ارادة الثاني فانه يؤدي الى الدور فان الاتصال الحاصل للوضع بسيلان
المتوسط يحصل من قبل الزمان بتوسطية واسطة في الثبوت او العروض كما ينادي عليه كلام المصنف
(اتصال) سابقا فلو كانت المسافة المتصلة [illegible] الاتصال علة لوجود الزمان يلزم الدور وظاهر انه واما ان يراد بالا
المسافي المكان كما هو الظاهر من لفظ المسافة وهو مما لا دخل له في تحصيل وجود الزمان كما ذكرنا في الارادة
المسافي القار للوضع ولان الضرورة شاهدة بانه لا علاقة بين الاتصال المكاني والزماني بالعلية ضرورة
فرض احدهما بدون الاخر ان الكلام في الاتصال المسافي الذي للحركة التي تقوم بها الزمان كما سيأتي
وقد مر مفصلا في باب الحركة فلا يحصل لما ذكره المصنف هنا اصلا الا بالتزام الفرق والتدريجي في الظاهر
(المذكورة) وهو ما ذكره المصنف مع ان اتصاله ايضا انما يستفاد من الزمان فيؤدي الى الدور فلا يتم المسئلة
هنا الا بما الذي كنا سابقا من ان الاتصال المسافي التدريجي في الوضع يحصل بسبب سيلان التوسط بالنظر
الى ذاته بدون وساطة الزمان وبذلك الاتصال التدريجي يحصل تدرج الزمان واتصاله بمعنى انه يحصل وجود
الزمان به فذلك الاتصال الذي فرضنا علة للزمان يكون بالذات بمعنى عدم الواسطة في العروض فقط فاما [illegible]
المسئلة موقوفة على بطلان ما قاله المصنف اولا من ان غير الزمان انما يحصل له الاتصال الغير القار بواسطة
الزمان فليس كلامه بدافع قوله يظهر له ان ليس هناك الخ اقول الظاهر من كلامهم ايضا من تحقيق
المصنف وكلامه ان هناك حركتان متحاذيتان الاول منهما التوسطية والثاني القطعية وقالوا ان التوسطية
(الفاعل) راسمة القطعية كما ان النقطة بالفعل والشعلة الجوالة للدائرة في الظاهر من كلامهم هذا الخيال انما هو في الحس فان

والمفعول يكونان كذلك والضا عبارات ايهم اخرى يدل عليه كما لا يخفى على من تفحص والقول بانكار دليل بلا

فما يحكم العقل السليم واما المصنف فقد حقق كما ان الحركة ليس من مقولة الانفعال ولا شبهة انها لا يكون توسطيه

لشدتها وثبات التوسطيه في الآن فلا جرم يكون قطعيه متحدة بالذات مع التوسطيه فانها اما ليست من مقولة

اصلا او يكون من مقولة الكيف ليصدق تعريفها عليه فلا يكون متحدة بالذات مع القطعية والا يلزم كون شيء

واحد تحت مقولتين بالذات او يلزم اجتماع النقيضين فان التوسطيه من حيث ذاتها لا يكون من مقولة

على الشق الاول فاذا اتحدت مع القطعيه بالذات يلزم دخولها فيه فيرجع الى التناقض المستحيل كما

كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة والحق عندي ان الفرد التدريجي لا بد منه في وجود الحركة مطلقا كما قررنا

سابقا من انه لولاه يلزم اما انحصار غير المتناهي بين [illegible] ى لا يتجزى كما قررناه فقد ذكره

وقوله فثبت الفرد التدريجي فنقول عن الحركة القطعية بل هو الحركة القطعية على التحقيق ولم يدل دليل

على وجود التوسطيه كما ذكرنا لك سابقا فالميل الطبيعي او القسري او الارادي يبعث عنها عنها الفرد

التدريجي عن القطعيه فالميل الطبيعي مثلا اذا لم يلحقه صاو لاحق وتم لوقه عائق خارجي يشكل

يشكل بشكله على المسافة اذا ما يجزي ما يجرأ لا التوسطيه يحصل منه فرد تدريجي من الكم والكيف او الاين او

الوضع وبتوسطه يتصل غير قار بلا واسطة في العروض وهو ظاهر فيجوز ان يكون غير قار بنفسه

الواسطة في الثبوت ايضا اذا كان الوضع والكم والكيف حسا كما يقوله الحكماء [illegible] تحا انواع مختلفة

وهي الاين الثابت وغير القار وكذا الوضع الثابت وغيره والكم الثابت وغيره والكيف فالقار من

الكيف وغيره وكذا من الوضع وغيره يجوز ان يكون نوعين متحصلين من الفصل ويستند عدم القرار

البيع يكون عدم القرار في الافراد التدريجيه من الفصول المنوعة فيبقى الواسطة في الثبوت والعروض كليهما

[illegible] الى تلك [illegible] الافراد غير قارة بالذات يعني الواسطة في الثبوت والعروض كالزمان ويكون الفرد

التدريجي [illegible] في التحدد ومحلا للزمان على تقدير ثبوت الكمية الوضعية هذا بحسب كلي من لاحظ بلا الشيء

الدرجة [illegible] يلزم سقوط الواسطة في العروض فقط ويجوز الواسطة في الثبوت فان فصل الوضع لا يكون الا بالصورة

بالضرورة والا يلزم دخول شيء واحد بحسب مقولتين بالذات فاذا لم يمكن كما لم يمكن عينية ضرورة توقف
الثاني على الاول كذا اشتغى الكلية وعدم القرار عن الفصل بالذات لا يكون الفصل الذي لو رد لسقطه في الوجود (في الوجود)
فقط كما سمعناك سابقا عن القوم وان ارادوا دليلا على نفي الواسطة في الثبوت ايضا وهو الظاهر من كلامهم
فكلامهم كما ذكره لسلمنا عدم قراره بالذات مع نفي الواسطتين فعدم قراريته الفرد التدريجي الذي ذكرناه
وبطلان مع نفي الواسطة في الوجود يكفي لحلية للزمان فان التطابق بين الحال والمحل في عدم القرار من
كل جهة غير لازم كما صرح به القوم ايضا قوله فمثل الحركة القطعية الخ هذا الكلام ينادي نداء ظاهرا على ان (القطعية)
هي التوسطية المأخوذة مع حيثية الاتصال الساني ثم يحتمل اربعة وجوه كل منها باطلة سيما على تحقيق المصنف
الاول ان يكون الجنس التقييد [illegible] كلاهما خارجان كما في التشخص وانما يعتبر القيد في اللحاظ فقط فهو
باطل فان التوسطية عندهم ليست من مقولة الانفعال كما حققه لوجودها في الآن ومستحالة وجود الانفعال (ل)
فيه لا باعتبار التجدد في مقولة الانفعال وقد حقق المصنف سابقا ان الحركة نفس مقولة الانفعال فلم يكن الا (القطعية)
واذا تفرق بينهما وبين التوسطية على هذا التقدير اعتباري محض لاتحادهما ذاتا وتغايرهما بحسب اللحاظ فقط
فيلزم كون التوسطية من مقولة الانفعال ايضا او التجدد ان بحسب الذات والتغاير ان بالاعتبار فقط لا (كمثلان)
مقوله والثاني ان يكون التقيد داخلا والقيد خارجا والثالث عكس ذلك والرابع دخولهما معا وهذه
الثلثة الاخر باطلة سيما على تحقيق المصنف فان الزمان عنده قائم بالحركة القطعية كما صرح فيما قبل وهو موجود
في الخارج فلا بد من وجود محله ايضا وقد صرح لوجود الحركة القطعية فيه وهذه الثلثة المذكورة ليست بموجودة في
الخارج لوجود واحد بل اثنين منها يعني ما يكون التقييد فيه داخلا بل القيد خارجا وكلاهما داخلان
ليسا لموجودين في الخارج ضرورة عدم وجود التقييد فيه والواحد منها وهو ما يكون التقييد فيه خارجا (القيد)
والقيد داخلا وان تصور وجوده فيه لكن في الحقيقة كثرة لتمايز الاجزاء فيه فلا توحد الحلول والا وجود الكثرة لا (فيلزم)
ان يكون محلا للزمان المتوحد بالوحدة الشخصية فان تعدد المحل يستلزم تعدد الحال وبالجملة هذا التحقيق (التحقيق)
المذكور من المصنف رح منها ينافي التحقيق السابق من ان الحركة بعينها مقولة ان ينفعل ومحل الزمان

بالحركة القطعية قوله حقيقة الشبارية ملتئمة لا هذا الكلام مبادي على تعين شق واحد من الشقوق الاربعة
المذكورة وهو اعتبار القيد اعني اتصال المسافي بالجزئية وهو باطل اصلا لما ذكرنا من انه يصلح محلا للنزاع
وحينئذ يحمل الكلام الاول المطلق اعني المحتمل للوجوه الاربعة المذكورة على القيد المراد من الشق الواحد فلا بد
رفع بين كلاميه وبعض المتعسفين يحمل لفظ الاستبارة المذكورة ههنا على ما يدرك بالاعتبار في اللحاظ
ولفظ الالتيام على الالتيام في لحاظ الذهن فقط دون الملحوظ كما في المتشخص ويعبرون الحركة القطعية
هي الطبيعة التوسطية الماخوذة مع الاستداد والمسافي بحيث يكون التقييد والقيد كلاهما خارجيان وانما
الاعتبار بها في اللحاظ فقط فيقتصرون على الشق الاول من الشقوق الاربعة المذكورة اولا وهذا الكلام مع تعسفه
بحسب ظاهر عبارة المصنف لا يتمشى ولا ينفع من جوح فانه يرد ... على الشق الاول المذكور اولا
كل من التقديرين اعني اعتبار دخل الاتصال المسافي او ما يوحد مسده في الحركة القطعية او عروضها
اصل المقصود ههنا وهو ان الحركة القطعية متصلة باتصال عرضي وممتدة بامتداد كذلك اما على تقدير الثاني
فقط كما لا يخفى على المتفطن واما على تقدير الاول فلان الماخوذ في الحركة هو المتصل المنافي من الوضع والاين
والكم والكيف اعني الامر الممتد بحيثية المتصلة منها ما اتصال غير قار عارض لها كالماخوذ فيها هو ذات
المتصل من حيث هو من الاتصال لا الاتصال نفسه منهم مقصود المصنف ههنا لما كلفه قوله فان ملتئمة
... لان الحركة الخ فاعلم ان اعتبار الامتداد او المسافي في الحركة القطعية ليست سيلانا ... المسافة
وما يجري مجراها يستلزم اعتباره في المتحرك ايضا فيكون في كل انسان انسان حارة منه فارة وكذا في التحرك
وهذا انما يحكمه العقل في بادي الراي واما العقل السليم فبعد دقيق النظر لا يفرق بينهما الا ترى في الحوالم
وا ... ماره والسهم المرمي فان في كل منها يحصل الامر الغير القار بشهادة البداهة في الخارج او في
الذهن فقط فاعلم الاعتراض ههنا طلب التفرقة المذكورة في الجواب وتوطئته له قوله فكما ان الامتداد
حاصل الحـ ... حرك ايضا ممتد بامتداد غير قار لكن بواسطة الحركة واما الحركة اعني الة
فاما ... او بالنظر الى ذاته لاقتضائه السيلان في المسافة وما يجري مجراها ... اول

والاول فى الحركة السريعة فى التحرك المحسوس سيما المحسوس بالابصار بالضوء الشديد واللون كك
بوقوع الحس البصري عليهما بالذات وشدته وكماله لشدتهما وكمالهما والسر فى ذلك ان الحس المشترك
بواسطة الحس البصري عند حركة الشعلة مثلا يأخذ صورة منها يحفظها ثم اذا انتقل تلك الشعلة الى مكان
يأخذ منه صورة اخرى من مكان آخر وزمان كك فتكثرت وتتالت وحصل المتصل الغير القار
على طريق الدائرة او الخط المستقيم فى الذهن هذا هو الظاهر بحسب دقة النظر لا بعد فى ان يحصل
بمقابلة الدائرة بحواله او الخط المستقيم الحاصل من حركتها فى الذهن جسم مستدير او مستقيم مندرج
الاجزاء فى الخارج كالفرد التدريجي من الاين والوضع وغيرهما قوله ويكون المتحصل منها فى كل حد
ولا يظن من ظاهر عبارات المصنف ان الاكوان المتحصلات بالفعل فيلزم الانحصار الغير
المتناهي من حاصرين او الجزء الذي لا يتجزى كما قرر سابقا كك بل كون واحد مندرج من المبدأ
الى المنتهى على سبيل التقضي والتجدد وهذا الكون هو الحركة القطعية عندهم موجود فى الخارج متجاوز
عن الفرد التدريجي الحاصل بين المبدأ الى المنتهى من المسافة او ما يجرى مجراها والاكوان الانية
منتزعات منه كما دقق جماعة المحققين من المشائين سيما المحقق الدواني ومن هو حينئذ جزئية الحق
عنه [illegible] الكون المذكور انتزاعي ومنشأه هو الفرد التدريجي من المقولات الاربعة هو الموجود فى الخارج
معتبر عنه بالحركة القطعية وهو المحل للزمان فى الخارج على تقدير ثبوت كميته العرضية واما على ما قلنا سابقا
فالزمان يجوز ان يكون امرا ممتدا جوهريا قد سماه يكون منشأ القبلية الاشياء وبعديتها فلا يكون له محل
اشكال قوله فهو من حيث وانه على التحصيل لبحث الخ هذا الكلام يشير الى ان المتحرك لم يتحد [illegible]
سبيل الاتصال فى الخارج كالفرد التدريجي من المقولة بل انما يكون تحدده فى الذهن فقط بحسب تجدد [illegible]
[illegible]ون البقاء قوله ولا دور على قياس ما سيجيء الخ انما وجه عدم الدور فقط فان طبيعة الزمان حينئذ يكون
مشخصا للحركة فالحركة بشخصها تحتاج الى طبيعة الزمان والزمان تحتاج فى طبيعته الى طبيعة الحركة وليست
[illegible] بالنظر الى البسيط من كل جهة حتى يلزم جوهرية الزمان بل بينهما فرق بان الهيولى [illegible] الوجود

طبيعتها وشخصيتها محتاج الى طبيعة الصورة والصورة في تشخصها فقط محتاجة الى تشخصه الهيولى محلا

الزمان وسائر الاعراض المشخصة للمحل كما جوزه المحققون اعني الاين والوضع والشكل ايضا انما يحتاج الحال في

وجود طبيعته الى طبيعة المحل وفي تشخصه الى شخصيته ولا يحتاج المحل في وجود طبيعته الى طبيعة الحال وتشخصه وان احتاج

في تشخصه الى طبيعة المحل وبهذا ظهر ان تعريف المادة انما يحتاج في وجوده الى [illegible] ينتقض بالموضوع الذي

يكون محتاجا في وجوده وتشخصه الى طبيعة العرض كالحركة بالنظر الى الزمان والجسم بالنظر الى الشخص والوضع

والعين فان المراد بالوجود الماخوذ في تعريف المادة هو الوجود الاعم الشامل لوجود الطبيعة الشخصية وكذلك

لا ينتقض تعريف الحال الجوهري لما يكون محتاجا اليه لوجود المحل بالحلول العرضي الذي يكون ايضا محتاجا اليه

لوجود الشخص للمحل انما يكون محتاجا اليه لوجود شخصية [illegible] وطبيعته فاحفظ هذا الطريق فانه

ينفعك في كثير من المقام [illegible] انصراح التقضي الخ اورد عليه الامتداد والتقضي دون الممتد والمتقضي اشارة

الى ان الزمان عبارة عن نفس التقضي والتجدد ومعنى ان مصداق حملهما نفسه وانه لا انه عين هذا المفهوم

المصدري فانه باطل كما لا يخفى فان الزمان كم موجود في الخارج لا يكون عين المفهوم المصدري الانتزاعي

وحاصل هذا الجواب انه فرق بين الزمان والحركة القطعية بان الزمان لا يجتمع اجزاؤه اصلا والحركة يمكن ان

يجتمع اجزاؤها العرضية الحاصلة بسبب حلولها في المتحرك والفرض يمكن اجتماع اجزائها الطولية من جهة [illegible]

اجزاء للحركة اعني من جهة نفس الحركة وعدم القار بالذات لا يصلح لان يجتمع اجزاؤه اصلا [illegible] الا يوجد

[illegible] في الزمان واما الحركة فاذا اجتمع اجزاؤها العرضية والطولية بالنظر الى ذاتها فلم يكن غير قارة بالذات

و[illegible] من [illegible] انحصر ما ذكره المصنف رح بالتطويل اقول وتحقيق الحق في المقام ان الاجزاء

الحركة بالنظر الى المتحرك ليست اجزاء حقيقية بل على سبيل المجاز او الواسطة في الامتداد

[illegible] العروض [illegible] الصفة منها قد يدي الواسطة انما يكون على سبيل المجاز كما حققناه [illegible]

التجزي منه [illegible] في هذا الامتداد ايضا على سبيل المجاز فهذه الاجزاء خارجة من [illegible]

قرار [illegible] منها بالذات بل يجوز ان يكون الحركة المقطعة مع تعدد انواعها وافرادها [illegible]

غير قار بالذات بمعنى نفي الوسطتين او بمعنى نفي الواسطة في العروض فقط بالنظر الى اجزائها الطو[لية]
كالزمان الا ان الزمان امر واحد تشخصي لا يتعدد وافراد مبهمة في الخارج والحركة خلاف ذلك او متعدد
انواعها وافرادها واشخاصها لكن كل واحد من الزمان والحركة القطعية كلها لا واسطة في انتصار وانها لعدم
قرار اجزائها الطولية وما ذكره المصنف في بيان المتفرقة بان الاجزاء الطولية للحركة يجتمع من حيث انها
حركات فذلك سفسطة واجنبية فان المعتبر في عدم قرار اجزائها الطولية بالذات خصوصا تلك على الاجزاء
فالجزء المتقدم من الحركة الاينية الخاصة لا يجتمع مع المتاخر نظرا الى نفس حقيقتها واما اجتماع الحركات
فلا يضر اصلا فان الخصوصيات متفاوتة في الاجزاء الطولية الانتزاعية والافراد الحاصلة من الحركة
واجتماع هذه الافراد من جهة الحركة لا يستلزم صحة اجتماع تلك الخصوصيات المنتزعة من الامتداد الطولي
للحركة بالنظر الى ذاتها فما ذكره المصنف تلميع محض وما جعله لم يتم دليل بعد على ابطال كون الحركة متقضية
ومتجددة بالذات مثل الزمان كما فصلناه سابقا فافهم قوله فان قلت قد اتضح بذلك ان يقرر
الاعتراض بمثل ما قررناه انفا فلا حاجة الى الجواب كما سياتي قوله فلا يمنع معيتها من انها لم نلت
كلا بل بهيئة الحركة بحسبها يقتضي لا امتناع اجتماع اجزائها الطولية لا من حيث انها حركات متعددة
اعتبرت فيها لكنها مجمل متعددة فان هذه الجنسية ينافي كونها اجزاء طولية لحركة واحدة والمنافيين يجوز ان
يكون احدهما مقتضى ذات شيء دون الاخر وهذا كما في الزمان فان تقدم خصوصيات اجزائه التي قد تقدم
بعضها على بعض انما هو مقتضى هوية الزمان دون الامر الخارج عنها والا يكون جزء الزمان فانه عبارة عن ان
منشا التقدم والتاخر وسنذكره كما ادعينا سابقا وسيجيء بيانه انشاء الله وان نحت الاصطلاح على معنى عدم
القرار بالذات بهذا في الزمان دون لا يجتمع اجزائه وافراده نظرا الى ذاته ولا يكون في الحركة كذلك ولا ينفع لعدم
[illegible] منشا الدليل الذي مر سابقا من جهة امتناع الحركات المختلفة فان مرجعه عند التفصيل كما ذكرنا تق[illegible]
انه لا بد للحركات من منشأ غير قار من جهة الاجزاء الطولية بالذات ومن جهة الدليل الذي سياتي
ان المتقدمات والمتاخرات في الاشياء انما يحصل بوقوع كم متصل غير قار بالذات فيها لكن لا يجتمع [illegible]

العلوية بالنظر الى ذاته وان اجتمع اجزائه الوهمية او افراده ان يصواب ليس الدليلان المذكوران
في الكتاب السابق واللاحق على وجود الزمان ودالة على هذا ولا تتم ما قصده المصنف بهما من ابطال
... في ازمنة مختلفة فان الحركة يجوز ان يكون مثل الزمان في ان الاجزاء الطولية لا تجتمع بالنظر الى ذاتها
اي ان يكون المانع من اجتماعها ذاتها دون الزمان قوله وما ذكره فالا قرار [illegible] وما يجمعه
لم يدل دليل على ان الا قرار المطلوب ههنا لاتساع الحركة وكونه منشأ للتقدمات والتأخرات
في الاشياء بالذات في الزمان دون الحركة بل يجوز ان يكون كلاهما غير قارين بالذات كما هو ذي
جماعة قوله لكن يمكن من سبيل النظر الى هذا [illegible] كما ان الاول [illegible] للطبيعيات
وتقرره بعد التصفية عن الكدورات ما قرره الاستاد العلامة ومصير الفهامة قدس سره القران في
العالم تقدما وتأخرا فلا بد من منشأ لهما ولا شك ان منشأهما لا يكون واحدا والا يلزم اجتماع
المتقابلين بل متعددا ولا يكون قابلا للتجزي فان الانية لا يتصور بدون التجزي وحينئذ يكون كما او
متكمما واذا المتكمم لا بد له من الانتهاء الى الكم فيثبت بالاخرة كمية كما ويكون منشأهما العدم القرار
كما بينا سابقا ولا بد ايضا كونه متصلا لانطباقه على الحركة المتصلة المنطبقة على المسافة لكن فيثبت
كم متصل غير قار ولا بد ان يكون بالذات لمنع نفي الواسطة في العروض ضرورة انتهاء ما بالعرض
الى ما بالذات ورجوع التقدم بالاجرة الى [illegible] القضية وعدم قراره بالذات ايضا وهذا هو المدعى
[illegible] ان وان اردنا اثبات كونه غير قار بالذات بمنع نفي الواسطة في الثبوت ايضا وهذا هو العلة
من كلامهم فانهم يقولون ان الاس بالنظر الى ذاته وهويته لا يتصور ان يكون مع المعدوم او بعده
[illegible] العدم بالنظر الى العلة وهذا الكلام ظاهر في نفي الواسطة في الثبوت [illegible] كلاما اخر لانجامه
[illegible] ان يقول ان الموجب بالذات لعدم القرار في المتقدم والمتأخر اما ان يكون قارا او غير [illegible]
على الاول يلزم التخلف من الموجب الموجب وعلى الثاني يستقر عن عدم القرار الموجب [illegible]
[illegible] ان يكون بالذات بمنع نفي الواسطة في الثبوت فيثبت المطلوب او لا واسطة واسطة لكن [illegible] الكلام

الكلام فيه ينتهي بالاخرة قطعا للتسلسل التي غير جار بالذات ما لبعض المذكور بحيث المطلوب وفيه بافية
عرفت من ان هذا الكلام على تقدير التمام يمشي وجوه الحصر الاعتبار مطلقا فهذا الاشكال من اعظم الشبهة
في هذا المقام وههنا اشكال آخر كما اشير اليه سابقا وهو ان الموجب للتقدم والتاخر الخاصين ماهية
اما حقيقة الزمان فيلزم اجتماع المتضايفين المتقابلين في ذات متشخصة واحدة وهو جزء المتقدم و بالتاخر
او جزء ماهية فيلزم المحال المذكور لما لا يخفى او امر آخر خارج اما خارجي او انتزاعي على الثاني لا بد من
رجوع ذلك الانتزاعي في ايجاب التقدم والتاخر الخاصين الى منشأه ودون بعض مفهومه فانه
تابع للانتزاع والتقدم والتاخر المذكورين للاشياء لا يتوقف على الانتزاع والاعتبار و منشأ رجوع
المنشأ الى كونه نفس [illegible] او جزء [illegible] وخارج عنها واو الاولان باطلان فثبت كونه موجودا خارجيا
خارجا عن الزمان فينحصر في الانضمام او الانفصال كما لا يخفى على المتامل وكلاهما فان الزمان كل
جزء منه متقدم بتقدم خاص ومتاخر بتاخر كذلك فلا بد ان يكون بازاء كل جزء منه امر منضما او منفصلا
في الخارج فيلزم انحصار غير المتناهي بين الحاصرين وتتالي الآنات الذي يستلزم الجزء الذي لا يتجزى
وقد وعدنا سابقا بحل هذا الاشكال بالتزام التشكيك في الماهية فنقول في بيان حله ان الزمان كم سيال
بنفسه يزيد وينقص ويتقدم ويتاخر في المتقدم والتاخر الخاصين لها لجنبي كل واحد منها بالنظر الى نفس الماهية والماهية
المتحققة في الامس بنفسها يستلزم تقدمه على اليوم وهي بنفسها يستلزم تاخر اليوم عنه وهكذا في سائر
اجزاء الزمان [illegible] والتزام التشكيك مع الماهية ايضا لا يقطع مادة الاشكال [illegible]
المقتضى محال بالضرورة والا يلزم الترجيح بلا مرجح كما اوضحنا سابقا ولا مزيد في البيان خوفا للاطالة هذا
هو راي الحكماء المحققين ولذا لم يجوزوا تخلف المعلول عن العلة التامة واذا ثبت هذا القول ان اليوم
[illegible] لتقدم على الغد فنسبة الموجب ما بين اما نفس الماهية الكلية حتى موجودة في الغد ايضا مع انعدام
يوم وتقدمه الخاص اما الاول فظاهر واما الثاني فلضرورة انعدام الوصف [illegible] الموصوف فهي لا تصلح
[illegible] له ولا جزء له ايضا لذلك [illegible] ولا ينفع القول بالتشكيك في الماهية هنا [illegible]

الحوادث ولعل العجيب يسلم بالتأمل بلا رجوع اليه ايضا وان شئت فارجع اليه ولا تذكره ههنا خوفا للاطناب واما بطلان الاحتمالات الاخر فقد ظهر من بياننا المذكور المذكور فالحق ان الاشكال الذي المذكور ههنا مما لا يحتمل بالتأمل الا انكار والافكار كما اشرنا سابقا فافهم قوله لا محالة مادة وذلك لانه اذا لم يكن ثابتا وقد قررنا وجوده سابقا فلا بد ان يكون مادة لان الحادث مسبوق عندهم بالمادة قوله وليس هو الحركة الخ فان قلت قد ذكر فيما قبل مرارا ان الحركة يجوز ان يكون كما متصلا غير قار بالذات يعني بمعنى التوسط او في الوجود فقط فيجوز ان يكون الحركة هو الزمان اما مطلقا فقط وبحسب تعددنا واما الحركة المحدودة فقط وذلك يصدق حد الزمان عليها فانه عبارة عن كم متصل غير قار بالذات وهو يصدق على التقدير المذكور على حركة احد ودبلا ريب قلت بناء الكلام ههنا على ما سبق وبالحق فالمذكور سابقا ان الشيء الذي قد تبين وجوده فهو واحد لا اختلاف فيه وهو متسع لانه حركات كانت سريعة او بطيئة واذا هو متعين فلا يكون عين الحركة المطلقة بل لو كان لكان عين المعينة والحركة البطيئة لا تسع ما هو اسرع منها وكذا البطيئة بمسافة تسع لما هو اسرع منها ولذا البطيئة بمسافة لا تسع لما هو ازيد مسافة فلم يكن الزمان على الحركة والغير قد سيأتي فيما يلحق في الفصل الاتي ان الحركات ستفت بالسرعة والبطوء والزمان لا يتصف بهما بالضرورة فلا يكون عليها متعلق بالحركة الخ المراد بالتعلق هو القيام لها فانه اذا ثبت انه كم غير قار والكم لا بد له محل ... قارا بل غير قار يعني ان لا يجتمع اجزاؤه في ان وليس الا الحركة كما ذكر فقد بني الكلام على السابق المذكور قوله ويجب ان يستمر ذلك الخ المراد بالاستمرار الاتصال وعدم الانقطاع في المبدء والمنتهى فانه كلام ما في مفصلا في الفصل الاتي وليس معتبرا في تحقق مهيته وهوية اذ جزء الزمان زمان ... متحد مع الكل في المهية وليس مما يقع المبدء والمنتهى نعم ذلك حكم اخر يثبت بالبرهان الاتي والتصوير ولين بيوت الاتصال على تحقق ما قلنا سابقا واما فرضا لحركة كخط منطبقة ... ان ... كل جزء من المسافة وبازاء كل جزء حصة من الحركة ولا حق كان شيء ...

دفعة اخرى ولم يخلوا اما ان يكون كل من الامرين الدفعيين على سبيل الاتصال اعني بلا فصل

ثنائي الآنات وهو محال لاستلزامه الجزء الذي لا يتجزى كما مر او يكون بينهما توقفات فيلزم انفصال

الحركة فيما بينهما وقد فرضناها متصلة فيلزم خلاف المفروض وذلك بعرض انطباق مسافة الحركة وهذا

الامر المتحد وقوله وهو الحال في المقيس فان القبلية والبعدية كما يكونان بالنظر الى اجزاء الزمان

وبالنظر الى متعارضه او مشاده لا الى اخر لها كذلك المعية قد يكون بين شيئين في زمان واحد او بمقارنته

الزمان لامر آخر وبالجملة ان القبلية والبعدية الزمانيتين كما يكون بواسطة الزمان سواء كان القبل

او البعد زمانا او غيره كذلك المعية الزمانية بين شيئين قد يكون بالمجاورة زمان واحد بهما او بمجاورة

زمان الشيء بين شيئين [illegible] وبين المعية الزمانية في اعتبار الزمان وملاحظته فقط قوله

هي مع الحركة اقول المعية عبارة عن الاجتماع في الحصول وكون الحركة في الزمان عبارة عن

كونها معه ايها كما ذكرنا حقيقة سابقا فلا يكون الاول عين الثاني اعم منه كما ان معية

المتمكن للمكان ليس عين كونه فيه بل اعم منه وكون الاعم عين الاخص [illegible] وكذا [illegible]

بينما في الشيئين الزمانيين ان معية احدهما للاخر عبارة عن كون متى احدهما عين متى الاخر

فالشك بين وجهين الاول ما ذكر في الاول والثاني ان نسبة الكون في الزمان مسفاوته بالنظر

الى احدهما والاخر الا يكون متى احدهما عين متى الاخر ودفع الاول بان المراد بالمعية هنا مصداقا

ولا يخفى على الذهن السليم ان منشاء الاجتماع والكون الخاص للحركة في الزمان وبه يحل الوجه الاول

[illegible] فان منشاء معية الزمانيين وهو كونهما في زمان واحد واما حل [illegible] الثاني فهو

حكم المعية من متى كل واحد منهما على المسامحة والتجوز للمصادرات بينهما ولكن الاتفاق اريد بالمعنى [illegible]

[illegible] ولا شك ان في المعنى الزمانيين زمان كل واحد منهما واحد وان تغايرا [illegible] قوله من ان

[illegible] الخ وذلك لما عرفت من ان المعية اعم من المعية الزمانية فانها عبارة عن مجرد الاجتماع

في الحصول وهو اعم من المعية الزمانية بان يكون احد المعنيين مع الاخر وكلاهما [illegible] احد ذلك

بان يعتبر الاجتماع في امر اخر كالفلاح والصلاح او الواقعية التي كلاهما ههنا فيهما ذيد يكون
زيد وعمرو وشريكان في الوصفين الاولين فيقال انهما معان في الفلاح والصلاح ولا ينظر فيه
بقاؤهما في الزمان او معيتهما فقد تعتبر معيتهما في نفس الوجود والواقع ولو كانا على سبيل التقدم
والتاخر في الزمان هذا او اريد بالمعية المشاركة في الوصف فقط من غير ملاحظة كونهما فيه في زمان واحد
او متعدد وهذا المعنى وان كان مخالفا للعرف العام واللغة لكنه معنى معقول يفهمه العرف الخاص كما
سياتي توضيحه قوله بل انما يكون في الزمان اولا الخ قد عرفت منا تحقيقه ولا باس بان نزيده فاعلم ان
النسبة الرفاعية ليست كالمكانية فان المكانية عبارة عن الاحتواء وليست الزمانية كذلك لعدم احتوائه
للزمانيات او ليس كالخط والسطح والجسم كما سبق تحقيقه بل مرجعها الى التغير الذي يكون الشيء معروضا
للتقدم والتاخر الانفكاكي اما بالذات او بالواسطة في العروض او الثبوت او يكون متوقفا
على ما هو المتغير بالذات وبالجملة لابد للنسبة الزمانية في الزمانيات من الانتساب الى الزمان بما لتقدم
والتاخر في ذواتها او في حالها او في امور متعلق به من الحال والمحل ومن الموقوف عليه ومما يتعلق
به تعلق التدبير والتصرف كالنفوس الناطقة فالامور التي يكون لها التقدم والتاخر بالذات تعلقا
من بعضها الى بعض كاجزاء الزمان وحدوده يكون النسبة منها بالذات والتي يعرض لها التقدم والتاخر
بواسطة واسطة في العروض او في الثبوت بين النسبة المذكورة فيها بواسطة واحدة كالحركات والامور
التي تعرض الحركات لها يكون النسبة المذكورة فيها بواسطتين وفي النفوس الفلكية مثلا ومجولا تبا
بواسطة ثالثة وكذا الكلام فيما له توقف على الحركات وبالجملة لابد لها من اثبات التغير والزمان ما
يكون متعاليا عن التغير الزماني بالتفصيل الذي ذكرنا كالله لا اله الا الحق والعقول الفعالة لا يكون
زمانية اصلا قوله فليست في الزمان اصلا لما ذكرنا واما مقايسة هذه الامور الى الزمان فربما
فاذا لم يكن على نحو التغير كانت باعتبار نفس الثبات والواقع فان كلا من المقدس والمقدسين
ثابت في الواقع والكائن احدهما زمان عن الاستمرار والزماني وحده ودوام الاخر اما ان يكون عين

عين الزمان او اجزاءه او تسلبا او باجزائه او بحدوده فلي ثابتة في الواقع المعبر عنه بالدهر وتفصيل
الكلام يقتضي بسطا في المقام فلا بد من الذكر ههنا وان كنت قد اشرت فيما سبق لكن لا باس بتفصيله
الفاظا وتبيينا للغافلين اقول لمن المعية عبارة عن الاجتماع في الحصول فهي تتخصص بالمنتسبين وبعد
تخصيصها بها يلحق لها تخصيص اخر بالنظر الى متعلق اخر كالزمان والمكان والدهر المعبر عنه بالواقع الذي
قطع النظر فيه عن المكان والزمان ولوحظ الى نفس الواقع البحت وذلك الاخير يتصور لوجهين الاول
منهما صحيح يقبله العقل السليم وحال عن الخدشات والاشكالات وانكانوا اي مصححيه وقائليهم
غافلين بل يزعمون انه من الاباطيل والثاني بالعرضية الجمهور وظنوا انه المستقيم على كرسي التحقيق و
الله حقق نية المصنف بهما على [illegible] المفصل وتركت ذكره ولعمري ذلك لونه محض ومغلطة بينة عرضت
للحكماء السابقين واللاحقين فلا بد من ذكرهما اما الاول فهو الطريق المستقيم وبيانه ان الزمان والزمانيات
كلها والكائنات متعاقبة الحصول في الواقع لما برهن عليه بالبرهانات الانيقة في الوجه الثاني رد المعالم
لكنهما مشتركان في نفس الواقعية ويجتمعان في هذا المفهوم كاجتماع افراد الانسان في الانسانية
والتجرد كاجتماعهما في الفلاح والصلاح وغيرهما زيد القدر من الواقعية مسلم عند المتكلمين ويشير اليه بعض
عبارات المحققين من الحكماء المشائين وهو الذي به يتخلص عن الاشكالات الموردة في الزمان
والحركات فالله سبحانه تعالى والعقول العقرسية والزمان والزمانيات والامكنة والمكانيات كل احد منها يشارك
للاخر في نفس الواقعية فالموجودات باسرها ماضية كانت او مستقبلة او ما يكون موجودا في الحال كلها
مشاركات في نفس الواقعية والكائنات بعضها متقدم على الاخر في الزمان لا في الدهر المعتبر عنه [illegible]
فالكل لا مكان في هذا الاجتماع والتعاقب بالنظر الى ظرف الدهر والوجه الثاني ما [illegible] عنه ال[illegible]
ظرفا مستقبلا وهو انه كل من الزمان والزمانيات ماضية كانت او مستقبلة [illegible] ب [illegible] وسمول
[illegible] في نفس الواقعية لا يختلف فيها اصلا بل جعلوه انه من الاباطيل المحض [illegible] التخلف
بعضها بالنظر الى اجزاء الزمان وحدوده ولكن كلا من الامور المذكورة مجتمعات في ظرف [illegible] يتخلف

غير متخلف في طرف الدهر غير متخلف احدها عن الاخر كاجتماع المكانيات في المكان الدهري وانما اوقعهم
في هذه الورطة الظلماء الزعمهم بان الزمان لا يلزم اتصاله الا بالقول باجتماع اجزائه بحيث لا يتخلف منه
بعضها عن بعض والا لزم انفصال الموجود بالمعدوم ولم يتفطنوا ان هذا يهدم اساس الزمان ويقطع راسه لانه
عين عدم قراره فان معناه اما ان يراد به عدم الاجتماع في الواقع كما هو الظاهر من كلامهم فالقائلون به يلزمهم
بالمعية الدهرية واما ان يراد به عدم اجتماع اجزائه في حد من الحدود وهو يصدق على القار ايضا فلم يظهر الفرق
بين القار وغيره وان اريد عدم الاجتماع في الحد الخاص الذهني هو الآن ولم يظهر الآن ما لم يظهر الزمان
وما لم يظهر معنى عدم القرار فيرجع الى الاول اقول وجه وجيه اخر في ابطال المعية الدهرية المرغوب لهم سنح
بخاطري في هذه الاوان وهو ان الزمان اذا لم يتصف بعدم قراره بمعنى عدم الاجتماع في الواقع الذي هو المعبر
عنه بالدهر لقولهم بالمعية الدهرية فلا بد من ان يراد به عدم الاجتماع في الحد وهذا المعنى من عدم القرار حاصل
للزمان في افق التغير وفي الدهر كليهما مع انهم يفرقون بين النوعين بان الزمان قار في الدهر لحصول المعية
في اجزائه فيه وغير قار في افق التغير وعلى هذه التفرقة بنوا احكاما كثيرا لعلمها المنع وبهذا الزام اخر لهم
وابطال المعية الدهرية وهو ان عدم القرار فصل للزمان وذاتي له والذاتيات لا يتخلف في طرف من
الظروف الذات مع انه يتخلف في الدهر واللهم يلزم عليهم اجراء براهين ابطال التسلسل كالتطبيق
والتضايف وغيرهما في موجود والامور الغير المتناهية بعد تحقق الترتيب لوجوه شتى الاول هو ان ترتب الترتب
في [illegible] التسلسل الزمانيات وذلك بملاحظة حدوثها في عالم التغير والتجدد والثاني ان الاتصال الغير المتناهي
الموجود بالفعل يمكن فرضه لاجزاء البرهان ولا يحتاج الى ترتيب زايد من العلية واللزوم وغيرهما كما في
السطح الغير المتناهي والخط لك والثالث ان سلسلة المعدات اذا وجدت في الدهر يبقى منها الترتب في
الطبيعي فانها لم ينسلخ من حقيقتها والرابع باعتبار اللزوم وهو ظاهر لقولهم لعدم جريان البرهان في
الدهر لعدم الترتب باطل بلا شبهة ونقض عليهم الزم ملتهم في القول بالمعية الدهرية التداخل المستحيل في
كون تمكن السماء والارض في مكان واحد في نفس الامر اذا فرضنا تعاقبهما في طرف الزماني

ولزماني في مكان واحد كان نار اذا فرضنا فيه نار في اليوم ثلاث ثم فرضنا الغداة فيه وادخلنا بدله
الارض في الغد مثل فيه فالتمكنان في هذا المكان مجتمعان في وعاء الدهر على طريقتهم المذكور
ولا يكون ذلك الا انه اخل في نفس الواقع ولا ينفع القول بان انه اخل المستحيل انما يكون
في زمان واحد واما الدهر فلا استحالة فيه فان الالتزام به سخيف محض كما يجده العقل السليم او
ولان انه اخل انما يكون استحالته باعتبار نفس وجود الجسمين في مكان واحد في الواقع الفرق
شاهده بان وجودهما الواقعي اذا ضار ابعا ماني عن الحصول في الواقع في مكان واحد وانما يستحيل
في زمان واحد لان الوجود الزماني فرد من الوجود الواقعي فالاستحالة بالذات في الواقع المعبر عنه
بالدهر اذا فرضت المعية فيهما في مكان واحد واما في الزمان فبالنظر اليه فانه فرد منه والمحاول العرض
عن الحق سيما في هذا البرهان يثبت السبيل فليت له توكيل فانظر الى هذه المفاسد التي لزمت عليهم
في القول بالمعية الدهرية فعليك بقطع حبل التقليد عن عنقك والنظر الى الحق الذي قررناه في
التوجيه الاول فان قلت في الوجه الاول انضا يهدم اساس بنيان الزمان فان المعدوم في الواقع
لا يتصل بالموجود ففيه ضرورة استحالة اتصال الموجود في طرف بالمعدوم منه قلت كلا فالمستحيل انما هو
استحالة الموجود بالمعدوم المطلق كاتصالها بالعنقاء مثلا وههنا ليس الثاني معدوما مطلقا صرف
وجوده تابعا للاول وهذا لا يرفع اساس الاتصال فلا يهدم اساس الزمان وعليه اعتمد المحققون
منهم كالاستاذ العلامة والنحرير الفهامة رئيس العلماء كمال الملة والدين محمد اسماعيل وهذا او الكان
معنى ما في ظاهر عبارات بعضهم لكن المعول عليه من شأن المحصلين اقول ما ذكره العلماء فاسد من وجوه
الاول ان معنى الاتصال ههنا عبارة عن توحد الوجود ولا يعقل الاتحاد في الوجود بين الشيئين الغير
المجتمعين في الوجود وفي الواقع كما لا يخفى على من له ذهن مستقيم والثاني ان معنى اتصال الزمان عبارة
عن كون الاجزاء المفروضة فيه مشتركة في الحدود ولا يتصور الاشتراك المذكور على هذا التقدير [illegible] الثالثة
حدوثه بعينها فلا بد من [illegible] نهاية بالاولى وهو الان المطرف لما فات واحدث [illegible] عدم نهاية

المذكورة انفا منفعدة اذا وجدت الثلثة قامت بها الاكان الثاني ثم لكن عين الاني الاول ومنه منت
التغاير في الحد وما يشخص وهو تنافي الاتصال والثالث منها الى المتصل لا ابدا ان يكون فيه اجزاء
بالقوة وعلى هذا التقدير يكون كل جزء من الزمان منفصلا عن الاخر فيكون كل جزء منه موجودا بالفعل
فلا يكون منفصلا وبالجملة على هذا التقدير الظاهر يلزمهم مفاسد غير معدودة كما لا يخفى على المتامل فاذا
لم يكن للزمان سبيل الى وجوده على طور المشائين والقلنا بانه جوهر قدسي ممتد غير قار كما قلنا
سابقا فمع هذا التقدير ايضا يلزم بعض المحذورات المذكورة لما لا يخفى على المتفحص المتامل وفيه بقي
منها اشكالات اخر في امر الدهر والزمان لا سبيل الى حلها ولا يذكرها خوفا للاطالة ولكن ساعدنا
التوفيق نذكره في مقام اخر والحق عندي في الزمان طريق اخر غير الطريق المذكور للمشائين والاشراقي
وهو طريقة الصوفية الصافية رضوان الله تعالى عليهم اجمعين واذا المقام غريب فلم نجترئ على ذكرها
ان خوف الجدال وليس بحسب الفضا الفم لا يرخصه قوله واما المعية الزمانية فهي الفهامي بسبب كلام دو
لان المعية يتصور لها لوازم الذات كالتوسط بين القبلية والبعدية واخص به صحبة تطاير والتعقيب بالمعية
الدائمة وصحة انعدامها في ظرفها هو الزمان ولم يصح انعدام المعية الدهرية عن ظرفه ويخالف اللوازم
يستلزم تخالف الملزومات قوله بما قررت لك من الحق الخ ظهر لك ان المعيين المذكورتين متوسطان
بين القبلية والبعدية ولا يحصل تخالف اللوازم للمطروات بسبب النسبة الى الظروف المختلفة الاترى
انه يمكن لشيء واحد كالجسم مثلا تعدد النسبة بالنظر الى ظروفه المختلفة كالزمان والمكان ...
... لك المعية ... الاجتماع بين الشيئين في الحصول يجوز ان يكون منه واحد انوعيا متعدد
الحصول بنوع واحد بالنظر الى الزمان والواقع المعبر عنه بالدهر وليس بين الحصولين تغاير بالنوع ...
يستتبعه في ... بالنظر الى تخالف متعلقاتها فافهم قوله والزمان مسبوع انما يتقدم الخ ونقدم
عليه انما هو بالذات ... ان ... المحدث الفاعل المستجمع بجميع الشرائط التامة ...
ان اريد ... على الغير المستجمع لتلك الشرائط والتاخر المقابل له ... الحدوث الزماني للزمان ...

والماضي ولابد له من حركة متصلة قديمة ولابد للحركة من متحرك قديم شخصي وهو باطل من وجوه الاول
انه لم يثبت قدم الزمان بالبرهان كما ذكرناه وفصلناه سابقا والثاني انه على تقدير ثبوته لا يلزم ان يكون
الزمان كما عرضا قائما بالحركة بل يجوز ان يكون جوهرا قائما بالذات كما اسلفنا تحقيقه وخوف الاطالة لا نعيده
والثالث انه لا يلزم للحركة من بقاء متحرك واحد شخصي ليلزم القدم الشخصي والحق ان الثالث مندفع فان
الكلام في الحركة المتصلة وهي امر شخصي ولابد لبقائها من متحرك شخصي واما البراهين الاخرى الدالة على قدم العالم
ففصلناه وبيان ازاحتها يحتاج الى مقام اوسع من هذا فتامل قوله كل فعليها يحكم بان واوام الخ هذا احد
من الدلائل الدالة على قدم العالم تفصيلها وبيان سوغه وتشخيصه كلاهما والتقرير بان الافاضة على الافراد
المتعاقبة الى الازل والثانية فيه الكل نوع واحد منهما على التعيين وذلك ان نقول على خلاف مزعومهم من
ان التعاقب في الازل مستحيل بالبراهين القطعية الدالة على تناهيه كما لوحنا اليه واشرنا الى بعض البراهين
والحق عندي ان هذه الحجة ايضا تامة كساير اخواتها قد اشرنا الى عدم تمام بعضها وتقرير عدم تمام
باقيها الى مقامها لغرابة المقام ووجه عدم اتمام هذه الحجة ان الواجب جلت قدرته انما يجري فيضه على العالم
بحسب استعداده وصلوحه والعالم لم يقبل الفيض الازلي على سبيل التعاقب لما حققنا من البرهان
الدال على البطالة وعلى سبيل الازلية ايضا على سبيل التجويز الصرف باستحالتها وهذا ايضا يكفي لثنايا في
هذا المقام من عدم تمام البرهان والحكم بانه مخالف للفطرة المعطلة عن لسان الطبع حكم بالفطرة الملحوظة بها
قوله مما يضطر الى صرف الالفاظ الخ اقول انما يضطر الى صرف الالفاظ عن الظواهر اذا نصبت البراهين
خلافها والحق عندي انه لم يدل دليل على بطلان الحدوث الدهري بالنوع والشخص كلاهما بل دل على
الحدوث النوعي بتبدل المتعاقبات فلا يجب الصرف ههنا وانما صرفوها لمزعومهم فقط بلا برهان قوي بل تامل
فصل
او بازمان يتصل الخ قد سمعت من الاستاذ وقت قراءتي هذا الكتاب عند البلوغ الى هذه الفصل انه
وقع تكرار الا بعض انه مقبل المحدوي وبهذا وقع من [illegible] الى موضع اخر ايضا فلعله لم يتيسر له النظر
الثاني لهجوم واقعة المرض الذي مات فيه كما هو المشهور ونحن نترك الكلام المكرر ونذكر الثاني [illegible]

معتقده بها قوله كالقراض فصل مشترك الخ هذا ظاهر من تعريف الزمان في الشفاء فانه كم متصل الخ
فان المعنى بالكم المتصل ان يقبل حدودا مشتركة اي فصولا لا تنقسم فكان حقيقة هذا المعنى للزمان
غنيا عن البيان وانما اوردناه وسيلة لما سيأتي من الاحكام من انها بل تكون موجودة بالفعل او بالقوة
بل يكون موجودة في الخارج اذا انتزاعيا محضا وغير ذلك قوله فيما فصلا من حيث انهما ان الجهتان
اعني جهة الوصل والفصل وان كان بينهما تغاير بحسب المفهوم ولكن بينهما اتحاد بحسب المصداق فان
الفصل المشترك من الماضي والمستقبل هو الذي يتصل به احد شقي الزمان بالاخر ضرورة انه لا ينقسم في
الخارج اصلا كما سياتي بيانه فالفصول المشتركة سواء اخذت من جهة الفصل او الوصل لا يكون متميزة بينها
بالفعل اما من جهة الاول فلامتناعه مطلقا واما من جهة الثاني فاما ان يعتبر الى ذاته فلا يصح او التميز
تركب جر اما ان يكون في البعض دون البعض لزم الترجيح بلا مرجح او في الكل فيلزم تتالي الانات المستلزم لتركب
الاجزاء التي لا تتجزى او التحليل اليها وهو باطل كما عرفت سابقا واما ان يعتبر بالنظر الى المقارنات
وهو عوارض فالتميز بينها بها باطل لهذا السبب الذي ذكرنا من انه يلزم الاجزاء التي لا تتجزى وغيرها واما التميز
في الجملة فهو واجب من العلة واقع كما ترى في الكون والفساد والكسوف والخسوف وغير ذلك قوله
لا يطرء عليه الانفصال الخ قد عرفت سابقا حقيقته ولا باس بان نعيده ونزيده تنبيها للمستعلم فنقول لو
كان الزمان يطرء عليه الانفصال في الخارج فالجزئين المنفصلين منه لا بد من ان لا يكون الحد الواحد
فاصلا لهما والا لزم قيام عرض واحد شخصي بمحلين وهو باطل ويرجع الانفصال الى الاتصال ضرورة اشتراك
حد واحد بينهما وهو المنافي بالانفصال فيلزم خلاف الفرض وح لا يخلو الزمان المنفصل عن ثلثة احوال
اما ان يكون اه ثان معا فيلزم قرار الزمان ضرورة ان قرار الحد يستلزم قرار المحدود وكلام تفصيله او متتاليا
ان كان فيلزم الاجزاء التي لا تتجزى او منفصلا الاول فيفصل الكلام فيما بينهما بانه لا يخلو من تقدم وتاخر
ضرورة وجود الحركة بينهما فيلزم تقطع او [illegible] الزمان بينهما فيرجع الى الشق [illegible] او الثاني
[illegible] لزم لقيام عرض واحد شخصي بمحلين في صورة اتصال الزمانين ايضا لان المشترك

المشترك بين الجزئين لا بد من قيامه بهما والا يلزم وجود العرض بدون المحل او ابدعليه بلا مرجح وهذا القيام
وان لم يكن في الخارج لعدم وجود الجزئين والآن فيه لكن يكون في الذهن وقيام العرض الواحد بمحلين من المستحيلات
بالذات لا يوجد في الخارج والذهن وهذا الذي ذكرت غاية تقرير مزعومهم فالحق انه فاسد فان تعدد المحلين ليس
في الخارج لما قرره الزاعم فلا اشكال فيه وكذا ليس في الذهن بان يكون الجزئين المعينين من الزمان موجودين
فيه وتقوم الآن الواحد المتعلق بهما فيه وانما يلزم ذلك لو كانت الهوية الشخصية للزمان الحاصلة في الخارج
حاصلة بعينها في الذهن وتفرق الجزءان فيه في الوجود وتقوم الآن الواصل بهما وهو ممنوع بل باطل بل يجوز ان
يكون المفهوم من الآن الخاص مستندا الى الجزئين في الملاحظة بحسب الخارج وليس للجزئين المشخصين وجود
في الخارج ولا في الذهن بل وجود [illegible] في الخارج وهو الكل كما قيل لو اقتضيتم على طريقتهم بحصول صورتهما
في الذهن هي ليست من مقولة الكم فيه حتى يلزم قيام النهاية بهما على ان الزمان قار في الذهن وكذا اجزاؤه
ونهايته فلا اشكال في صحة الآنين في الذهن ولينبه هنا على فائدة جليلة القدر وهي ان [illegible] متصلا
قد اثبت وجود الهيولى بانقسام المتصل في الذهن وان لم يكن انقسامه في الخارج لما تقوله اصحاب المقراطيس
وتقريره ان المتصل اذا وجد في الذهن ثم فرضنا القسمة فيه فقد انعدم المتصل الاول وحدث في الذهن
آخران فلا يكون الحامل لهما هو الجسمية لانعدامها عند خروجها فيلزم ان يكون له قابل آخر وهو الهيولى وانت قد
عرفت من تقريرنا ان هذا الوهم فانه لا يلزم ان يكون الحاصل في الذهن هوية المتصل عند العلم بها حتى يتصور
عليه الانفصال وقد سلمنا حصولها فيه الا ان القسمة الذهنية لا بد فيها فانها انما يكون بتصور حد مشترك بين الجزئين
بان يكون منتهيا للسابق ومبدأ اللاحق وهذا هو القسمة الوهمية وهي لا تستلزم بطلان المتصل الاول وحدوث
متصلين آخرين وقد علمت مما القينا عليك من البيان حال طرف الزمان الذي يقال له الآن وهو
[illegible] من البيان من انه لا يتصور فعليته ولم يعلم حال الاطراف الاخرى كالنقطة والخط والسطح وقد
صرح المصنف بفعليتها ولم يصرح بانها بعد الانفصال [illegible] كان او طاريا بل هي موجود [illegible] في الخارج كما
والبياض اذا [illegible] كالجوهرية والعرضية فنقول ان للاحتمالات المتصورة الغير [illegible] طاير

الاول ان يكون تلك الاطراف موجودة في الخارج بوجود مغاير لوجود محالها والثاني ان يكون موجودة بعين وجود

محالها كالاضافات الموجودة في الخارج بوجود المحل والثالث ان يكون امورا اعتبارية كالفوقية من السماء

والرابع ان يكون منتزعا من الجسم والسطح والخط اذا انقطع وبحيث كل واحد بها ويكون المنتزع المذكورة كالنسبة

الاجزاء او التحليلية من الكل ليست لها بابس ويحصل في الخارج اصلا والى كل واحد من الاحتمالات المذكورة يشير

كلام البعض والظاهر هو الاحتمال الاول وهو المنسوب الى الحكماء المحققين اقوى في الدليل عليه ادلة ان ما به

الملاقات بين الجسمين او السطحين او الخطين لابد ان يكون في الخارج ضرورة الالتقاء والالتماس في الخارج

ولا شك ان ما به الالتماس ليس الا الحدود والاطراف فثبت وجودها في الخارج وهو المطلوب وثانيا

ان قيام السواد والبياض والضوء في الخارج وليس الا في السطح لا ينفذ الى الجسم ولا بد للحال الخارجي

المحل الخارجي فثبت بهذا وجود بعض الاطراف الخ ولكن للمناظر فيه كلام اما في الاول فهو ان

نقول يجوز ان يكون هو الجسم من حيث انقطاعه في جهة الحيثية المذكورة يجوز ان يكون منشأ

وانتزاعه الا ترى ان احكام الفوقية وآثاره قد يكون موجودة في الخارج وهي ليست بموجودة فيه

ذلك ان منشأ الاحكام والآثار هو الجنب منك الحيثية والاول موجود في الخارج دون العالي والمماس

الثاني فهو ان محل الالوان والاضواء يجوز ان اجزاء صغيرة في انتهاء الجسم الا ترى ان الالوان قد تنفذ

يسري الى عمق الجسم فان كان العمق معتد العلم وبطن بحسب ظاهر الامر اي للاضداد القوم بسطح الجسم

والحال ليس كذلك لكن هذا المناظرة لا يقدح في الظهور عند الناظر فافهم واما الاحتمال الثاني ففي غاية

السقوط فان السطح والخط مثلا متباينان في الحقيقة فكيف يتحدان في الوجود في الخارج واما وجه سقوط

الثالث فيظهر من الدليل الذي ذكرنا عند الناظر واما سقوط الرابع فلان الضرورة تحكم بان السطح الموجود

بالفعل مثلا لا انتزاع بحسب الواقع عن الشيء الجسم الا ترى لو فرضنا جسما غير متناه وان كان محالا فلا

منه السطح الا حكما فاذا لم يكن يعني الحسب ... السطح لم يكن السطح المذكور منه الخ في البساطة فان

التحليلي ان ... ظهر عن نفس الكل قوله وستتلو عليك تفصيلا الخ قد تقدم الشارة له سابقا وقد

126

وقد مرمنا ما يتعلق به ايضا فرايناترك شرحه اخرى قوله بل على انه ثكاعل الزمان الخ اقول قد مرمنا سابقا ان

الحركة التوسطية التي يقولون بانها فاعلة للقطعية لم يدل عليها دليل شاف بل يجوز ان يكون الجسم مع

الميل يكفي رسم القطعية لكن يكفي في رسم الزمان بواسطة رسم القطعية فلم يدل دليل شاف على وجود الان [آن]

السيال الراسم لوجود الزمان الا ان يقال ان لا بد من بينها التصور المحض دون تحقق وجود الان السيال

بالبديهة او الدليل وثاني في كلام المصنف واضح لا يحتاج الى البيان فصل قبل استقرار عرش الحكمة ظنون

الخ اقول بعض هذه الظنون كالنفي لوجود الزمان قد يتحقق بعد استقرار عرش الحكمة وبيان غاية [سعيهم]

لوجود الزمان واتصاله ووحدته كما اوضحنا سابقا واذ المصنف اعاد قول النافين ودليلهم وزيف [مقالهم]

بعد استقرار العرش الحكمة عند وبعده في وضعه ما يتزلزل به عرشها الخ قوله الخ في الوجود فالافراط فيه جعله اقصى

والكه مرتبة الوجود وهو جعله واجب الوجود والتفريط فيه جعله امرا وهميا انتزاعيا بل جعله امرا اختراعيا فان [الوجو]

ح لا يكون الا حسب الاختراع فقط ولا شك انه انزل مرتبة الوجود كما ان وجود الواجب تعالى في

قوله يكون الاولى اوقانا الخ وذلك لشهرة الاولى وعدم شهرة الثانية كما يجعل عروة تصديق عند الكمال من

تهلك بعض من قرطبة ولو عكست الشهرة العكس الامر فيجعل الثاني وردا للاول قوله وكلاهما [معدوم لان]

الخ ارادوا به معدوما في الواقع ولم يريدوا به العدم في الآن او في عدم كل واحد منها في حد الاخر فقط فان [عدم]

الماضي مثلا في الواقع عدم في الآن الحاضر ومع الاستقبال ايضا فيكون معدوما مطلقا بهذا المعنى وانا قلنا

معدوم في الواقع بالبرهان بل البراهين التي لا يجاز جهابسفسطة ولا مغلطة الاول منها انه لو قلنا باجتماع اجزاء [الزمان]

في الواقع جرى فيه براهين التسه كما فصلنا لك سابقا والثاني انه لو قلنا به لم يبق فرق بين القار وغير القار [ضرورة]

عدم اجتماع اجزاء كل منهما في حدها ومع الاخر ولو قلنا بالتخصيص في الآن يرجع الى الدور كما صرحنا او لا

كما ذكره والثالث لانه لم يبق فرق بين الدهر وعالم التفاوت في حصول عدم القرار بهذا المعنى فان هذا [التقدير]

معناه حاصل في كل واحد من الطرفين مع انهم حكموا باجتماع اجزاء غير القار في الاول دون الثاني و [عليه]

بناء الاحكام ... تكال بعد استقرار عرش الحكمة تزلزله فيه لانه ما وقع في الجواب قوله على انه لو كان

ون الحوادث تعلم انه اصل الاشكال على وجود الزمان تام بدون هذه العلاوة كما هو مقتضاها وهي منه فعه باحداث

قسم ثالث للحدوث وهو ما يكون في طرف من دون الانطباق فالانسب كان حذفها عن الاشكال كما اسقط المصنف

في ما سبق من الكلام فان هذه الاشكال من اعضل الشبهة في هذا المقام لحدوث العلاقة فانها وان توجه اشكالا

على الزمان لانها تنفي الان ما نظاره يستلزم استفاد البيان لكنها تندفع بما سبق له نظرا الى القسم الثالث من

الحدوث كما اشار اليه المصنف في السابق وههنا والاندفاع لاصل الاشكال كما هو حاصل مرارا قوله فقالوا

لا لما ان لا بد للحركة الخ حاصل الاشكال ان الزمان من لوازم الحركة مطلقة لمطلقها وخاصه لخاصها فاذا

فرضنا حركة خاصة اعني الشخصية يعتبر بها الزمان الخاص اعني الهوية الشخصية سواء كانت متقررة موجودة

شيء معه واقعيه كاليوم والامس والغد مثلا فلا شك ان لوازم الحركة في ثبوتها لها لا يحتاج الى امر اخر

لا يلزم تحققها سابقا بالنظر اليها كما لا يخفى والزمان المطلق ثبت فيما سبق لكنه به عرضيه ولذلك الزمان

فالحركة الشخصية التي تعتبر بها الزمان الشخصي لا يكون هذا الزمان الشخصي فاما النظر تلك الحركة الشخصية

والا يلزم احتياج الحركة في تحقق لازم وانها فيه الى امر اخر وهذا الصحيح للمجعولية الذاتية ولكن اذا فرضنا حركة

ثانية مع الاولى لا بد لهما من قيام زمان شخصي اخر منه ولا يكفي الزمان الاول والا يلزم قيام عرض واحد

شخصي بمحلين وهو باطل وهكذا اذا فرضنا حركة ثالثة مع الاولين يلزم احتياج ثلث ازمنة ولو هذه المعية زمانية

بحسبها زمان رابع وذلك بناء على ان المعية والقبلية البعدية اذا لم يكن للاشياء بالنظر الى ذاتها

ومقتضي بالنظر يكون بالنظر الى الزمان وهنالك فان الحركات المتعددة اذا لم يكن بينها علاقة اللزوم والاعداد

يجوز تقدم كل واحد منها على الاخر ومعيته معها ايضا وتلك الازمنة القائم بها ضرورة لزوم الحال الشخصي للمحل

كك وههنا فرض الكلام فيه وح يلزم اجتماع المستحيل في الازمنة ضرورة ان الاربعة من الازمنة بجميعها خامس والخمسة

بجميعها رابع وهكذا فيلزم الازمنة المجتمعة الغير المتناهية المرتبة كما لا يخفى على من له ادنى تامل وبتقرير هذه الاشكال

هذه المنطبق يندفع بعض الشبهة التي يرد عليه حاصله الاتي من المصنف على التقرير الذي ذكره المصنف فتامل

يتقرير الجواب الدفع الاشكال على التقرير الذي ذكرنا ههنا قوله الا ان كل حركة لا بد لها من زمان اخر اول

١٤٧

اقول قد ظهر من تقرير السؤال انه لا بد من زمان يتقوم بها فانه من لوازم الذاتية للحركة فلو كان الزمان قائما
بغيرها يلزم بالنظر الى ذاتها مع قطع النظر عن غيرها الخلو عنه نظرا الى ذاتها وهو ينافي اللزوم الذاتي فان قلت ليس
الزمان من لوازمها بل قابل التقدر له من الصفات الذاتية للحركة قلت لا يتصور التقدر بالزمان ايضا من الصفات
الذاتية فانه محتاج الى الزمان وهو محتاج الى امر اخر اجنبي وهو حركة اخرى فيكون التخلف بحسب الاستدعاء ثبوته
لذات الحركة الى شيئين اجنبيين وهو ينافي لكونه من الصفات واللوازم الذاتية فالاولى بان تقرر الجواب
بان الحركة معتبرة عنده بانها كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وهذا المعنى لا يقتضي الامتداد الزماني
والمكاني بالنظر الى نفس ذاته والكائنة تقتضيه بالنظر الى وجوده الخارجي كما اشار اليه المصنف سابقا
بل حال الزمان والتقدر به بالنظر الى الحركة كحال التناهي بالنظر الى الجسم والخط والسطح فانه ليس من لوازم
ذاتها بل من لوازم وجوده الخارجي الذي يحصل من العلل الخارجية فلا مضايقة في قيام الزمان بحركة اخرى كحركة
محدد الجهات ويكون سائر الحركات متقدرة بالزمان ومتصلة له بالنظر الى وجوداتها الخارجية بعد ان كانت
المعدومة عنها في الوجودات الخارجية وان كان حصوله بالنظر الى علة فاعلة لما في الخارج وههنا كلام الزمان
الحركة محدد الجهات من دواخل امور الحادثة التي من جملتها الحركات وح يجوز ان يكون الفاعل بها امر
المفارق كالعقل العاشر ولكن المتمم لفاعليتها حركة محدد الجهات ويكون هي منشأ ثبات التقدر بالزمان
[illegible] ولا باس فيه اصلا لان ذات كل حركة يجب ان يتعلق الخ اقول المراد بالتعلق بهذا القيام
كما هو الظاهر من كلامه لا المعنى الاعم الشامل له التقدر والتطابق فان الحركات كلها لا تخلو عنهما على ما ذكره
المصنف والضابطة المذكورة في الورض من ان به طبيعة العرض يتعلق بطبيعة المحل تعلق الحلول فلا يوجد طبيعة
الحال بدون تصور القيام بطبيعة المحل بخلاف الجوهر فانها طبيعة مستقلة بتصور العقل مستقلا ثم يوصفها
الافتقار والحلول في مرتبة اخرى ثم يتصور طبيعة المحل بدون قيام طبيعة الحال فيه اذ لا يتصور الاحتياج من
جانبه في طبيعته الى الحال ولذا لا يلزم اللزوم من [illegible] يتصور خلوه عنها [illegible] فيه [illegible] طبيعة الحال التي
الذي كلامنا فيه مخصصة بطبيعة المحل ولا يلزم طبيعة المحل خاصة لها بل قد يكون عرضا عاما لها [illegible] طبيعة

العضل بالنظر الى طبيعة الجسم فلم يتم التلازم منهما فثبت مطلوب المصنف بلا كلفة قوله فينحصر في الفلكية
الخ اقول فيه نظر من وجهين الاول ان التعرض من الحركة الكيفية والوضعية باثبات الاتصال الساني في الثاني
دون الاول غير ظاهر فلا يتحقق ما رامه المصنف بان الزمان لا يتقدر بالحركة الكيفية بعدم الاتصال الساني وتقوم
بالوضعية الفلكية لوجود الاتصال الساني فيها وذلك لان الكيفية كما انه ليس لها في ذاتها اتصال بل انما تعرضه
لها بالنظر الى الحلول في المحل الجسماني والوضعية ايضا تتصور بالنظر الى الفرد التدريجي الحاصل للمتحرك في اثناء الحركة المصنف
قد يعترف به ايضا [illegible] ارائهم واصلاحاتهم والتكلف خلاف التحقيق وذلك لاعترافهم . فهذا اثبت
الاتصال لكيا يتصوران في الوضعية يتصوران في الكيفية وقد مر ذكرنا مفصلا فيما سبق مذكره ولا يرد
على هذا [illegible] فالاطالة والثاني ان الحصار المستديرة [illegible] في الافلاك ممنوع حتى يتم ما قصده المصنف بل يجوز
ان يتحقق في جسم آخر كحركة كرة النار مثلا ولم يدل دليل على ابطالها فان قلت لا يكون تلك الحركة
الا [illegible] له القوة الجسمانية القوية عليها كما مر وليس في النار ارادة [illegible] قلت بعد تسليم مقدمات
دليله انما يلزم ان يكون مبدء القوة المحركة هو ارادة النفس سواء كانت معتبرة للجسم المتحرك او غيره
فيكون قسرية ارادية ويجوز ان يكون حركة كرة النار الاخيرة فيهم لها فلك القمر بارادته لنفسه المدبرة له ثم
ما قال المصنف ان الحركة الفاعلية بالذات للزمان اظهر الحركات واسرعها لانكون قائمة بالجسم المحيط بسائر الاجسام
كلها مقدمات اقناعية ظاهرية والمنع عليها في غير موقع فتامل قوله فلم يحد معدوما الا الى اقول انصاف
الاشياء بالتقدم والتاخر انفكاكي في الخارج او بحسبه ضروري كتقدم بعض اجزاء الحركة الاينية على بعضها بالعلوم
وجوده على احد الطرفين المذكورين بالبداهة ولا شك ان هذا التقدم والتاخر المعلوم وجودهما بالضرورة [illegible] عدمهما
احتياج وجود المقدم مع التاخر بحسب الحدوث والبقاء فلا يكون سببهما شيئا ما تباين كلا الوجهين لو ا
ولا شك ان عدم القرار او فرض وجوده في الذهن يكون غير قار بحسب النحو الثاني فقط فلا يكون سببا للنحوين
الاول والا غير [illegible] ترجيح بلا مرجح كما في شبه [illegible] التقارير كل درجة على ما مر بيانه سابقا على التفصيل
وبشهادة الاول [illegible] عدم القرار حدوثا وبقاء لو لا يوجد في الذهن فلا بد موجودة في الخارج فلا بد وجود السبب المقتضي

يقتضي وجود السبب واو قد ثبت ان الزمان مقدار الحركة فيكون كعدم قرارها على وفاقها فان قلت يمكن
عدم قرار الزمان في الذهن ايضا بان يحصل المقدم من الزمان ثم يمضي منه فلم يبق في المدركة والخزانة شيئا ثم
يحصل جزء متاخر منه فيلي ويعدم ثم يحصل جزء اخر متاخر وهكذا فيتصور عدم القرار بحسب الحدوث والبقاء
معا قلت كلا فانه لا يمكن بحسب الخارج انتزاع آن بعد آن متتاليا والا لزم تتالي الآنات بحسب الآنات
في الخارج فيلزم الجزء الذي لا يتجزى بل الآن اذا انتزع بحسبه فلا بد من انتزاع زمان متعاقب بعده ولا يتصور
انتزاعه الا سقاره في الذهن ما جزائه التحليلية فلا يكون غير قار بحسب البقاء فيلزم المحذور كما لا يخفى على من له
فهم سليم وذهن مستقيم وايضا لو سلمنا وجود الزمان في الذهن اما على سبيل عدم القرار بحسب الحدوث
والبقاء يلزم جريان الشكوك التي اوردها النقاد في الذهن ايضا فلم يكن لهم قدوة في القول بحصول الزمان
في الذهن ايضا قوله للاثبات ودلالة على وجود الامر الخ وفيه ان الدلالة على الوجود المطلق والوجود الذهني
مسلم واما الدلالة على الوجود الخارجي فغير مسلم فان الحكم بالتتالي المذكور يجوز ان يكون بحسب الخارج
وجود الموضوع بحسبه دون فيه الا ترى ان اجزاء الزمان يحكم فيها بعلتها الوجود الاشياء الخارجية ولذا اجزاء
ليست موجودة في الخارج وذلك لان بعض الاحكام يثبت للشيء الانتزاعي بحسب منشاء الموجود في الخارج
دون نفسه وح يجوز ان يكون الزمان منشاءه موجودا في الخارج هو الآن السيال او الحركة التوسطية او القطعية مثلا
ويكون الزمان امرا وهميا بمعنى كونه انتزاعيا لا الوهمي الصرف الذي لا تحقق له ولا واقعية له الا بعد اعتبار الوهم
وح يصدق على الزمان الموجود الواقعي بين الطرفين من المسافة باعتبار المنشاء دون تحقق نفسه وذاته قوله
وتحققه ان الوجود الخ اورد التحقيق لدفع الاشكال الذي ذكرنا في كلام الشيخ وبيانه ان الوجود في الذهن اربعة
انحاء اما بالاختراع فقط كتصور مثلث قطره اعظم من خط المحدود واما بالاختراع والانتزاع كليهما فانه اما ينتزع عن
الشيء في الذهن باعتبار حصوله على نحو خاص فيه كالموضوعية والمحمولية مثلا باعتبار حصول الانسان والقائم في
الذهن من حيث وقوع الاسناد الخبري بينهما فاذا قلت [illegible] ان الانسان قائم يصح لك انتزاع الموضوعية
من الانسان والمحمولية من القائم واما ان ينتزع عن الشيء الموجود في الخارج وذلك اما يكون باعتبار الشيء

او سلب شيء عن شيء واذا انحصر المختار المتحقق في الذهن فقط على هذه الانحاء الاربعة فنقول لا شك انه ليس
بانتزاعي والا كيف يكون منشأ الامور الواقعية بدون الاحتياج ولا من الامور العامة للشيء في الذهن فان
ثبوت التقدم والتأخر للاشياء الخارجية لا يتوقف على حصول الصور في الذهن وهذا يعني من الانتزاعي ما يتوقف
عليه او هذا المعنى من المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الاولى التي هي من الموجودات الذهنية والعارض
يتوقف على المعروض وظاهر انه ليس من الاضافات والسلوب فلا بد ان يكون الزمان موجودا خارجيا وهو
المطلوب وانت تعلم ما فيه من الفساد فان حصر الموجودات الذهنية في الاربعة المذكورة ممنوع بل يجوز ان يكون
منتزعا من الخارج ولا يكون اضافة ولا سلبا الا ترى ان الدوائر المنتزعة من الافلاك في حالة الحركة من
الموجودات الذهنية فقط ليس لها تحقق في الخارج والا يلزم الترجيح بلا مرجح لو قلنا لوجود بعضها دون
بعض او انحصار الغير المتناهي الحاصر بين لو قلنا لوجود كلها مع انها ليست انتزاعية ولا من المعقولات الثانية
ولا سلبا محضا ولا امورا اضافية وهذا النقض اولى من النقض بالوحدة المنتزعة من الذات او الصفات
السبعة المنتزعة من ذات الباري تعالى فان الاول يجوز ان يكون من السلوب لانها عبارة عن عدم الانقسام
والثاني اي الصفات السبعة المنتزعة من الذات لا يكون بحسب مفهوماتها المصدرية الا انتزاعية الا من الامور
الاضافية نعم ان صدرها من الموجودات الخارجية هو ذات الباري تعالى وهي ليست من الموجودات الذهنية فالاصوب
في وجه الاستدلال على هذا المطلوب اعني ثبوت وجود الزمان في الخارج ما قلت سابقا من ان الزمان لو كان
انتزاعيا فمنشأ انتزاعه ما هو اما ان يكون ثابتا فهو محال والا يلزم قرار الزمان كما بينا مرارا في السابق او غير
قار فلا بد ان يكون كما وايضا لا بد ان يكون متصلا وموجودا في الخارج والا يلزم الجزء وهذا القدر الذي اخترناه هو المسمى
بالزمان فيكون من الموجودات الخارجية قوله ثم للحركة ضعف من وجهين اقول يظهر من كلامه ههنا ان الزمان
ضعيف وجودا من الحركة لضعفها من الامور القارة مع ان الحكماء يجعلونها من التتمات الاخيرة للامور الحادثة
قارة كانت او غير قارة كما بينوا في مقام ربط الحادث بالقديم والتتمة الاخيرة للعلة التامة هي الحالة المطلقة لا بد
ان يكون اقوى تحصلا من المعلول كالعلة التامة كما بين في موضعه فيلزم كون الحركة اقوى تحصلا من الامور القارة

والقارة الحادثة فيلزم التنافي في كلامهم فتأمل قوله جعلوه قائما بنفسه اي منهم من جعله مستقلا مفارقا
عن المادة وهذا مذهب الى افلاطون ومن تابعه اقول هذا الرأي فاسد بالضرورة فانه لو كان مفارقا
عن المادة لم يكن متغيرا لان مناط التغير هو المادة كما تقرر في موضعه والمفارق عند افلاطون ايضا عبارة عن الملازم للمتغير
والمفارق عنه فاذا كان الزمان امرا مفارقا عن المادة عنده كان امرا ثابتا فلا يكون منشأ التقدم والتأخر
للاشياء التي لا يكون تغيرا بها وتقدما بها وتأخرا بها بالذات والا يلزم تخلف الموجب عن الموجب بالكسر ويلزم
الترجيح بلا مرجح كما قد قررنا مفصلا سابقا فتذكره نعم لو قال افلاطون ومن تابعه مثل ما قلنا سابقا
من ان الزمان جوهر مجرد قديم لكن غير قار بالذات ويكون الفرق بين هذا الرأي والقول المشائين
بالجوهرية والعرضية فقط فليس للمشائين برهان قوي على دفعه كما فصلنا سابقا قوله في هذه الورطة العظماء
الخ اقول لو صور هذا المذهب كما صوره المصنف من ان الزمان قد تحقق بالبراهين القطعية كونه من اضعف
مدارج الوجود ومخيلة من اقوى ما ادركه لا يميل طبعه فساده خلاف العقل والنقل كما بينه [illegible]
كما قاله من وقوعهم في الورطة العظماء واما اصور المذهب بحيث يكون مقرونا بالصواب ويكون موافقا
للوحي والكتاب والحديث او لا مقدمة يتوقف عليها البيان وهي ان الزمان عبارة عن منشأ التقدم
والتأخر العارضين للاشياء وقد تحقق عليه اجماع الحكماء وان الذي ينتهي اليه الفحص انه هو المبدأ
الاول بهما مر الزمان بعد ذلك اقول لا بد ان يكون ذلك المنشأ امرا ثابتا ذا ارادة واجبا بالذات
بيان الاول انه لو كان غير قار لمنشأه اعني علته لا بد ان يكون غير قار لما بينا سابقا ان علته
غير القار وهكذا فيلزم التسلسل المستحيل في عديم القار وذلك بناء على ان العلة التامة لا بد ان يكون مجامعا
للمعلول والا يلزم الترجيح بلا مرجح واما بيان الثاني في كونه ذا ارادة فلانه لو كان الثابت بدون الارادة
يكون منشأ التقدم والتأخر يلزم معيتهما بالضرورة معية المنشأ لما هي منشأ له فيلزم انسلاخ حقيقتهما وهو
اي اجتماع النقيضين كما لا يخفى على من له بصيرة ما واما اذا كان المنشأ ذا ارادة لم يلزم معيتهما بل قد يلزم
عدم المعية اذ الارادة الفاعل المريد تخلف كل منهما من الاخر والا يلزم الترجيح بلا مرجح بل انما يلزم هذه الاستحالة لو

لو كان كل واحد منهما مشاركا للآخر مع العلة وقد فصل فيما سبق في مقامه واما ما في الثالث اعني كونه
واجبا فهو انه قد تقرر في مدارك الحكماء المحققين ان الفاعل والمنشأ للاشياء القديمة والحادثة هو الواجب
الوجود الحق والممكنات قد يكون وسائط فيضه تعالى وقد تقرر عند اهل الحق فانه سبحانه يقلب الليل
والنهار وبيده الامر يقلب كيف يشاء كما ينطق به كتابه العظيم واحاديث نبيه الكريم كقوله قال رسول
الله صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله تعالى فقد ظهر بنور الوحي وجنود الحكمة لما
او ما ناسبه يقال ان هذا المذهب اقرب الى الصواب ويعتمد عليه الناظر والناظر ايضا يقول يجوز ان يكون
الزمان اي المقدار [illegible] بالتقدم والتأخر هو الجوهر المجرد العقلي وهو الارادة والعناية للعالم بأن مبدع
والكل وهذا اقرب لمذهب افلاطون ولعمري ان مبحث الزمان من اغمض مسائل الحكمة واو قبا ولم يأت الحكماء
بشيء يقنع اللبيب بحيث يفيد المطلوب المعين ويرفع المضايق بعد تصحيح الحكمة عندهم كما اشرنا اليه وانما
يفضل الله تعالى بتوفيقه طريق حسن وراء طور العقل المتوسط في مبحث الزمان به يحصل الخلاص عن تلك
المضايق واذا كان مبنيا على مسألة وحدة الوجود التي لا تعتمد العامة بل الخاصة بالنظر والبرهان مر سابقا
تركته في المقام الآخر والله ولي الفضل والانعام قوله فلا يمتنع عليه مطلق العدم الخ اذ يجوز بالنظر الى ذات
الزمان ان يسلب بالرأس وان امتنع العدم السابق واللاحق قوله والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم
الخ اه ويجوز بالنظر الى ذات الزمان ان يسلب بالرأس وان امتنع العدم السابق واللاحق المراد به العدم الرافع
للذات في نفس الامر ومنها المعنى من العدم معنى النكرة في ضرورة سلبه يستلزم ضرورة سلب جميع انحاء
العدم المذكور فيندفع الاشكال عن الزمان فان جواز بعض انحاء العدم الرافع للذات في نفس الامر
وهو السلب بالرأس فيه يستلزم سلبه عن ضرورة الوجوب الذاتي وبما قررنا يندفع الاشكال بان مفهوم
الواجب ان يمتنع عليه جميع انحاء العدم فيجب ان لا يصدق على ذات الباري تعالى
فان بعض الانحاء صحيح كعدم كونه جوهرا وعرضا وعدم كونه في الزمان والمكان وان فسر الممتنع
عليه بعض انحاء العدم فهذا المعنى يصدق على الزمان وغيره من الممكنات وذلك لان المراد هو السلب

الاشراقيين لا ينافي لقولهم لقدم البعد المجرد النفوس المجردة بل لقدم سائر المبدعات كالعقول

المفارقة وغيرها فانا قد بينا من قبل انهم لم يقم دليل من على ابطال القدم الشخصي بل دل الدليل على ابطال

القدم النوعي متعاقبة الافراد واما المشهوران من الحكماء وهم المشاؤن فلعل المحققين منهم يسندون الي فيلين

نحو حدوث الدهري القديم لبعض اجزاء العالم وان قالوا بقدم الزمان والحركات والافلاك فان اجزاء الزمان

مثلا وكذا اجزاء الحركات وكذا الحوادث اليومية كلها متخلفات عن الواجب سبحانه وبعضها عن بعض في

الدهر ولكن بسبب مقارنة الزمان فما سوى الاول كما اشرنا اليه بالبرهان وح لا بد من حمل قولهم بالمعية الدهرية

على الاشتراك في مطلق الواقعية كاشتراك الوجودات المتعاقبة في الزمان فان هذا هو المحمل الصحيح للمعية الدهرية

وهذا الاحتمال واظلم لو افق للمحقق السيد الباقر النحرير من اجتماع المتعاقبات في وجود الدهر في الدهر

ولكنه التحقيق كما مر مرارا فوجب حمل قول المشائين على هذا المحمل الصحيح في معية الدهرية ولكن هذا الحدوث لم يثبت

لتمام الممكنات بل لبعضها فظهر من تقريرنا مفاد كلام المحقق قول الباقر النحرير وهو اثبات مطلق الحدوث الدهر

للممكنات المتعاقبات الي الحكماء الاشراقيين والمشائين وبطل قول المصنف لرده وهم براءتهم الحكماء المعتبرين

من قول الحدوث الدهري فان بدون الحدوث الدهري يرتفع القبليات والبعديات الانفكاكيين

عن العالم وبعدم مساس الزمان والحركات والمتعاقبات الزمانية بها فالحدوث الدهري سواء كان دون

حدوث الزمان او مع حدوثه اصل مؤسس لثبوت عدم التوارد في عالم الواقع ولا نخبر الى اقل على انكاره الا بمجرد

عقول ولنا تعليك بتلطف القريحة والتامل الصادق قوله وبالجملة منع ايمائي واو عافي الى قول بالغ

المصنف في الشناعة على الباقر النحرير وادعى فيها بالفاظ مفضحة بالتقريح وم الاسمار والحق عندي ان الباقر

النحرير لم يكن قابلا للشناعة ترجع الى المصنف فان مقاله اما يكون راجعا الى محض تقليد الحكماء فهو كما ترى

والكاد راجعا الى البديهة والبرهان فقد عرفت حاا بس بان ترتيبه بيانا لما ذكرنا بان يتعظم ما يقوله

بالدوام تحرير نحو التحليل عدم السابق في الا النظر عن الزمان وقد عرفت انه يجوز بلا شناعة

وان لم يقم عليه البرهان القطعي لما حصلنا فالشناعة عليه باطل هذا الكلام بلا برهان التحقيق في غير موضع

ان يجوزه المصنف بل ما كيد بان الدهر لا يجوز رفعه لمخالفة اصلا ما قيل بالبرهان ومما قال في عدم جريان
برهان التطبيق في جانب الماضي برد الكلام فذلك المحقق منوايضا ما امور زمانا بقاء ولا بعيده خوف الاطالة
يكمل ما ذكره المصنف بهنا وانفطم كلماته باطل فاشناعة المتعجع الى المصنف قوله بنحو ان الممكنات
حدوثها الخ وحاصله ان الحدوث الذاتي عبارة عن سلب الوجود في مرتبة الذات وثبوته في مرتبة المعلولية
سواء كان السلب والثبوت المذكورين متفرقا في الزمان او الدهر او لا واذ كان هذا المعنى من الحدوث الذاتي
مفردا بالنوع من الفساد كما اشرنا سابقا وهو ان الوجود المصدري مسلوبة عن مرتبة الذات لا يختص بالممكن
بل يحصل في الواجب ايضا فانه تعالى جل شانه لا يكون عين المعنى المصدري ولا يكون ذلك المعنى جزء منه
ايضا فثبت سلبه عن الذات واما الوجود الحقيقي فقد حققنا في مقامه انه عين الماهية فلا يتصور سلبه عنها
اعرض المصنف عن هذا المعنى واثبت الحدوث الذاتي بمعنى اخص من ذلك وهو انه لولا بسط القيوم الخ
وحاصله انه تعالى لو لم يحدث وجود الممكن كان في ظلمات العدم فاذا احدثه وقع في ضياء الوجود قاله
ان الحدوث الذاتي عبارة عن تبعية المعلول في الوجود والذات للعلة فيكون المعلول مفقودا في مرتبة
العلة وموجودا في مرتبة ثانية في ملاحظة العقل ملاحظة حقة ثابتة في نفس الامر وهذا المعنى للحدوث الذاتي هو
المحقق عندي بعد الفحص الدقيق وتفصيل المقام ان الحكماء المتقدمين يمكن لهم الخلاص عن الاخبارات
المأثورة عن الانبياء السابقين واللاحقين القائلة بحسب الظاهر بحدوث العالم حدوثا انفكاكيا بان يقول
بحدوث الانفكاكي كما هو المشهور في الكتب الكلامية على ما نقله صاحب الملل والنحل القائلون
بحدوث العالم حدوثا انفكاكيا وهذا الباقر التحرير يمكن لهم الخلاص عن تلك الاخبارات بغير الاشكال على
الرومنيين من الحكماء المشائين كالشيخين ابي نصر وابي علي وغيرهما من مخلصيهم بما ذكره المصنف والحق عندي
انه لم يقم عليه بعد برهان قطعي على قدم العالم اما القدم النوعي بتسلسل الشيء قد يثبته في جانب الماضي
ابطلناه واما القدم الشخصي للنوع بعد في حيز الجواز فقط لم يثبت على وجوده لم تم عليه نفيه برهان قطعي
على اثبات القدم الشخصي ما ذكره الحكماء من قياس من اثبات وجود الزمان بعدم تناهيه في جانب الماضي

فائدة حققنا في مقام آخر ان الحدوث الذاتي عبارة عن التأخر الذاتي المقابل للتقدم الذاتي
دون ما فهمه القوم من ان يكون الذات متخليا عن الوجود في مرتبة الذات فان الوجود وقد حققنا
في مقامه انه من المهية كلية كانت او جزئية فالمطلق عين المهية المطلقة والخاص عين المهية الخاصة
ولا تتصور زيادة الشيء على ذاته وان شئت التفصيل فارجع الى مقامه قوله وليست لوجود
بداية تسبقها العدم الخ اقول قد عرض لبعض الذهنين منع الملازمة بين البداية وسبق العدم قياسا
لغير القار على القار فان الافلاك لا بداية ولا يسبقها العدم لكن الزمان يجوز ان يكون له بداية ولم
يسبقها العدم وانت تعلم سخافة هذا الكلام بحيث لا تصغي اليه من له ادنى تعقل وهل هذا القياس
الا كقياس من وقف على السطح واخذه شخص بالحبل الى السقف على من وقع في البئر واخرج بالحبل
كما وقع لبعض اسلافنا الاخرى ان الزمان اذا كان له بداية فهذه البداية اما مستمر من الازل
ام لا على الاول يلزم قرار الزمان من قرار البداية لاستلزام قرار ما ينتهي بها وعلى الثاني يثبت في الاول
عدم النهاية وعدم ما ينتهي بها لو فرض بعدها ومثل هذه السخافة سخافة اخرى عرضت لبعض الاوهام
وهو ان الزمان يجوز ان يكون كالدائرة فيمكن ان يفرض فيه نقطة يكون كالمبدأ ويكون هي المنتهى ولم [يمكن]
بعدها ولا قبلها عدم اصلا كما ان النقطة المفروضة في الدائرة لا يكون عدم الخط قبلها ولا بعدها وذلك لان
الزمان ليس مثل الخط والسطح ولو سلمنا تصوير الدائرة فيه كما يتصور في الحركة الوضعية فاما ان يكون
[المتعددة] [illegible] شخصية فيتصور العدم السابق واللاحق على الدائرة في صورة عدم القرار او ازيد بها الدوائر
المتكثرة الغير المتناهية في جانب المبدء والمنتهى فليس لها بداية ولا نهاية ولا يسبق عدم ولا لحوقه لها فان [قلت]
نختار الشق الاول ونقول ان الزمان لو كان عبارة عن مقدار دوري غير قار بالذات متشخص كالدائرة
الواحدة المتشخصة لا يلزم ان يكون قبلها عدم سابق للزمان كما يلزم في الدائرة الواحدة المتشخصة
الحاصلة من الشعلة الجوالة باعتبار كل حد منها عدم سابق الاجزاء لتلك الدائرة قلت هذا وهم ظاهر
البطلان فان الدائرة المتشخصة المذكورة من الشعلة مثلا اذا كانت متشخصة فلابد ان [يكون] لها مبدأ

يكون فوقه عدم سابق كذلك الزمان لو كان واحده منخفضة لابد له من مبدء ومنتهى يكون قبله العدم
السابق للزمان وبعده العدم اللاحق له وهما قياسهم على الطفرة الظاهرة فتسليم حينئذ لمثل الدور
وكونها اتفاقا كما لا يخفى على المتأمل تركنا اتمام هذا فالاستطاب وجه وقد عرفت ان معروض
الخ وفيه ما اشير سابقا من ان معروض التقدم يجوز ان يكون هو الجامع السابق على الزمان
ويكون منشا السبقة عليه هو الخصوصية الخاصة للعدم فان الاعتبار كما يختص بالوجودات كذلك
يختص بالعدمات وكما ان يختص الوجودات تنتهي الى عللها الفاعلية كذلك العدمات تختص
بتلك العلة فالبقية العدم السابق يستند على علته الخاصة له ودفعه بان اقوى ما يستناد السابقة
واللاحقة لا يتصور الا فيما يكون المستند اليه غير قار بالذات او بالعرض ولا بد لما بالعرض من ما بالذات
ثم جميع ما ينتهي اليه العرض هو الزمان فيكون سابقة العدم السابق بواسطة الزمان وهو المطلوب وايضا
ان الاعدام انما تحقق بالمضاف اليه وان المضاف اليه هو الوجود واحد ما بالعدم كذلك والضرورة
شاهدة بانه لا يتصور بعد والعدام السابق واللاحق الا من جهة امر يقارن السابق واللاحق ولا يكون
الفارق السابق مقارنا باللاحق ولا بالعكس والا يلزم اجتماع العدم السابق باحد الوجود واللاحق وهو
باطل بالضرورة وذلك الفارق للسابق مقارنا باللاحق هو الزمان فثبت به المطلوب قوله الثاني
من الدين الخ اشارة الى انه لا يفوت الحكمة بباطن الدين لو لم يات بهذه المسئلة اعني مسئلة الحدوث
الدهري ايضا كما سياتي في كلام المصنف تفصيله قوله من جهة لحاظ الذات فحسب الخ وهذا يحتمل
الاول ان المعلول يتخلف عن مرتبة العلة في الخارج ويدركه اللحاظ فقط وهذا اللحاظ موطن منفرد
مواطن نفس الامر وان لم يكن في الخارج بحسب التخلف الانفكاكي الزماني ويشير اليه كلام الحكماء
في مقام تخلف المعلول عن العلة والحق خلاف ذلك فان هذا التخلف اما ان يكون في الخارج
او في الذهن اما الاول فظاهر البطلان واما الثاني فهو ايضا باطل بشهادة الوجدان فان
العلة والمعلول يتصور الانفكاك في التصور عن الاخر فيلزم تقدم المعلول عن العلة هذا اذا اريد

بالتخلف الانفكاكي الواقعي وان اريد ان العلة ليس عينا وجزء العلة فكذلك ايضا باطل
في المعلول لما لا يكون شيئا وجزء الماكك العلة لست عينا وجزء المعلول فيلزم ما جزء العلة عين المعلول
ايضا وفساده ظاهر والثاني ان المعلول محتاج الى العلة وهذا يعطي كونه متاخرا عنها كما ان تقدم العلة
معناه كونها محتاجا اليها وهذا المعنى من التاخر هو الحدوث الذاتي لا كونه مصداقا لسلب الوجود في
مرتبة الذات كما اشير اليه قوله وتلخيص مقاله الى آخره شرح مقاله عني عن البيان ولذلك لم يتكلف
به والذي وضح لهذا العبد الضعيف هو ان ما ذكره هذا البحر القمقام وما رده المصنف مما سيأتي كل
واحد منهما ليس بصواب بل خارج عن مدارج اهل التحقيق والحق المتبع الذي وضح لي في هذا المطلب
المنيف بالالهام وسنذكره فيما بعد عن قريب والآن نذكر خطاء هذا البحر القمقام وذكر المصنف سيأتي في
تفصيله فيما بعد وبيانه ان هذا البحر القمقام جزم في تقسيم القبلية والبعدية الانفكاكية من انتساط اثبات
الزمان حاذ او جد الانساط وجد المنوط بالضرورة ثم تصور القبلية والبعدية الانفكاكية في الواقع مقارنا
للزمان بل ملازما فانك قد عرفت فيما حققناه سابقا ان تخلفات اجزاء الزمان وتخلفات الزمانيات
كلها بحسب الواقع لا بحسب المرتبة فقط لان التقدم والتاخر الزمانيان ملازمان للتقدم والتاخر الدهري
نعم بين الصفتين تغاير بحسب الاعتبار فقط دون الزمان الواحد فقط والظاهر من كلام المحقق تغايرهما
بحسب التحقق وهو يستلزم التغاير بحسب الذات فينهدم ما حققناه الذي ذكرناه هنا اجمالا اذ قد سبق بيانه مفصلا
ما رأيته هذا البحر وانفهام من ان الزمان متناه في جانب الماضي ومسبوق بالعدم الصريح في الواقع
كان ذلك يستلزم اجتماع النقيضين على طريقتنا الحق المذكور فان العدم السابق المتخلف عن الوجود
في الواقع لا يتصور بدون وجود الزمان بضرورة انحصار القبلية والبعدية الانفكاكية فيه ولو انتصرنا
المتصف في او مقال هذا التقابل على هذا القدر الذي ذكرناه لاصاب ولكن فطن فيما زعم ان التقدم
والتاخر الانفكاكيين لا يوجدان في نفس الامر وهذا احتمال ما ذكره في تزييف مقال المصنف في نقل
قول هذا القائل وتفصيله تقصيا ما ويزيد عليه فيما سيأتي قوله من زمان التطبيق اه وهذا الكلام اقام سخيف

لا يجاز عنه المصنف كما سيأتي في الف على كلام هذا النحرير من انه باطل تعويلا على ما سبق من ان
برهان التطبيق لا يجري في المتعاقبات الزمانية والزمان لا في عالم المتعاقب بعدم الاجتماع ولا في الدهر
بعدم الترتيب فان ذلك لبطلان المتعاقبات الزمانية اذا كانت خارجة من القوة الى الفعل و
الزمان يجري فيها برهان التطبيق كما مر منا تحقيقه بنظر ادق في مبحث برهان التطبيق ولا العينة خوفا للاحالة
ولذا يجري البرهان في المتعاقبات الثابتة في الدهر لثبوت ما فرضت لوجوده والاجتماع كما علق
وبل ما قوله ان العدم السابق على تقدير تناهي الزمان يكون زمانيا فيثبت قبل الزمان زمان التشبيه
فلا يثبت مطلوبنا الحق ومن تقرير ما بيناه الامط لظهر دليل آخر على ابطال تناهي الزمان فانه لا يمكن تناهيه في
جانب الماضي لسبق العدم سبقا زمانيا فيلزم مجامعته لعدم الزمان لوجوده فيلزم اجتماع النقيضين ولا
لا تناهيه فانه يستلزم جريان برهان التطبيق لترتبه في جانب الماضي وخروجه من القوة الى الفعل وهذا
هو المناط لجريان البراهين كما اوضحنا اليك سابقا وما زعم هذا الماهر من ان تناهي الزمان في جانب الماضي
لا يستلزم تقدم عدمه عليه فهو باطل فان النهاية اذا كانت ازلية يلزم قرار الزمان لقرار نهايته وان كانت
متجددة في الواقع فيلزم تقدم العدم عليه بالضرورة وقياسه على القار قياس مع الفارق كما اشرنا اليه
سابقا في كلام هذا المحشي وجه آخر من الخلل وهو انه يقول بان بعد تقدم السابق يحدث الزمان بان الزمان
مادة واحدة وبرهته فيكون المعية من اجزاء الزمان ومن الزمانيات كلها في الواقع المعتبر حينئذ بالدهر
وهو باطل كما قررنا فلها الحكم فلكك المحقق باجراء براهين المسلمة التسم في جانب الماضي للادعية
جريانها في جانب المستقبل بل هذا اولى لوجود الاجتماع في وعاء الدهر وتحقق جميع شرائط الاعراض
سيأتي عن قريب ذكر بعض منها وبالجملة يلزم على ما ذهب هذا المحقق مفاسد شنيعة عديدة سيأتي تفصيله
ذكر بعض منها وما ذكره هذا المحقق في وجوه البرهان على هذا المطلب كلها مخدوشة مقدوحة لا يسع المقام
لبيانها وتزييفها الا ما ذكره المصنف هنا كما سيأتي قوله لوقوع جسم او جسم في مكان بعينه الخ
اقول في هذا ايضا قياس غير القار على القار فان المكان امر قار يجوز فيه ان يرتفع منه جسم ويحل

ويندفع ما يتوهم ان الجسم الآخر مكانه ولا يتصور ذلك في الدهر على ما حققنا فانه عبارة عن نفس الوجود الواقع
من الوجود الواقعي في المقدمات والمتأخرات الدهرية ليس الا بالتخلف كما مر بيانه سابقا فيكون الدهر
بهذا المعنى قارا لا يقع فيه التعاقب كما في المكان بل كلما بطل المقدم بطلت واقعيته وحدثت الواقعية
الاخرى بدلها فلم يتصور فيه الظرف منع تعاقب المظروفات نعم يمكن اجتماع التعاقبات اكثر
في نفس مفهوم الواقعية كما حققنا سابقا وبهذا لا يندفع بهذا المحقق فانه في صدد الفرق بين الزمان والدهر
ويتصور في الزمان ايضا مثل ما ذكر في الدهر فان التعاقبات الزمانية ايضا يتصور اجتماعها في نفس
مفهوم الزمانية وافتراقها في خصوصية اجزائه وبالجملة لا يبقى فرق بين الدهر والزمان على التصوير الذي صورناه
فالخصوصية الخاصة من كل واحد منها تتبدل بتبدل المظروفات على سبيل التعاقب ونفس مفهومها وطبيعتها
لا تتجدد وتتجدد خصوصيات المظروفات بخلاف المكان فانه بخصوصيته وطبيعته لا يتبدل بتبدل المتمكنات
فقياس كل واحد منها بالمكان قياس مع الفارق وهذا الكلام جلي على اللبيب المتفطن الماهر الذي قطع
حبل التقليد عن عنقه قوله فليتمسك على الزمان فاذا وجد الجزء الاول تحقق العدم بحيث يصح ما قصدناه
من تحقيق المعتبر الدهرية ويبطل ما قصده هذا الحبر المحقق غاية البطلان ان الدهر عبارة عن نفس
[illegible] الواقعية وهي في نفسها لا تستلزم المقدار ولا اللا مقدار بل يتبع لموضوعها في المقدارية فالمكان المقدار
غير قار متصف بعدم القرار بالعرض والمكان قار متصف بالقرار واذ قد حققنا سابقا موافقا لما
قاله المصنف فيما سيأتي ان القبلية الانفكاكية لا توجد بدون الزمان فلا يكون للواجب سبحانه قبلية
على مجموع الزمان بل الواجب سبحانه يتصف بالقبليات والبعديات المتجددة والمتعاقبة من الازل الى
الآن وهذا يستلزم الزمانية المستقيمة المنكرة للواجب سبحانه فان الاستقباح انما يكون بالتغير في الذات
والصفات الكمالية كالتعلق بالحركات وهو تعالى بريء عن هذه الصفات بل انما يكون له التقدم والتأخر
الذي يكون مصداقه كان او يكون واو فهذا انا الله سبحانه تعالى بانه كان الله تعالى ولم يكن معه شيء علمنا
نفي حصول التقدم في ذاته تعالى ولا ينكره نظرا الى الكملات [illegible] للحكماء ولهذا الحبر الماهر تقدم

بالعلماء والى هذا المعنى يشير كلام بعض رئيس العلماء الامام الهمام فخر الدين رازي عفى الله عنه

قال رد الحكماء ان المفهوم من كان هو يكون اما قار الذات فلا يستعمل عدم القرار والكان غير القار فلا يستعمل

القار وحاصله انه يراد بمفهوم كان او يكون هو الامر الشامل للقار وغير القار فيشمل الواجب سبحانه

فان مفهوم كان او يكون كما يحكم في الحوادث الماضية والمستقبلة كذلك يحكم به في الواجب سبحانه ولم

يتغير انه سبق الواجب بعدنا الى ابد الاباد كما يحكم به الفلك وغيره والتفرقة بين الواجب وغيره

في هذا الحكم مما لم يحكم العقل السليم بل لا يقبلها الفهم المستقيم ولم يقم دليل للحكماء وبهذا الخبر الحال

على بطلان الزمانية بهذا المعنى نعم لو اصطلح في حاق معناها على التغير والتخلف والتجدد بحسب

الذات والصفات فلا عبرة باطلاق الزمانية بهذا المعنى على الواجب تعالى لكن لا يضرنا مما نحن

بصددنا من اطلاق القبلية والبعدية الانفكاكين على الواجب تعالى ولكن لا يضرنا مما نحن بصددنا

من اطلاق القبلية والبعدية الانفكاكين على ذات الواجب تعالى فالجواب سبحانه عنده ما لم يكن متقدما على

الزمان كما زعمه هذا الحبر بل كان مع طبيعة الزمان في افق الدهر المعبر عنه بالواقع ويتقدم شيئا فشيئا

على اجزاء الزمان كما زعمه هذا الحبر بل كان مع طبيعة الزمان في افق الدهر المعبر عنه بالواقع ويتقدم و

الحركات والمتحركات وهذا الطريق طريق اهل الحق لا سطوة البرهان واني قد استقصيت كلام الحكماء على

الاستقصاء فلم يظهر لي دليل على بطلان هذا المعنى من الزمانية في حق الواجب سبحانه وانت لو

وقطع النظر عن خرافات الحكماء تجده عين التحقيق فليست الزمانية كما فهمها الحكماء وهذا المبتدا

الدهرية على طبق مزعومهم بانها وعاء ثابت ثبت فيها الثوابت والحوادث الماضية والمستقبلة

بل الدهرية في الواجب سبحانه والعقول المفارقة وما يساوقها في المتجددات من الزمان والحركات

بالمتجددات فالحق ان الدهر يشمل الثوابت و المتجددات بل هو من سماته في موضع وعلى

المتجددات في موضع اخر يشمل القبلية الواحدة والقبليات المتكثرة فساحات الزمانية كما يتميز

من القبلية والبعدية كذلك يتميز الحقيقة الدهرية في الدهر من القبلية والبعدية الدهريتين قو

قوله والا لزم اما الحدوث او الاستحالة او الحل قد عرفت انه لا مضايقة في حصول الابتداء او التغير القار
بل وجوده ضروري فيه لوح لا نتهم ما رايته هذا المحقق انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود بل القدم بعد الوجود
ضروري في غير القار نعم لا يتصور عدم العالم بالراس في الدهر لا سابقا ولا لاحقا والا لزم وجود
الزمان مع عدمه بالبرهان الذي ذكره الحكماء ولا مجال للشك والريب فيه كما حصلنا فيلزم في ازلية
العالم وابديته فيثبت مذهب الحكماء من كل الوجوه ومذهب المتكلمين من بعض الوجوه وهو حصول الازلية
وانه لم يحصل الانقطاع في الازلية وهذا بحسب الجلي من النظر واما بحسب النظر الدقيق فالحق اجراء بعض
براهين التسلسل في الماضي ايضا كما اسلفنا لك القول فيه فيحصل ابدية العالم وحدوثه وهذا هو مذهب
المتكلمين ولكن يبقى عليهم شبهة اخرى وهو ان المعروض لقبلية العدم السابق على الوجود واللاحق شيئين
غير مجتمعين فيكونان متصفين بالذات او بالعرض ولا بد فيما بالعرض من الانتهاء الى ما بالذات
او بالعرض ولا بد فيما بالعرض من الانتهاء الى ما بالذات فثبت امر متقدم بالذات فيكون كما ولا بد ان
يكون متصلا قارا بالبيان الذي ذكرنا ويكون محله هو الحركة والحركة لا بد لها من متحرك فثبت قدم
العالم وهذا هو الدليل القوي للحكماء على قدم العالم ورد مذهب المتكلمين ولكن يسر للمتكلمين
الخلاص من هذا الدليل بوجه اخر قوي لا شائبة للريب فيه وهو ان العدم السابق للزمان والله ثبات
على وجوده ليس سبقه لاجل الزمان بل للارادة الخاصة الالهية المقتضية لايجاد العالم على النظم
الاتم وبيانه على وجه التحقيق بحسب يرتفع شبهات الحكماء ان العدم له معنى واحد يتخصص بالاضافات
بالنظر الى المضاف اليه وايضا يتخصص بالازمنة والامكنة كعدم زيد وعدم عمرو وكعدم زيد في هذا المكان
وفي ذلك المكان وكذا في هذا الزمان وفي ذلك الزمان فيكون معروضا للقبلية والبعدية الزمانية
بواسطة الزمان الذي هو بواسطة المكان وكذا يلحق للعدم التخصيص بواسطة امور خارجة عنه مقتضية له
كالارادة الفاعل المختار [illegible] بقدرته فالارادة الالهية اقتضت لوجود الزمان على سبيل التناهي
في جانب الماضي [illegible] الجاعل للملزوم مستلزم لايجاد اللازم فالعدم السابق تخصص بالسبيل

بواسطة الارادة ان السبب الخاصة المقتضية للعالم على [illegible] علم الاتم فان قلت من مذهب الحكماء ان
الارادة ايضا الموجبة للتقدم للعدم الخاص والتاخر للوجود ولا بد ان يكون متجددة فان الثابت
المحض لا يكون علة للتقدم والتاخر كما سبق تحقيقه في موضعه ويجري الكلام في ذلك التجدد اما ان تتسلسل
التجددات او ينتهي الى متجدد بالذات والاول باطل والثاني يستلزم الزمان فان المتجددات لا بد ان تكون كما
او كيفية وعلى كلا التقديرين يثبت كم غير قار بالذات ثم لا بطلانه على الحركة يكون متصلا وهذا هو الزمان
فيلزم مع عدم الزمان زمان قلت من جانب المتكلمين ان الموجب لغير القار لا يلزم ان يكون غير قار فانهم
يجوزون تخلف المعلول عن العلة ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان المرجح هو ذات الارادة وتحقيقه على
التفصيل قد بين في مقامه فتح تصور العدم جميع الموجودات قد بين في مقامه في الدهر بمعنى الزمان ثم يكون
التجدد في الدهر بحسب تجدد الازمنة والزمانيات ويجوز ان لا يكون الحكم في العدم بالنسبة للزمان صحيحا يلزم
وجود الزمان واجتماع النقيضين وعلى تقدير فرضهما لا نسلم استحالة اللازم فان المحال يستلزم المحال
وبهذا البيان استقر مطلوب المتكلمين على مسلك التحقيق وحصل مطلوب هذا الفاتر المتحير عن سواء الطريق
مغلوبك بلطف القريحة والنظر الى الكمالات الشخصية الغير المتناهية فهذا التحرير ما نفي ما حققه
من الحق الصريح قوله وهو ليس حقيقة العدم الخ اقول اعتبر المحقق الممتنع العدم بالمعدوم [illegible]
ان حقيقة العدم ليس الا مفهوم سلب الخاص وهو اشبه امر اعتباري وحقيقة امر اعتباري ليست
ما ينتزع ويحصل في الذهن يعم في العدم والماهيات الباطلة مطلقا كاجتماع النقيضين وشريك الباري
في الذهن حقيقتها لبطلانها بالمرة والامر الباطل من انه باطل لا يحصل له في الذهن ولا في الخارج
ومفهوم العدم من حيث هو مفهوم ليس من المحالات بل امر واقعي انتزاعي وحمل العدم ههنا على المعدوم
لا يصح كما لا يخفى على المتفطن قوله وليس للمعقول المفارقة سبيل الخ اقول هذا الكلام من الاحاشي فانا
قد بينا فيما مر ان الزمان والزمانيات كلها غير قار في الواقع المعبر عنه بالدهر فيكون [illegible] هنا
جريان برهان التطبيق وغيره في جانب [illegible] يكون الزمان والزمانيات [illegible] مسافة [illegible] في وعاء الدهر

الدهر مطلقا ولا شك ان الواجب سبحانه لو كان قديم ازلي ثابت في الدهر فعلمنا بالبرهان للواجب سبحانه قبلية
في الدهر ولا شك ان هذه القبلية من المعاني الانتزاعية حقيقتها ليست الا ما يحصل في الذهن كالقبلية الزمانية
والمكانية فاختصاص عدم الكشاف هذه القبلية والبعدية به سبحانه محضة قوله والواجب تعالى متعال عن ذلك
الخ وقد عرفت ما فيه من ان التعالي عن الزمان بمعنى نفي القبلية الزمانية لا يلزم [illegible] عليه بل قد بينا البرهان
على اثباته نعم التعالي بمعنى رفع التغير من حيث الذات والصفات الموجبة للمادية لا بد منه سبحانه وقد قدمنا الكلام
فيه ما تذكره فالاولى في وجه بيان المطلوب من اثبات التخلف في الحادث اليومي ما قررنا لك ان برهان
التطبيق جار في الزمان والزمانيات فثبت تناهي الزمان والزمانيات في جانب الماضي فثبت العدم
بالبرهان لها والواجب تعالى حكم الاثبات بحيث فثبت التخلف منهما في الواقع واليس زمانيا فعدمه في
الواقع فيكون دهريا [illegible] التعاقب قد عرفت ما فيه لان التعاقب في الدهر لازم للزمان
مع الزمانيات والا ينسلخ الزمان عن حقيقته وبهذا تم الرد على الفلاسفة ايضا قوله فتعين انه اما ان
يكون الخ بهذا الكلام من هذا الحبر الماهر دليل على حدوث العالم نوعية وشخصه كما هو مذهب المتكلمين وتقريره
ان الواجب تعالى كان ازليا فالمعلولات له تعالى لا تخلو عن ثلثة احوال اما ان يكون كلها مستمرة او بعضها
او يكون كلها متخلفا عنه تعالى والاول ظاهر البطلان لشهادة الوجدان بتخلف الحوادث اليومية عنه
تعالى وكذا الثاني فانه يلزم تفرق معيته سبحانه تعالى مع المعلول القديم عن معيته مع الحادث فيلزم في
ذات الزمان ومقطع النظر عنه وهو [illegible] فتعين الشق الثالث اعني انفكاك جميع المعلولات
عنه سبحانه وهذا يستلزم الحدوث النوعي والشخصي وانت تعلم انه لا يتم على ما حققنا من ان تخلف
الحوادث اليومية بعضها عن بعض في الزمان وكذا تخلفها عن الواجب تعالى انما هو في الدهر بناء على
استلزام التخلف الزماني تخلف الدهري فح نختار الشق الثاني في الجواب بل يجوز عنه العقل ان
[illegible] الحوادث [illegible] في الدهر في جانب الماضي فثبت القدم النوعي ويجوز ان يكون واحد من
المفارقات او الافلا[illegible] قديما [illegible] مع الواجب تعالى ويتسلسل الحوادث ويتعاقب في الدهر

والواجب والمعلولات القديمة ثابتة منه تعالى في الدهر لم يتم الدليل على الحدوث النوعي والشخصي كلاهما

بل النطق يثبت قدمهما والحق عندي في هذا البحث ان القائم النوعي بتسلسل الحوادث باطل ببرهان

التطبيق وغيره كما اسلفنا لك القول واما كون واحد من الممكنات كالعقول والافلاك مسبوقا بالعدم

عن الواجب [illegible] فلم يدل برهان يعتمد عليه على بطلانه وبعد تفحص كلمات المتكلمين والحكماء وتتبع

براهينهم هذا هو التحقيق الذي يثبت عندي في مسئلة حدوث العالم قوله اقول مطلق القبلية البعدية الخ

اقول شرح كلامه غني عن البيان لا يخفى على من له ادنى تامل والمصنف احتاط في تحقيقهما في بعض

المقامات من وجهين اشرت اجمالا اليهما والان نفصلهما اما الاول فهو ان المسبوق مطلقا لا يستلزم الزمان

اذ يمكن ان يكون الواجب سبحانه تعالى بعد الوجود والزمان على سبيل التناهي في جانب الماضي فيستلزم

التناهي بالذات والعدم السابق بالوصف كالسبق المذكور بالواسطة للعدم ويكون الواجب سبحانه بالذات ويحصل

الامتداد الزماني بتخيل الامتداد المكاني على الافلاك وانه انما هي من اعتبارات الوهم واختراعاته وكذا الا

فهذا يمكن فرض الحركة في العدم السابق حتى يستلزم وجود الزمان قبله كما لا يتصور الحركة المكانية قبل فلك الافلاك

ليلزم وجود المكان قبله مع بعد وقوع الحركة في عالم الدهر على سبيل التعاقب على طبق ما حققنا يلزم وجود

كم متصل غير قار بالذات بمعنى الواسطة في العروض او بمعنى نفي كلا الواسطتين متعلقا بالحركة او عليها ولا يلزم

منه تصور وقوع الحركة في الازل حتى يلزم وجود الزمان فيه واما ما يقال من ان معروض القبلية للعدم السابق

والبعدية للوجود اللاحق لا بد ان يكون كما ان الاشياء مستلزمة للقسمة وبقسمه بالذات او بالواسطة [illegible] يلزم

وجود مقدار في اول المرتبة او ثانيها ولا بد ان يكون غير قار لان امتناع اجزاء الصفة يستلزم بعد اجتماع

اجزاء الموصوفة يستلزم انها يكون غير قار بالذات بالمعنى المذكور قطعا فالمسلم كما قد مر منا الكلام فيه

ثم لا يمكن ان يكون هذا الامر الغير القار متصلا [illegible] الدفعيات فيثبت وجود الزمان فلا يخفى [illegible] متناهي

هذا الكلام من وجوه الاول ان معروض القبلية هو العدم السابق [illegible] وجود الزمان

في جانب الماضي فلا يستنتج [illegible] العدم السابق الذي هو امر انتزاعي وهذه الزمان [illegible]

١٥٦

التناهي الذي هو امر خارجي وليس منهابه او حدود فالكم المعتبر التعاهناك ليس هو ابحا ولا شك
ان العدم السابق انتزاعي تابع لاعتبار المعتبر ومفهومه الذهني حصل في الذهن ليس بل مصداقه
ولا شك هو الزمان التناهي وهو ليس متقدم على الزمان والا يلزم تقدم الشيء على نفسه بل يصح التقدم
ههنا ان العقل اذا لاحظ الزمان المتناهي لا يجد فوقه شيئا في الواقع وهو المعنى بتقدم العدم على وجود
الزمان فلم يلزم قبل وجود الزمان زمان والثاني انا وان سلمنا وجود العدم قبل الزمان المتناهي
فليس يكون فيه حركة متصلة ليتصل المتقدمات والمتاخرات فيلزم وجود الزمان وامتداد هناك في ذلك
العدم مثله كمثل ما فوق الحركة ما وراء فلك الافلاك والثاني محال فيجوز ان يكون الاول مثله ولم يظهر
ودليل دال على الفرق بينهما وبالجملة مبطل الزمان تام الجهات فان العقل يجد عليها بحذا المكان و
المكانيات قبله في الواقع ولا يستلزم هذا المكان لكن يجد العقل فوق الزمان المتناهي سلب
وجوده وهو لا يستلزم هذه السبقة الامتداد الزماني والثالث ان الارادة الالهية المتعلقة بتناهي الزمان
يستلزم تقدم العدم عليه فمنشاء التقدم والتاخر ذات واحدة وهي الارادة ليست هي متصلة غير قارة
بل هي امر وحدانية خارجة عن جنس الكم والاتصال وعدم القرار فلا يكون زمانا وهذا الكلام مخالف
لمذهب الحكماء فانه يرجع بالاخرة عنده بسم الى الترجيح بلا مرجح كما يصرحون في عدم صدور وعدم القرار
... لكنه بالحقيقة لا يرجع اليه فان تلك الارادة هي المرجحة للمتقدمات والمتاخرات ونجوز
تخلف المعلول عن العلة التامة او المتممات كما بينا سابقا ونحن ننبه على ما يجب التفطن ان
يفهم المطلوب المحقق بهذا القدر من التفصيل الذي ذكرنا فلا يحتاج الى التطويل ولذا تركناه فتامل
في هذا المقام غاية التامل لئلا يتجاوز عن الحق بالتقليد والخطاء الثاني فسياتي بيانه عنقريب قوله
كلما فرض العقل مجردا الخ اقول ليس كلما فرض العقل مجردا عن غواشي الوهم لم يكن مجردا الخ يجوز
ان فرض العقل للواقع وههنا يمكن ان يكون كما بينا لك الخفاء فاذا استدارت في
المستنبع في حيز المنع ... حاصله الخ اقول لو اريد تفاوت المتفاوتات في الدهر انه طرف واحد متعين بان

ويتعاقب فيه تلك المتعاقبات فالامر كما قال المصنف ولو اريد بالدهر نفس الواقع المحيط لجميع
الاشياء احاطة الكلي للجزئيات فالامر كما قلنا من انه يمكن فيه التعاقب باعتبار حصول الوجودات لكنها
الحق بهذا مع المص في دفع الدور على الباقر التحرير لانه زعم امر الدهر على الوجه الاول قوله فيمنع انه الحكم
على عدم الزمان الخ وفيه انه يجوز ان يكون المراد باختصاص هذه القبلية بالواجب سبحانه والا اختصاص
بالنظر الى الموجودات والحقائق المتحصلة واما العدم السابق فليس له تحصل في الواقع بل حالة كما ذكرنا
آنفا من ان العقل يعتبر نظرا الى تناهي الزمان في جانب الماضي وان عوقبه ليس من حيث كما يلحظ
فوق محدد الجهات انه ليس فيه شيء فالعدم الزماني والعدم المكاني في نفس المكان والكان كل واحد منها
امرا واقعيا كعدم العنقاء مثلا لكن ليس هذه الاعدام تحصل وتقرر في الواقع الا بالنظر الى اللحاظ فقط
ولكن ذلك اللحاظ موطن من مواطن نفس الامر وهذا معنى كون الاعدام واقعية قوله لم يكن الحكم ح
بسبق العدم على الوجود اولى الخ اقول مرجح السابقة يجوز ان يكون هي الارادة الالهية المقتضية
لتناهي وجود الزمان في جانب الماضي فان العدم السابق لازم له وجعل الملزومات يستتبع جعل
اللوازم فالمرجح السابق العدم هو تلك الارادة من غير ان يعتبر الزمان هناك فان الزمان لا يتصور
بدون الحركة والحركة يجوز ان يكون ممتنعة فكذا الزمان قوله اوهذا الراسخ في العلم الخ فيه تعريض على هذا
المحقق النحرير باقر العلوم اقول الحق انه لا تعريض عليه فان الامر الذي ينسب اليه سبق الدهري للعدم
السابق على الوجود واللاحق هو الارادة الازلية للباري تعالى المتعلقة بتناهي الزمان في جانب الماضي
وهو ليس بزمان الشبه لتشابهها وتحدد الزمان قوله قلت العدم السابق الخ هذا الرد من المص حق لا ريب
فيه لما حققنا سابقا من ان المقربات والتاخرات الواقعة في عالم المتجددات كلها في الواقع وكذا
العلم بالراس السابق عليها واللاحق عليها متحقق فيه ولا ينافي الوجود وللعدم السابق وكذا العدم
اللاحق للوجود السابق فان القضايا المنعقدة من الوجود والعدم مطلقة عامة وهي دهرية والا ساوت
السالبة المطلقة العامة والموجبة كذلك دائما التنافي بين المطلقة الدهرية والازلية كما يتحقق في فهم

في فهم ذلك بما لخصنا لك القول مفصلا ... فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه الخ و برهان

برهان التطبيق انما يجري في الامور الموجودة المترتبة المجتمعة بالفعل والمتعاقبات الزمانية وكذا الزمان

في جانب الماضي ايضا غير موجودة بالفعل لانها غير مجتمعة كذلك والكائنات خارجة من القوة الى

الفعل فلم يثبت مسائل جزئيات برهان التطبيق والحق ما قد قلنا لك سابقا ان البرهان يجري

في الزمان زمانا كان او زمانيا اذا كان غير متناه في ذلك الجانب مجردا الى عالم التفصيل وقد وضحنا

مرارا فلا نعيده خوفا للاطالة [illegible] ونحن لا نقتصد تفصيلا عن ان نعيد فيها الخ وانت قد عرفت مما ذكرنا

سابقا ان القبلية الدهرية لابد من تصورها والتصديق بوجودها بالبراهين المذكورة كما ذكرنا سابقا

وسياتي عن قريب [illegible] والفطرة لا تنطرق الخ اقول هذا على طور الحكيم القائل بقدم العالم اي تشخصا

حصول تشخصه في الازل معلول للواجب لكن مقارن معه كالعقل والفلك وغيرهما واما الذي

في نفس الامر فلم يثبت بعد اذ لم يثبت برهان على اثبات القدم التشخصي كما او مانا سابقا قوله

على ما ادعاه فيه الضرورة الخ اقول هذا الكلام من الباقر النحرير في غاية المتانة وما رده المصنف في غاية

السخافة فبيان الاول على وجه التحقيق انه قد اثبت برهان التطبيق وغيره اثبات تناهي الزمان والزمانيات

المتعاقبة في جانب الماضي ولا شك ان الزمان وتجدداته وتقضي اجزائه في الواقع المعبر عنه بالدهر والا

سبيل عدم القرار لها كما بينا بالبراهين الانيقة واذ ثبت تناهي الزمان في جانب الماضي في الواقع ثبت

سبق [illegible] الزمان للعدم السابق في الواقع وكذا الزمانيات وهو المعنى بالحدوث الدهري للزمان والزمانيات

المتعاقبة في الواقع فتم مطلوب المحقق من وجه وهو انعدام الزمان والزمانيات المتعاقبة في لوح

الدهر فبطل القدم النوعي الذي زعمه الحكماء وبطلت ايضا المعية القديمة الدهرية للواجب تعالى مع الممكنات

الموجودة كما هو مزعوم الحكماء ايضا فثم لا يثبت مقصود هذا الباقر من كل وجه موافقا لجمهور المتكلمين وهو اثبات

حدوث العالم النوعي والشخصي في كله العالم وقد بينا سابقا انه لم يقم دليل [illegible] على حدوث [illegible] واما بيان الثاني فلظهور

[illegible] الاول وتفصيله ان [illegible] البعديات الانفكاكية الواقعة في عالم التعاقب قبليات وبعديات

لكن في عالم الواقع المعبر عنه بالدهر اذ لو جمعت المتعاقبات في الدهري لما زمنه من التشاجر
حو شف فيها الكون ابدا بين البطالي ليس او تم فتح سبيل عدم المقدار زمان فان المعقول منهم انما
يجوز الانقضاء والتقضي في الواقع دون عدم لا يحتاج الاجزاء في الجملة فانه شامل للغائر ودون
عدم اجتماعها في الان كما هو تحقيق الحكماء فانه يمكن جعلها دهريا كما هو حاصل بقا لا يلزم كون
الزمان غير قار في الدهر ايضا مع انهم يصرحون بقراره فيه والتعاقب في افق التغير والتجدد وقد جاء
مفصلا في السابق مذكرة اما اذ اعلم من العدم التوارد بسبيل الا البعض والانعدام في لوح الدهر وهذا
سقاط
تحقق مطلوب هذا الكاتب من بعض الوجوه غاية التحقيق وسقط به عدم المصنف في وجه الرد عليه غاية الا
وبهذا تم الوعد الذي وعدنا سابقا في سبحانه كلام المصنف بوجه آخر ويسمى تتميم ذلك الوعد منا
تاليا لهذا الكلام [illegible] ثم اعلم ان اليوم الحمد [illegible] واعلم ان المصنف ذكر ههنا معنى الحدوث الدهري
والزماني وابطل الاول واثبت الثاني وذكر ههنا ايضا معنى المعية الدهرية وابطل المقابلات البعديات
كلامه
في الدهرية [illegible] اقول تنبيها للمتعلمين ونحن نذكر في دفع ما ذكره ههنا مكررا لذلك توضيح اولا
ثم نذكر فساده ثانيا فنقول اولا ان الحدوث الزماني عندهم عبارة عن تخصيص الموجودات بزمان
دون زمان فالزماني الذي يختص به الموجود الزماني يكون فيها قطعة من الزمان لا الى نهاية ما [illegible]
شئ في
عدمه فقط وهذا معنى حدوث الزماني لذلك الموجود في ذلك الزمان المختص به واما حدوث الزماني
وبالجملة
للزمان المختص به وكذا امثاله من الازمنة هو كونها مسبوقا بزمان سابق فيه عدم هذا [illegible]
ان الحدوث الزماني عندهم عبارة عن عدم شئ في زمان سابق ووجوده بعد ذلك متخصصا بزمان
فارغا عنه وهذا معنى متحقق في الحوادث الزمانية عند الحكماء والمتكلمين الا ان في مذهب الحكماء يكون
العدم السابق متقدرا بزمان غير متناه وفي مذهب المتكلمين بزمان متناه واما الحدوث الدهري فهو [illegible]
عند الحكماء فانه عبارة عن عدم الشئ في الواقع المعبر عنه بالدهر ثم وجوده [illegible] وهو غير معقول [illegible]
الكلام
في الدهر انما يكون بسلب وجود الطبيعة مطلقا ولا يتصور سلب وجود الحادث مطلقا فيه لوجوده في [illegible]

في الجملة والمكان مما نظرانهم يتصور ذلك في الز[مان] عدم الحادث في زمان ووجوده في زمان آخر وذلك
بناء على ان الدهر لا يقبل الا ... او يتصور فيه حد بين والزمان يقبله ثم اوضح المصنف ذلك بالمكان
ونظر الزمانيات بالمكانيات بان المكانيات هي مجتمعات في الدهر ومتفرقات في المكان وكذا اجزاء
الا انه لكن الزمانيات مجتمعات في الدهر ومتفرقات في الازمنة وكذا اجزاء الزمان ولما ان الاعدام المكانية ليست
حقيقية بل اضافية وكذلك اعدام الزمانيات بل اعدام اجزائها ونقول ثانيا في ترتيب هذا المقال بان قياس
الزمان على المكان وكذا الزمانيات على المكانيات قياس مع الفارق فان الاعدام المكانية وان كانت
اعداما اضافية وليست بحسب الحقيقة في الواقع ولكن اعدام اجزاء الزمان والزمانيات اعدام حقيقية في
الواقع وان لم يكن سلبا للوجود المطلق بحيث يشمل الوجود والمتأخر ولكنه سلبا اصل الوجود وفي نفس
الامر بحيث يتوقع وجوده فيه بعده فبين العدم الزماني والمكاني بون بعيد لا يبقى مقايسة احدهما على الآخر في
ربما اضافيا محضا لا بحسب الواقع والا ينهدم اساس القار وغيره ويلزم محذورات شتى كما فصلناه سابقا
قوله وذهب هذا الباقر التحرير الخ اقول تحقيق المقام ان القبلية الدهرية على نوعين الاول ما يكون بدون
تحقق الزمان كتقدم الباري تعالى والعقول المفارقة على تقدير تحقق الازلية فيهما على الزمان والزمانيات
لثبوت تناهيهما في جانب الماضي بالبرهان وهذا النحو من التقدم الدهري لا يتصور مع الزمان وقد قضى عليه
البرهان كما عرفت وتحقق المعية الدهرية مع عدم تحقق الزمان في الازل للواجب تعالى مع العقول النورية والفضا
وتحقق مع تلك المعية معية اخرى للواجب سبحانه مع عالم الزمانيات والزمان بعد تحققهما والثاني ان يكون
مع تحقق الزمان كقبلية سبحانه تعالى بعد حدوث الزمان على اجزائه الحادثة والزمانيات المختصة بها ويشاركه
تعالى في تلك اجزاء الزمان والزمانيات والفرق بينه وبينهما ان الواجب تعالى له معية بسائر المتأخرات
من الماضي الى المستقبلات ولا يتصور تلك المعية لا... [اج]زاء الزمان بعضها مع بعض واما الزمانيات
فقد يتصور المعية المذكورة في الدهر وقد لا يتصور وهذا الد... ت بالبرهان كما ذكرنا فلو تأملت
في هذا الكلام غاية التأمل ينكشف عنك الغمام الذي وقع من ... الحكماء سيما الراجحون بالمعية الدهرية

بمعنى ان الموجودات كلها واقعة في طرف واحد وهو الواقع لا تتخلف بعضها عن بعض لا ما المعية الذي حققهم
سابقا من ان الموجودات كلها قاطبة سواء كانت زمانا او زمانيات ماضية او مستقبلة مشتركة في
نفس الواقعية ويتخلف فيها بعضها عن بعض وبعد التفصيل الذي ذكرنا ثبت مطلوب الامام الباقر النحرير من
وجه وهو السبق الانفكاكي في الدهر ولا توجه بايراده المصنف عليه لما يرد ولم يثبت المطلوب من وجه آخر
وهو معية المتعاقبات الزمانية والزمان في الدهر بعد تحققهما وثبوتهما في الواقع واما مطلوب المصنف
فبطل من كل وجه من جهة انكاره السبق الدهري سواء كان السبق المذكور على الوجه الاول او الثاني
ومن جهة قوله بعدم تناهي الزمان في جانب الماضي والمستقبل ولعمري ان كل ما ذكره الحكماء المتأخرون
في هذا المقام ومتبعهم المصنف سفسطة ومغلطة صريحة لتغليط الاوهام واما ما ذكره الباقر النحرير من عدم
ذهول الحكماء عن الحدوث الدهري فاقص عليك حاله ان المتقدمين من الحكماء كافلاطون وسقراط و
وفيثاغورس وغيرهم من الاساطين الثمانية فقد نقل عنهم القول منهم بحدوث العالم حدوثا زمانيا
انفكاكيا كما صرح به محمد ابن عبد الكريم الشهرستاني فهذا القول منهم يقتضي السبق الدهري لله
تعالى على العالم كله فان التقدم الزماني ممتنع لكون الزمان ايضا من العالم فيلزم اجتماع النقيضين لما
صرح به القائلون بقدم الزمان وقد مر ذكره فعلى هذا القول ينسب القبلية الدهرية الى الحكماء الاشراقية
لكن يزاحم هذا القول القول بقدم العقول المجردة والنفوس المجردة المنسوبة الى افلاطون وغيره ويزاحم
النقل المذكور قول الفارابي في كتاب جمع بين الرأيين من نسبة قدم العالم بالزمان الى الحكماء
الاشراقية اقول الحق عندي ان كلام العقلاء متى ما يمكن حمله على المحمل الصحيح لا يحمل على الفاسد
وقد عرفت سابقا ابطال ابطال تقدم النوعي متعاقب الزماني والزمانيات في جانب الماضي لا الى
بداية من ان [illegible] ينقطع فبطل بذلك قدم الزمان والماهيات والزمانيات وثبت تخلفها عن الاله الحق و
المقصد [illegible] بالحدوث الدهري وهو المحتمل للحدوث الزماني وهذا امام ما قال الباقر النحرير من تقدم
الحكماء عنه وابطال تسلسل المتعاقبات في جانب الماضي واثبات الحدوث الدهري الى الاشراقيين قد

159

وبشق الاول دون المراد وبالعدم يرجع الذات حقيقة عن نفس الامر والاعدام الاضافية المذكورة

ليست كك فتامل وما في كلام المصنف في هذا الفصل غني عن البيان والحمد لله تعالى على الاتمام اللهم

يسر لنا الخاتمة على الايمان بحرمة نبيك

وحبيبك خير الانام ٥ ٥

تمام شد

